تاريخ الصحافة

تأليف

إميل بوافان

ترجمة

محمد إسماعيل

مراجعة

د. محمود نجب أبو الليل

الكتاب: تاريخ الصحافة

الكاتب: إميل بوافان

ترجمة : محمد إسماعيل

مراجعة : د. محمود نجب أبو الليل

الطبعة: ٢٠١٨

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

بوافان ، إميل

تاريخ الصحافة / إميل بوافان

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٨٧ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ١ – ٧٧٣ – ٤٤٦– ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٩٤٦٦ / ٢٠١٨

تاريخ الصحافة



HISTOIRE DU J URNALISME

Par

Emile Boivia

(Que Sais – je ?) 1949

مقدمة

إميل بوافان من المؤرخين الفرنسيين الذين عنوا كل العناية بالتأريخ للصحافة. وإن كان قد وجه كل اهتمامه إلى تاريخ الصحافة في بلاده. وكان شأنه في التأريخ شأن غيره من العلماء والباحثين في شئون الصحافة إذ ربط بين تاريخ الصحف والتاريخ السياسي ما دام كل منهما يصور جوانب تصور الحضارة الإنسانية والعمر البشري. والواقع أن هذين التاريخين لا ينفصلان فكلما كثرت حوادث السياسة وتقلباتها كلما ازدهرت الصحف وراحت تسجل هذه الحوادث وتعلق عليها. واشتد إقبال القراء على الاطلاع عليها رغبة منهم في الوقوف على ما يدور على مسرح حياتهم من مفاجآت وأحداث وما تخبئه لهم الأيام من حرية وكبت وغنى وفقر ويسر وعسر

وهذا الكتاب الذي نقدم ترجمته للقراء: سِفر وسط لا هو بالطويل الممل، ولا هو بالموجز المقل. ضم بين دفتيه تاريخ الصحافة في فرنسا منذ نشأتها حتى نهاية عام ١٩٤٨ كما لم يغفل الكلام عن تاريخ الصحف الفرنسية التي نشرت خارج فرنسا، والإشارة إلى تاريخ الصحافة الأجنبية في غير فرنسا، غير أن إشارته إلى تاريخ الصحافة غير الفرنسية كانت غير كافية، وذلك بسبب اهتمامه بتاريخ الصحافة الفرنسية وحدها.

وعالج في كتابه نشأة الصحيفة المطبوعة منذ أسس "تيوفراست رينودو" جريدته "لاجازيت" في ٣٠ مايو من عام ١٦٣١، وما تلا

صدورها من ظهور غيرها من الصحف وما صاحب ذلك من تضييق على حرية الفكر والرأي والكتابة ورقابة تقل صرامتها حينا وتشتد في كثير من الأحايين.

ومضى الكاتب أمينا في سرده لمفاجآت تاريخ الصحافة في القرن الثامن عشر حيث كانت الصحافة آخذة في تحطيم القيود التي كانت تقف في طريق نموها وازدهارها، وما أن وافت الثورة الفرنسية حتى كانت الصحف في جميع أنحاء العالم قد أصبحت قوة لا يستهان بها في مصائر الدول والشعوب.

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كان التطور الاقتصادي قد أحدث انقلاباً عنيفاً في الوسائل الفنية في الصحافة من حيث: الإخراج، والطباعة، والصور، والألوان، ورخص أثمان الورق، وقلة تكاليف الطبع، وإدخال البخار ثم الكهرباء في الآلات التي تستخدمها الصحف؛ مما جعل الصحف في متناول كل يد لرخص ثمنها وقلة تكاليفها، ثم جاء عامل مهم خطير آخر وهو ازدياد الوعي عند الناس إذ أخذت الجهالة والأمية في الاختفاء وكثرت المدارس والجامعات وحصلت الشعوب على قسط كبير من الحرية جعل الصحف ضرورة من ضرورات الحياة بعد أن أصبحت الوسيلة السهلة في التعبير عن الفكر والثبت الأصيل لجهاد الكتاب والقراء على السواء.

وتحدث المؤلف عن الظروف التي مرت بها الصحافة الفرنسية في ظل الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية التي حكم فيها لويس نابليون بونابرت، وما صاحب ذلك من صدمات عنيفة أصيبت بها الصحافة وحرية الفكر على وجه العموم ورجوع إلى الوراء ثم تقدم طفيف إلى الأمام.

وطرق ما سماه بالصحافة الحديثة بعد حرب السبعين بين فرنسا وألمانيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤. وتكلم في تسلسل طيب عن نشأة النقابات الصحفية ورابطات الصحفيين والاتحادات القومية والدولية للصحافة.

وخرج من ذلك إلى الحديث عن الصحافة خلال الحرب العالمية الأولى، وعن الدور الذي قامت به في سبيل نصرة قضية الحلفاء ومقاومة المحتلين من الألمان لأرض فرنسا، وما لاقاه الصحفيون من عنت وأسر وسجن وتشريد من الغزاة الألمان.

وكان الكاتب موفقاً في الحديث عن الصحافة بين الحربين العالميتين وما أصابها من تطور وتقدم سريع، وعن تضامن الصحفيين في تدعيم حقوقهم وإعلاء شأن مهنتهم، وعن استعمال اللاسلكي والإذاعة في نشر الأنباء، وعما بدأ من نضال بين الصحفيين والراديو في هذه الناحية.

واستطرد من ذلك إلى الحديث عن الصحافة خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٥ وما قامت به من دور خطير في فرنسا المحتلة وغير المحتلة وفي خارج فرنسا حتى انتهى الأمر إلى النصر النهائي. وأنهى مؤلفه بسرد تاريخ الصحافة خلال حكم الجمهورية الرابعة في فرنسا بعد أن عادت الأمور إلى نصابها عقب أزمات الحرب العنيفة.

وهناك كلمة أخيرة رأيت من واجبي تسجيلها، وهي أن الأستاذ محمد إسماعيل محمد، وفق في نقل هذا المؤلف القيم إلى اللغة العربية، وكان أميناً في ترجمته حريصاً كل الحرص على ألا تفوته عبارة أو فكرة فضلاً عن الجهد المشكور الذي بذله في وضع الهوامش وترجمة المصطلحات.

د. محمود نجيب أبو الليل

مقدمة

كتب سانت بيف في مقال له بمجلة العالمين في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٣٩ يقول: "ينبغي أن يكتب تاريخ الصحف؛ فقد حان الوقت لتدوين هذا التاريخ، بل لقد أصبح الوقت متأخراً ويخشى ألا يمكن إنجازه فيما بعد. إذ أن الفترة التي انهارت فيها قوة الصحافة قد حلت بالفعل بعد أن مثل Bayle[١] أصدق تمثيل عصرها الذهبي، وبعد أن شهد عهد لويس الرابع عشر فيضاً من الصحف، كان جديراً بالتسجيل والتأريخ، وأما عن المشروع الذي اقترحه في هذه اللحظة والذي افترضه، ذلك الحلم الذي يداعبني أمام قرطاسي، وأعني تسجيل تاريخ الصحف بما فيه من نقص وركاكة ولا مفر منها: هل سيتم؟ إني أشك في ذلك قليلاً.. ولكن لنحاول، ولنضع أمامنا تلك السطور التي سبق لنا ذكرها فإن جاء عرضنا غير واف وغير صحيح فإن في مجال النقد خير عوض عما أغفلنا ما دمنا نعترف بأن هذين العيبين لا محيص عنهما".

وإذا كان المقصود من عبارة تاريخ الصحافة هو تاريخ إذاعة الأخبار يوماً بيوم فمن الواضح أن هذا التاريخ يبدأ مع بدء الإنسانية.

---

(١) بيير بيل –كاتب فرنسي (١٦٤٧– ١٧٠٦) ألف القاموس التاريخي الذي تكشف روح للنقد فيه عن مدى حرية الفكر التي سادت القرن الثامن عشر.

وقد كتب روبيه كولار يقول "إن الصحيفة ضرورة اجتماعية أكثر من فائدة من أي نظام سياسي".

والواقع أن تاريخ الصحف وهو سلسلة من التقلبات ليس إلا جزءًا من التاريخ العام؛ فمنه يتلقى الإيضاحات التي لا بد منها، وهو بدوره يشرح بعض الوقائع السياسية والاجتماعية التي لولاه لساء فهمنا لأصولها على أننا سنحاول جهد الطاقة ألا نفسد على سانت بيف حلمه اللذيذ.

المؤلف

الفصل الأول

تبادل الأنباء في العهود القديمة

لعل من الممكن أن نصف الصحيفة بذلك التعبير المشهور، ونعني به أنها "قديمة مثل الدنيا"، لو سلمنا بما يقوله المؤرخ اليهودي "فلافيوس جوزيف" الذي يؤكد أنه كان للبابليين مؤرخون مكلفون بتسجيل الحوادث التي اعتمد عليها بيروز في القرن الثالث قبل الميلاد في كتابة تاريخ الكلدانيين[٢].

ويؤكد فولتير – ولو أنه ليس هناك ما يثبت تأكيده – أنه كانت في الصين منذ زمن سحيق صحف ومجلات.

ولا يحدثنا التاريخ عن الطريقة التي استخدمها الأثينيون في تداول الأنباء اليومية، وإن كان الاستنتاج يذهب إلى أن الحياة التي كانوا يمضونها راضين في الميادين العامة كانت تمكنهم من تداول الأنباء شفوياً والتعليق عليها فيما بينهم دون أدنى حاجة إلى تدوينها.

وأما روما فلم يكن فيها خلال عدة قرون من مصدر للإعلام سوى الدوريات البابوية؛ فكان البابا يجمع كل أحداث العام ويسجلها على سبورة بيضاء يعرضها في داره حيث يحضر المواطنون للإحاطة علماً بما فيها.

وحينما اتسعت رقعة الإمبراطورية الرومانية لم يعد كافياً إعلام الشعب بما يجري داخل أسوار المدينة، وبات من الواجب توجيه الرأي

---

(٢) أيوجين هاتان "تاريخ الصحافة السياسي والأدبي" (١٨٥٩).

العام في الأقاليم الجديدة، وبذلك أصبح القول الشفهي والسبورة المنشورة غير كافيين للقيام بهذه المهمة، ومن ثم نشأت النشرة العامة، وهي ضرب من الأوراق العامة التي تعد أصلاً للجريدة الرسمية الحالية.

ومنذ ذلك الحين سار التقدم بخطى سريعة؛ فقد أمر قيصر بتدوين ونشر ما يجري كل يوم بين جدران مجلس الشيوخ وما يقع للشعب من أحداث، وبذلك حلت النشرة اليومية محل الحوليات الكبرى، وكانت تروي كل الحوادث حتى أقلها شأناً: مثل الاحتفالات الدينية والحرائق وأحكام الإعدام وأخبار الإفلاس وأنباء طويلي العمر وأخبار المولود من الناس.

غير أن الصحف قد اختفت حينما سقطت الإمبراطورية الرومانية.

الفصل الثاني

نشأة الجريدة المطبوعة

جازيت لتيوفراست رينودو[٣] ـ الصحف الصغيرة

الصحف الفرنسية التي تصدر خارج فرنسا ـ الصحافة الأجنبية

(٣) تيرفراست رينودو (١٥٨٦ – ١٦٥٣) طبيب ومؤرخ فرنسي تحمل اسمه في الوقت الحاضر بفرنسا جائزة تمنح كل عام لأحسن كتاب في الصحافة أو أحسن تحقيق صحفي.

ظهرت في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر صناعة حقيقية للخبر المخطوط، (أصل التعبير الحديث الذي يطلق على "الأنباء المكتوبة باليد" ثم ظهر هذا النوع من الإعلام بعد ذلك بقرنين وانتشر على نطاق عملي واسع في كل من ألمانيا وإيطاليا، وكان النبلاء يدفعون في سخاء ثمن الأخبار المخطوطة وخاصة في البندقية حيث كان يطلق عليها اسم المنشورات المخطوطة avvisi وظهرت في فرنسا من عام ١٤٠٩ إلى عام ١٤٤٩ "جريدة بوجوازي" باريس وكانت مليئة بأخبار الغيبة والفضائح والقصص والنشرات الجوية عن حالة المطر والطقس.

وأحدث اكتشاف المطبعة في عام ١٤٣٦ ثورة في وسائل نشر الأنباء وإذاعتها.

الرقابة الأولى: وسرعان ما نشأت مشكلة الحرية التي شغلت بال الناشرين والقراء والحاكمين، فمنذ القرن السادس عشر نشطت الرقابة، وترجع أول الإجراءات الشديدة ضد حرية الطباعة والصحافة إلى المعارك الدينية الأولى وإلى حكم فرانسوا الأول، وهنري الثاني، وكان أول رقيب هو "ميللن دي سانجليه" الذي كان قساً بقرية "ركلوا" ثم أميناً لمكتبة فرانسوا الأول، ورائداً له وكان شاعراً هجاء داعراً غزلاً[٤].

---

[٤] هنري آفنل: تاريخ الصحافة الفرنسية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم (١٩٠٠).

ولم يكن التشريع في يوم من الأيام قاسياً على الصحافة مثل ما كان قاسياً في القرن السادس عشر حيث فرض عقوبات بلغت حد الإعدام، ولكن الواقع أيضاً أن حرفية القانون لم تخالف ولم تخفف عند التنفيذ مثل ما حدث في تلك الأيام.

ولتفادي الرقابة عاد الاتجاه إلى التوزيع الخفي للأخبار المخطوطة ،وكان محرروها يطاردون بلا هوادة تطبيقاً لأوامر البابوات: "بيوس الخامس"، و:جريجوار الثالث عشر"، و"سكستي كونت".

نشأة الجريدة في فرنسا:

كانت العلاقات حتى نهاية القرن الخامس عشر مازالت ضئيلة بين سائر الأقاليم الفرنسية، فلما قامت الحروب الدينية في نهاية القرن السادس عشر قضت على روح عدم الاهتمام المتبادل بين هذه الأقاليم. وحينئذ نشأت الجريدة على وجه التحقيق وسرعان ما شاع استخدامها وطبعها على أرواق منفصلة وبيعها بأسعار رخيصة. وكانت تضم الحوادث التي يمكن أن تهم القراء.. وقد نشأت الجريدة في وقت واحد تقريباً في فرنسا وإنجلترا وهولندا عند بداية القرن السابع عشر.

صحيفة جازيت لتيوفراست رينودو:

كان تيوفراست رينودو أول صحفي فرنسي ومازال اسمه مألوفاً لدينا حتى الآن، وقد ولد حوالي عام ١٥٨٥ في لودن. ودرس الطب في

مونبيليه وعاد لممارسته في مسقط رأسه حيث تعرف بالأب جوزيف وبأسقف لوسون "أرمان دبلسي روشيليو"، وسافر إلى باريس عام ١٦١٢ وصار بفضل صلاته طبيباً للملك حيث حصل بعد فترة وجيزة على إذن وامتياز بافتتاح "مكاتب للعنوانات".

ولما أقام بصفة دائمة في باريس في سنة ١٦٢٥، افتتح في عام ١٦٣٠ مكتباً للاستعلامات والمقابلات في قلب فندق "جران كوك" بشارع "كلاندر" المؤدي إلى السوق الجديد بالقرب من القصر، وكان المكتب بمثابة مركز للاستعلامات والإعلان (الإعلانات الصغيرة) حيث يلتقي المشترون والبائعون، وحيث يعقد رجال الأخبار اجتماعهم. وبذلك أصبح لدى رينودو معين لا ينضب من القصص، ففكر في كتابتها ثم فكر في عمل عدة نسخ منها لتوزيعها على مرضاه حين يعودهم، ولما تزايد عليها الطلب فكر في طبعها لبيعها للأصحاء أيضاً.

وسار في سبيل التقدم خطوة أخرى إلى أن توصل في ٣٠ مايو سنة ١٦٣١ إلى إخراج "لاجازيت" (والمعتقد أن هذه الكلمة مشتقة من كلمة أهل البندقية "غازيتا" وهي قطعة نقود صغيرة كانت تدفع أيام حربهم ضد الأتراك أجراً لسماع موجز أنباء الحرب). وقد حصل على امتياز ملكي بإصدار هذه النشرة كل أسبوع. وقد كتب في الافتتاحية الخاصة بتقديم المجلة إلى الملك يقول: "مولاي، هناك ملاحظة مهمة تستأهل التاريخ، هي أن فرنسا في ظل ملوك كثيرة رغم ما هو معروف عنها من شغف بكل ما هو جديد لم تتنبه لنشر غازيته أو ثبت أسبوعي

للأنباء المحلية والخارجية، وقد حان الوقت للترفيه عن الناس بكتابات تُجرى في فترة وجيزة بين الشمال والجنوب وتنتقل منها إلى جميع أركان الأراضي وهذا هو ما أقوم به الآن يا مولاي وأرجو أن أجرؤ على أن ألتمس منكم التكرم بتصفح هذه الورقات لعلكم تجدون فيها ما يستأهل القراءة".

والواقع أن "لاجازيت" كانت جريدة شبه رسمية بالمعنى الصحيح، وقد ضمت صفحاتها عدداً كبيراً من المقالات كتبها وصححها لويس الثالث عشر بيده. وعالج أغلبها الشئون العسكرية أو أخبار القصر وإليكم مثلاً منها: متز في ١٥ فبراير ١٦٣٢.

"بعد أن استعاد صاحب الجلالة في مستهل هذا الشهر صحته بالعلاج والحمامات وفصد الدم وصار في أتم النشاط، عزز عافيته بالعمل وهو خامس المبادئ بالنسبة لجلالته؛ فكان من بين ما قام به من مهام جسيمة الكثير من المخترعات الحربية الفنية الجليلة التي تقوم على أسس ميكانيكية".

وتأتي بعد ذلك الأنباء السياسية مكتوبة لصالح الحكومة الملكية، ثم نصوص القوانين والمراسيم والبيانات وأخبار المجتمع من مواليد وزيجات ووفيات بين الشخصيات البارزة في الدولة والحفلات والملاهي والزلازل والعواصف والحرائق والجرائم والقضايا، والاتهامات والعقوبات إلخ..

وقد واصل عمل تيوفراست رينودو ولداه الطبيبان يعقوب وإسحق ثم حفيده الأب رينودو. وفي سنة ١٧٦٢ أصبحت "لاجازيت" أكبر حجماً وأخذت تظهر في أوقات أكثر تقارباً وصار اسمها "جازيت دوفرانس" وكانت محلاة بالشعار الملكي، وأصبحت في صراحة الجريدة الرسمية بعد أن مرت بفترة كساد خطيرة.

الصحف الصغيرة:

وإلى جانب ذلك تكاثر في سرعة عدد كبير من الصحف "الصغيرة" ففي أثناء الحرب الأهلية[٥] نشأت صحيفة "الوحي التاريخي"، وهي مجلة ماجنة مكتوبة بأشعار رديئة (وجملة ما نشرته من أبيات الشعر بلغ ٤٠٠.٠٠٠ بيت). وكانت هذه الصحيفة على رأس الصحف الباريسية، وكان يتسلى بها الملك والملكة والأمراء والأميرات، وكان الناس يتفهكون بقراءتها في باريس وفي الأقاليم بل وخارج الحدود الفرنسية أيضاً.

وكان نجاحها كبيراً إلى حد دفع العديدين إلى تقليدها ومن أشهرهم سكارون[٦].

---

(٥) الحرب الأهلية التي وقعت في فرنسا خلال حداثة لويس الرابع عشر وهي معروفة بحرب المقلاع **La Fronde** لانتشار هذه اللعبة بين أطفال باريس في ذلك العهد.

(٦) بول سكارون (١٦١٠– ١٦٦٠) مؤلف أشعار هزلية ماجنة وقصص هزلية مهدت لأدب موليير.

وفي سنة ١٦٧٢ بدأ دونودي فيزيه[٧] في نشر صحيفة "مركيز جالان" وفيها جمع طيب للأنباء السياسية والأوربية حيث كانت القصص الأدبية توجد إلى جانب أنباء الاستقبالات في الأكاديمية (الفرنسية) والمرافعات إلى جانب الخطب الكنسية والأغاني إلى جانب الأبحاث الأدبية. فكان هذا الخليط يمثل تقدماً حقيقياً في عالم الصحافة أو على الأقل كان تجديداً في هذا المجال.

ومن الغريب أن تكون نهاية هذا العصر الكبير فترة ازدهار الصحافة الصغيرة، وقد بلغ عدد الصحف في عام ١٦٦٥ تسع عشرة صحيفة كانت كلها تعالج موضوعات خاصة وكانت أطولها عمراً جريدة "لوجورنال ديسافان" التي أسسها في عام ١٦٦٥ دنيس دوساللو المستشار ببرلمان باريس وموضع تقدير كولبرت[٨]. وكان دوساللو يقوم يومياً بنشر ما يجد في عالم الأدب في جريدته، ولكنه سمع لنفسه بالتعقيب على هذه الأنباء بإبداء بعض الرأي فيها والنقد لها مما أثار ثائرة الكتاب ضد ما كان يسميه ميناج[٩] "التحريف الأسبوعي". مما دعاهم إلى مناصبته العداء يعضدهم في ذلك الآباء اليسوعيون الحاقدون على

---

(٧) دونودي فيزيه: أديب فرنسي ولد في باريس (١٦٣٨– ١٧١٠) وقد نقد "مدرسة النساء لموليير".

(٨) جين باتست كولبرت (١٦١٩– ١٦٨٣) ولد في ريمز، وهو من وزراء فرنسا في ذلك العهد. قدمه مازاران للملك لويس الرابع عشر فحاز ثقته ورضاه.

(٩) ميناج جيل ١٦١٣– ١٦٩٢ لغوي فرنسي ولد في إنجير واهتم خاصة بقواعد اللغة الفرنسية وآدابها.

هذا النوع من السفسطة لاشتباههم في أن تكون دعوة مستترة ضد عقيدتهم وفي صالح الجانسينزم[١٠].

الجرائد الفرنسية التي تصدر خارج فرنسا:

اتخذ بعض الصحفيين الحيطة لأنفسهم في هذا العصر فهاجروا من فرنسا ونشروا في الخارج جرائد باللغة الفرنسية. وباتت إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا موئلاً لهم وكانت هولندا بصفة خاصة ملاذاً للصحافة الحرة، وأصبحت للمجلات التي كانت تنتشر فيها بالفرنسية أهمية دولية لأن هولندا كانت مركزاً للمعارضة من الأحرار والبروتستانت الذين كانوا يناهضون المذهب الكاثوليكي والملكي الممثل في شخص لويس الرابع عشر. وكانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن منع هذه الصحف من دخول فرنسا.

وكان لويس الرابع عشر كما ذكر سان سيمون[١١] معنى كل العناية أن تقرأ له جميع المجلات الهولندية.

---

(١٠) جانسنيزم: نحلة دينية نسبة للثيولوجي الهولندي جانسينيوس وكانت تفسيراته لمذهب سانت أوغسطينوس في الغفران وحرية الإرادة والقدرية أساساً لنحلة جديدة سميت باسمه وحاربها الآباء السيوعيون.

(١١) سان سيمون (١٧٦٠– ١٨٢٥) فيلسوف فرنسي ولد في باريس وصاحب المذهب السياسي والاجتماعي المعروف باسمه والذي يتلخص في أن "لكل حسب قدرته ولكل قدرة بقدر عملها".

ولما كان عدد كبير من الفرنسيين قد اختار الالتجاء إلى هولندا وفي مقدمتهم ديكارت[١٢] فقد ظهر فيها كثير من الصحف الأدبية وأصدر فيها بيل ابتداء من عام ١٦٨٤ صحيفة "أنباء دنيا الأدب" حيث كان يقدم نقد للكتب. وحاز نجاحاً كبيراً وعلى الرغم من أن دخول هذه الصحيفة إلى فرنسا كان ممنوعاً من حيث المبدأ. فقد كان من بين الذين حرصوا على قراءتها: دوق دومونتوزييه، والأمير كوتديه دولامونيون رئيس البرلمان الفرنسي، وجين دي لافونتين الروائي المشهور، ومدام دولا سابليير، ومالبرانش الفيلسوف المعروف.

بل لقد نصح بعض مستشاري الملك ومنهم فوبان بتعيين فئة من الصحفيين للتهكم على ما تكتبه هذه الصحيفة. وقد ألغي العمل بهذه الطريقة بعد قليل، غير أن عدداً من الأدباء الجادين وخاصة أيوستاش لونوبل الناقد الصحفي المشهور نصبوا من أنفسهم حماة للملكية.. ومن ثم نشأت حرب العصابات الصحفية، ولم تكن على استعداد لأن تخبو.

وفي هولندا ظهرت أيضاً صحيفة (المكتبة العالمية) لمحررها لوكليرك، وصحيفة (تاريخ أعمال العلماء) لمحررها بوسناج، وعدد كبير آخر من النشرات الفرنسية. وفي هذا يقول جورج فيل[١٣] لما تم

---

(١٢) ديكارت (رينيه) ١٦٥٩– ١٦٥٠ فيلسوف ورياضي فرنسي ولد في لاهاي يطلق عليه لقب أبو الفلسفة الحديثة، وهو صاحب المذهب المعروف باسمه؛ ويتلخص في ضرورة تخلص الإنسان من جميع الأفكار السابقة لكي يتمكن من الوصول إلى الحقيقة ثم يقيم معلوماته من جديد. وهو صاحب التعبير المشهور "أنا أفكر فأنا إذن موجود".

(١٣) جورج فيل الجريدة: أصلها، تطورها ومهمة الصحافة الدورية.

للحكومات المطلقة السيطرة على الصحافة السياسية والتحكم فيها حاولت الصحافة الأدبية إنقاذ بعض الحرية في التعبير عن الرأي.

الصحافة الأجنبية:

وفي إنجلترا وجد الصحفيون الأوائل أنفسهم يواجهون أصحاب الملك من بيت ستيورات الذين شنوا حرباً عواناً ضد الصحفيين مدة طويلة ولم يترددوا في أن يستخدموا معهم أعنف وسائل التعذيب وأشدها وحشية.

ولكن الكياسة الإنجليزية أخذت تعمل شيئاً فشيئاً ضد هذه الأساليب الشاذة وأصدر شارل الأول في عام **١٦٤١** أمره بإلغاء هذه المحكمة البغيضة إلى النفوس.. وأصبحت الصحافة حرة خلال عامين تزايدت فيها الصحف بكثرة وتجاسر الصحفيون على نقد الملكية والكنيسة الأنجليكية التي كان يدافع عنها صحفيون آخرون، واجترأوا بصفة خاصة على نشر المناقشات البرلمانية دون ترخيص بذلك. وعندئذ تصدى لهم البرلمان وفرض الرقابة من جديد على الصحف في عام **١٦٤٣** مما دعا ملتن[١٤] إلى توجيه خطابه المشهور في هذا الشأن إلى

---

(١٤) ملتن (١٦٠٨– ١٦٧٤) شاعر إنجليزي ولد في لندره كان سكرتيراً لكرومويل فلما مات هذا الأخير هجر الوظائف وظل يعاني من الفقر والنسيان ما أفقده بصره فأملى على زوجته وبنته قبل وفاته قصيدته الخالدة بعنوان "الفردوس المفقود".

البرلمان يدافع فيه عن حرية المطبوعات غير المرخصة في خطابه حججاً استعان بها ميرابو[١٥] فيما بعد.

وفي أثناء الأعوام التسعة عشر التي مرت بين سقوط أسرة ستيورات وعودتها إلى الحكم ظهرت واختفت أكثر من مائتي جريدة. ولم يترتب على عودة أسرة ستيورات إلى الحكم في عام ١٦٦٠ أي تحسن في أحوال الصحافة الإنجليزية بل كانت النتيجة على نقيض ما كان يتوقع الصحفيون. وكان لابد من انتظار ثورة ١٦٨٨. والواقع أن عهد الملكة آن كان العصر الذهبي للأدب والصحافة. وألغيت الرقابة الواقية في عام ١٦٩٣.

وفي ألمانيا عاونت حرب الثلاثين معاونة كبيرة في نهضة الصحافة لأن المحاربين استخدموا الصحافة بكثرة وهي أسلحة معروفة بخطورتها البالغة.

وفي إيطاليا ظهرت الصحف الأسبوعية في فلورنسه وروما وجنوا؛ فأسس أحد رجال الأعمال الماهرين ويدعى لوقا أسارينو في جنوا عام ١٦٤٦ مجلة "Il sincero المخلص" التي دعمت علاقاته الطيبة

---

(١٥) ميرابو (١٧٤٩– ١٧٩١) من أشهر خطباء الثورة الفرنسية سجن عدة سنوات إلى أن تمكن من الهرب إلى الخارج حيث قبض عليه في هولنده وأودع سجن فنين من عام ١٧٧٧ إلى ١٧٨١. وساهم ببلاغته وعلمه في نجاح الجمعية التأسيسية الفرنسية ثم مات في الوقت الذي اتهم فيه بممالأته للقصر.

بقصر سافوي وجمهورية توكا بإقليم توسكانا والحكومة الإسبانية في ميلانو.

وسارت إسبانيا في نفس الطريق عام ١٦٦٠ فظهرت فيها غزيته مدريد (Gaceta de Madrid)..

الفصل الثالث

الصحافة في القرن الثامن عشر

كانت الصحافة في مستهل القرن الثامن عشر أبعد ما تكون عن الحرية كما تدل على ذلك شواهد العصر نفسه إذ كانت تسوده الامتيازات وكان تأسيس جريدة أمراً محاطاً بالصعوبات التي يمكن التغلب عليها، ولذلك كانت الصحف السياسية قليلة العدد في باريس، أما جريدة فردان التي كانت تطبع في مدينة فردان فقد حازت استحسان لندن وفيينا فضلاً عن فرساي ومدريد وكان اسمها الحقيقي مفتاح مجلس أمراء أوروبا أو ثبت تاريخي وسياسي لحوادث العصر.

وأسسها كلود جوردان في عام ١٧٠٤ فكانت بداية للصحف ذات الطابع التاريخي..

واستمرت لاجازيت دي فرانس في الظهور ولكن في تواضع ودون نشاط ملحوظ، وأما "جورنال ديسافان" فقد جعل منها "دوبو نتشارتران" لساناً للدولة وعيَّن لضمان حسن تحريرها مجموعة من الأدباء المتخصصين في شتى فروع الأدب بعد أن تبين أن المهمة كانت أشق من أن يضطلع بها شخص واحد، فكانت هذه خطوة تستحق التسجيل والتنويه.

وكما كان الشأن في كل العصور عندما يصيب الحرية نوع من التضييق كانت الصحافة الأدبية تزدهر ويكثر عددها على حد تعبير بيل. ويقول فولتير أنه كانت تظهر في أوروبا ١٧٣ جريدة أدبية في الشهر. والحق أننا لو جارينا الفلاسفة فيما يقولون عن الصحافة والصحف

لاحتقرناها إذ يقول عنها ديدرو أن هذه الأوراق زاد الجاهلين ومادة الذين يرغبون في الكلام وفي الحكم دون أن يكلفوا أنفسهم عناء القراءة وهي وباء ومصدر اشمئزاز للذين يعملون.

ولم يكن روسو أقل قسوة من زميله في حكمه على الصحافة إذ كتب إلى أحد أصدقائه في جنيف يقول:

"ما هي الدوريات؟ عمل زائل لا رواء فيه ولا نفع منه، يعزف عن قراءتها أهل الأدب ويترفعون عنها، ولا تصلح إلا في تشجيع النساء والحمقى على ادعاء العلم والغرور دون ثقافة ومصيرها المحتوم بعد أن تكون قد تلألأت في الصباح هو أن توضع على طاولات الزينة وأن تموت في الليل بعد أن توضع في الصوانات".

وقال عنها فولتير: "إن الدوريات معرض عام للمناقب والمثالب كما أكد أن الأدب بها قد تردى في مهاوٍ سحيقة".

هذا ولم يمتنع الصحفيون من جانبهم عن شن الحرب على الفلاسفة وعلى رجال الموسوعة وعلى الأكاديمية وخاصة في النصف الثاني من هذا القرن.

فعندما أخرج الأب ديفونتين عام ١٧٣٠ مجلة "صحفي من بارناس" أو "تأملات في الجديد من المؤلفات" شن عليه الحرب منذ عام ١٧٣٢ الأدباء والناشرون. وفيما بين عام ١٧٣٥ و١٧٤٣ عرض في

"ملاحظات على الكتابات الحديثة" برجال الموسوعة وبفولتير وبالأكاديمية، ثم سحب منه بعد ذلك امتياز نشرها وإن كان قد حصل على إذن ضمني بالاستمرار في الكتابة باسم مستعار وبعنوان جديد.

وقد أودع ديفونتين، على الرغم مما كان لكتاباته من قيمة السجن في أكثر من مناسبة مما لم يعف فولتير من الشعور في كثير من الأحيان بأنه غير مسلح لمواجهة الصحفيين.

وذلك لأنه لم يكن خصمه الوحيد بل كان هناك أيضاً فريرون على وجه الخصوص الذي ظل يخرج منذ عام ١٧٥٤ إلى أن واتته المنية، "الحولية الأدبية" فقد كتب عنه فولتير يقول: "لماذا يسمح لهذا الخبيث المسمى فريرون بأن يلي ديفونتين.. هل ضاق به مستشفى المجاذيب؟!".

وقد كثر عدد الصحف الأدبية في القرن الثامن عشر كثرة هائلة بحيث لم يكن هناك كاتب فرنسي واحد من رجال العصر لم يشارك في تحرير إحدى الصحف أما الذين لم يشاركوا فيها فقد خشوا قسوة أحكامها.

وظهرت في عام ١٧٧٧ أول جريدة يومية تحت اسم "جريدة باريس" وكانت تحوي أنباء أو مسرحية ونقداً فنياً وأخبار قضائية وحوادث مختلفة وأسعار السوق المالية ونشرات صحية. وقد أوقفت في عدة

مناسبات ولكنها تمكنت من الصمود إلى أن قامت الثورة نظراً لأنها كانت تتجنب الخوض في السياسة.

ولم يأنف رجال الدين أنفسهم في هذا العصر من النزول إلى ميدان الصحافة؛ ففي عام ١٧٠١ عهد "لويس أوجست دوبوربون" أمير دومب للآباء اليسوعيين بتحرير وإدارة صحيفة للدفاع عن الدين ضد ما كانوا يسمونه (بالصحف الملحدة) وقد هاجاها كل من فولتير وجان جاك روسو بأبيات لاذعة من الشعر.

ونظراً لعدم وجود صحف فرنسية أخرى غير الصحيفة الرسمية ومجلة (جازيت دوفرانس) التي كانت بطبيعتها غير كافية لإشباع ما في النفوس كانت تباع في باريس والأقاليم صحيفة أجنبية أو فرنسية مستترة فكان لجريدة "جفيف" التي كان يصدرها بانكوك، ولجريدة "بروكسل" التي كان يصدرها لنجيه (تطبع في باريس) عدة منازعات مع مختلف السلطات من القضاء والحكومة والأكاديمية مما اضطر لنجيه إلى الهرب إلى بروكسل ثم إلى لندن حيث أسس صحيفة الحوليات السياسية والأدبية التي هاجم فيها الجميع دون استثناء، ولكن على الرغم من ولع الأسرة المالكة بقراءتها فقد انتهى أمره بالوقوع في شرك نصبته له الحكومة في باريس. وزج به في سجن الباستيل عامين عاد بعدهما إلى بروكسل ثم سافر إلى لندن حيث كشف عن فظائع الباستيل.

وتولى "ماليه دي بان" أثناء سجن لنجيه تحرير الحوليات حيث برهن كما فعل بعد ذلك في جريدة جنيف على سعة في الأفق واستقلال في الرأي وأصالة في التفكير وحب للحرية مما دعا "ايوجين هاتن" مؤرخ الصحافة أن يقول عنه أنه أول صحفي صادفناه حتى الآن.

الصحافة خارج فرنسا:

كانت هولندا بصفة خاصة في هذا القرن، كما كانت في القرن الذي سبقه هي الدولة التي كثر فيها ظهور الصحف بالفرنسية في حرية أكثر من أي مكان آخر، وبلغة غاية في الجرأة وعداء سافر لفرنسا. وقد كشف محرر "نوفيلليست سان فار" التي كانت تصدر في كولونيا في عام ١٧٢٣ عن سر هذه الضغينة وسبب هذا الحقد فقال:

"ينبغي أن نقرر أننا نعيش في عصر لا نظير له. فالكل يتحدث عن الحقيقة ويتشدقون بجمالها وحلاوتها وبجدارتها وحدها للرضاء ولكن ما السبيل إلى معرفتها؟ لا بد من امتيازات خاصة لإعلانها لا بد من الحصول عليها في فرنسا وفي إيطاليا ولكنها لا تمنح في الوقت الحالي في باريس وروما إلا بقدر ما يمنح إذنا بالمرور إلى الحريم في القسطنطينية. وذكر الحقيقة دون الحصول على امتياز خاص بذلك معناه المجازفة بالحرمان من الحرية الشخصية؛ فمحاكم التفتيش في روما وسجن الباستيل في باريس مكانان لا يدخلهما الإنسان راغباً.

وظهرت في لندن في عام ١٧٧٦ مجلة إنجليزية فرنسية، سرعان ما صادفت نجاحاً سريعاً قوياً. وقصتها أن فرنسياً يدعى "سردولاتور" أحب زوجة حاكم منطقة (افرن) واضطر للهرب إلى إنجلترا. وإذا كان حقاً ما يقال من أن الصحافة تؤدي إلى كل شيء فإنه حق أيضاً أن كل شيء يؤدي إلى الصحافة إذ خطرت للرجل فكرة إخراج مجلة فرنسية في لندن وتوزيعها في فرنسا فأصدر صحيفة "بريد أوروبا" وتطوع أحد رجال الصناعة ويدعى "سونتون" بإمداده بالمال. وكانت خطة المجلة اقتباس مقتطفات صادقة لما ينشر في ثلاث وخمسين مجلة أسبوعية تظهر في لندن، والحق أن حكومة فرنسا كانت في حاجة لمعرفة إنجلترا معرفة عميقة، فرضيت السلطات عن عمد دخولها فرنسا ولكن الوزارة البريطانية رأت في المجلة ضرباً من الجاسوسية العامة فحظرت تصديرها إلى القارة.

وفكر "سوينتون" في طبع المجلة التي تصدر في لندن، في بولونيا على الشاطئ الفرنسي واختار لتحريرها "بريسو" الذي لعب دوراً كبيراً في الثورة الفرنسية، وقد كتب في ذلك يقول:

"كان على أن أتدبر طويلاً لأوازن بين مركزي الاجتماعي ومهمتي الصحفية التي لم يكن ينظر إليها في ذلك الحين بعين التقدير، وقلت في نفسي كان بيل معلم صبية وكان بوستل ساعياً في إحدى الكليات وكان روسو تابعاً لمركيزة. فلأجعل المهنة إذن تشرف بي ولن أدعها تنال من شرفي".

وحينما اشتد ساعد المجلة تلقى القائمون على أمرها عوناً من الوزارة الفرنسية حتى لا يكتبون إلا في صالحها في حين أنهم كانوا يتلقون باليد الأخرى العون والمال من الوزارة الإنجليزية. ويقول "بريسو" أن مجلة بريد أوروبا ربما تكون الأثر الوحيد الذي ينبغي أن يرجع إليه من يرغب في معرفة تاريخ الثورة الأمريكية، والواقع أن المؤرخين كذلك سوف يجدون فيها كثيراً مما يستحق التسجيل.

وكانت الصحف الأجنبية تلقى دون عناء رواجاً في فرنسا، وبات الناس منذ القرن السابق يقرأونها في مشارب باريس وحاناتها وفي شوارعها وأزقتها. وسرعان ما تغيَّرت الأمور من حسن إلى أحسن في القرن الثامن عشر، فجاء في المذكرات السرية (١٧٦٢) الكلمات التالية:

"افتتح المدعو "جرانجيه الكتبي" ما يسميه (بالقاعة الأدبية) حيث يتمكن كل من يدفع ثلاثة دراهم للجلسة من الاستمرار ساعات طويلة متصلة في قراءة كل ما هو جديد من الأنباء".

وفي أغسطس من عام ١٧٧٩ افتتح السيد "مورو الكتبي" "المكتب الأكاديمي للمطالعة" حيث كان يقدم لرواده الصحف والمجلات والمؤلفات الدورية الفرنسية أو الأجنبية. كل ذلك في قاعات مزينة في عناية ومدفئة في الشتاء ومضاءة على الدوام بالشموع.

وكان يقوم على خدمة الرواد (خدمة للأدب غاية في الذكاء) على أن يدفع الزائر ستة دراهم للجلسة.

ومما يجدر بالذكر أن الصحف السرية كانت كثيرة التداول وكانت حافلة بأخبار الكنيسة ورجال الدين. وظلت المجلات المخطوطة قائمة طيلة القرن الثامن عشر؛ فقد استخدم "كابودي رامو" خمسين ناسخاً ليزودوا مائتين وثمانين مشتركاً بالنشرات.

وفي إنجلترا خلال القرن الثامن عشر استفادت الصحف – إن صح هذا التعبير – من النزاع بين حزبي الأحرار والمحافظين.

وليس هناك شك في أننا ندين لتلك البلاد – نظراً للظروف المواتية التي مرت بها – بما حصلنا عليه في ميدان الصحافة في ذلك القرن من تجديدات بالغة الأهمية وظهرت فيها أول صحيفة يومية أوربية في سنة ١٧٠٢، وهي صحيفة "ديلي كرانت".

وكانت جميع طبقات المجتمع في لندن تهتم بالصحف، وقد دهش مونتسيكو[١٦] حينما لاحظ أن أحد عمال المباني قد أرسل وهو في حمية العمل لإحضار إحدى المجلات.

---

[١٦] مونتسيكو (١٦٨٩– ١٧٥٥) فيلسوف فرنسي مؤلف رسائل فارسية ونظرات في أسباب عظمة الرومان وانحلالهم، وكتاب "روح القوانين" ويرجع الفضل في شهرة المؤلف إلى هذا الكتاب الأخير. وفيه تحدث عن ضرورة فصل السلطات.

وكانت الصحافة الإنجليزية سباقة إلى الاستعانة بما يدفعه التجار من مال ثمناً للإعلانات والمعروف أن الأب "دي مونتاني"[(١٧)] كان قد اقترح في كتاباته قبل ذلك فكرة إنشاء مكان للمبادلات بين العروض والطلبات، وسبق أن ذكرنا أن "تيوفراست رينودو" كان أول من مارسها بالفعل، ونضيف الآن أنه قد قام في إنجلترا عام ١٦١١ أول احتكار لإدارة مكاتب الاستعلامات.

وفي عام ١٧٤٦ أسس "فيلدنج" جريدة "كوفنت جاردن جورنال" جعل فيها باباً جديداً خاصاً بمناقشة ما يجري في جلسات المحاكم التأديبية، وما زالت صحف لندن حتى يومنا هذا تحوي عرضاً للقضايا اليومية يزيد على ما تحتويه "غازيتة المحاكم" الفرنسية. ثم ظهرت بعد ذلك بخمسة عشر عاماً أولى المقالات التي تناولت شئون المسرح وكانت تضم إعلانات بسيطة عن المسرحيات وتحليل لها. وأما النقد بمعناه الصحيح فلم يظهر إلا في عام ١٧٨٠.

وبدأ وصف جلسات مجلس النواب يظهر في الصحف خلال عام ١٧٢٨- ١٧٢٩ دون الحصول على تخويل قانوني بذلك ومازال الحال كذلك حتى وقتنا هذا.

---

(١٧) مونتاني (١٥٣٣- ١٥٩٢) مؤلف المقالات المشهورة باسمه. وقد اكتشف عن طريق التناقض القائم في الطبيعة البشرية عجز الإنسان في اكتشاف الحقيقة والعدل، وكان يعتقد أن كل شيء نسبي. ولكنه لم يخلص من ذلك إلى التشاؤم بل انتهى إلى أن (فن الحياة) ينبغي أن يشيد على حكمة رزينة تقودها الفطنة والتسامح.

وبين عام ١٧٦٧ و١٧٧١ ظهرت في صحيفة (ببلك ادفرتيزر) رسائل جنيوس المشهورة وهي سلسلة من الموضوعات السياسية التي كان لها دوي كبير.

ويمكن عرض موجز لتطور الصحافة الإنجليزية في القرن الثامن عشر على هذا النحو:

"كان الهدف الوحيد للصحف في مستهل ظهورها جمع الأنباء ونشرها على الجمهور، وكانت الرقابة الغيورة التي تأخذ بخناقها لا تسمح لها بإضافة أية تعليقات عند رواية الحوادث وبذلك أصبحت مهمتها مجرد قصة شاهد عيان يرويها إرضاء للفضول البشري. ثم انقلبت الآية فيما بعد إذ عملت السياسة التي طالما حاربت ظهور الصحف على الإكثار منها، ورأت الأحزاب السياسية في الصحف معيناً لا غنى عنه وتكبدت كبار الشخصيات الكثير من التضحيات حتى تجعل في خدمتها أداة عرفوا خطورتها وسخروها للدفاع عن مذاهبهم ومهاجمة منافسيهم".

وقد ابتدع "جيمي بري" محرر (الكرونيكل) فكرة إعطاء الوصف الكامل لجلسات مجلس العموم مستعيناً بفريق من المختزلين، كما ابتدع "دانيل ستيورات" محرر "مورننج بوست" فكرة إبراز أهم حوادث اليوم تحت عناوين ضخمة مكتوبة بحروف كبيرة.

وأما والتر الثاني فقد أسس جريدة التيمز في سنة ١٧٨٥ ولكن الإدارة دأبت على مناوأته لأنه هاجم الحكومة مما اضطره إلى استخدام

سفنه الخاصة وعرباته الخاصة في نقل البريد ورسله الخاصين، وكان أول من استخدم البخار في خدمة المطبعة.

وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لم تضطهد فيها الصحافة وهي وإن كانت أكثر الأمم حداثة عهد إلا أنه توجد فيها أقدم الصحف.

وكان "توماس جرين" مؤلف بعض الكتابات الدينية وبعض الكتب الكلاسيكية أول من أدخل المطبعة في أمريكا، وقام ابنه الأكبر "بارتلمي" بطبع أول جريدة في بوسطن وكان "جون كامبل" وهو من أصل أسكتلندي قد فكر في تأسيسها كمورد من موارد الربح، وهكذا نشأت في عام ١٧٠٣ جريدة بوسطن نيوزلتر.

وفي عام ١٧١١ كان أحد أبناء المهاجرين من دوقية أكسفورد قد سافر إلى إنجلترا ليتعلم حرفة الطباعة، ثم عاد ليستقر في بوسطن ومعه أجهزة كاملة المعدات، وهو "جيمس فرانكلين". وتتلمذ على يديه أخوه "بنيامين" وأخرج في ١٧ يوليو ١٧٢١ (كوربيه دولا نوفل إنجلتير) وأصبح بنيامين من أحد محرريها الرئيسيين؛ فكان يكتب مقالات جيدة في النقد، هي أقرب إلى الأخلاق منها إلى الأدب الخالص، ومارس ملكته في التهكم ضد الحكومة ورجال الدين المتعصبين ولكن دون ذكر أشخاص. وكان ينظر إلى آل فرانكلين على أنهم كفار كما كان البعض يصف جريدتهم بأنها (ورقة ملعونة) (وجريدة التهلكة)، وكان العدد

الصادر في ١١ يونيه سنة ١٧٢٢ قد هاجم في تهكم بطء الإجراءات الإدارية مما أدى إلى الحكم على "جيمس فرانكلين" بالحبس شهراً بحجة نشره ملاحظات جريئة على حكومة جلالة الملك ورجال الدين والكنيسة والجامعة، وتولى أخوه "بنيامين فرانكلين" إدارة الجريدة أثناء سجنه.

وفي ٢٧ مارس سنة ١٧٢٧ ظهرت جريدة (نيو إنجلند) وكانت منذ نشأتها لساناً للحركة الدينية المنهجية الكبيرة المعروفة بالبريتانيزم(١٨) مما ساعد على إحياء الحركة وتجدد نشاطها.

وفي عام ١٧٢٩ نشر "بنيامين فرانكلين" الذي كان قد غادر بوسطن إلى فيلادلفيا (غازيته بنسلفانيا)، وكانت عاملاً قوياً من عوامل التقدم تضع نفسها دائماً في خدمة التحسينات العملية والتجديدات النافعة، وعلى صفحاتها اقترح إنشاء شركات المضخات وإيجاد العسس الدائم بالمدينة، وتعزيز الدفاع على حدود الدولة. وكان يفتخر بما حققته جريدته من إصلاحات بلدية أكثر مما كان يفتخر باكتشافاته العملية، وفي عام ١٧٤٠ كانت توجد في أمريكا أربع عشر جريدة، وكان للصحافة تأثير ضخم على أعظم أحداث القرن الثامن عشر ونعني به حرب الاستقلال. "لم يشرع سيف جورج واشنطن إلا للدفاع عن ثورة كانت قد نمت في الأفكار. أما مهمة تكوين هذه الأفكار وتحطيم الروابط واحدة

---

(١٨) البريتانيرم مذهب يأخذ بحرفية النصوص وأتباعه مشهورون بالتزمت.

أثر أخرى وتبصير الشعب بحقوقه وإيقاظ وعيه بمستقبل مستقل عن إنجلترا وخلق روح وطنية أمريكية فكانت كلها من عمل الصحافة[١٩]".

وضمت الصحافة الأمريكية إلى صفوفها منذ ذلك الحين كل الرجال البارزين مثل: فرانكلين، وجون، وصمويل آدامز، وجفرسن، وجاي، وهاملتن. وقد وضعوا جميعاً الأقلام غداة النصر ليصبحوا أعضاء في الكونجرس وسفراء أو وزراء تاركين وراءهم فراغاً لم يشغل من بعدهم.

ولئن كانت الصحافة السياسية الفرنسية في القرن الثامن عشر متأخرة عن زميلتها الصادرة في إنجلترا، فإنها كانت متقدمة عن زميلاتها في البلاد المجاورة الأخرى حيث كانت الرقابة أشد عنفاً

ولم يكن أباطرة الإمبراطورية المقدسة في ألمانيا يرغبون في أن يكون رعاياهم من أصحاب الرأي. ولما تحولت بروسيا إلى ملكية راقب ملكها العسكري (فردريك غليوم الأول) عن قرب ما للصحافة من سلطان يدعو إلى القلق فأنشأ في عام ١٧٢٨ نشرات للإعلام خصها بأخبار التربية والتعليم وبالأخبار الأدبية والعلمية نظراً لعدم ثقته بالسياسة.

ولم يسع "فردريك الثاني"، وكان محباً للآداب إلا إلغاء الرقابة، وكان قد اتخذ هذا القرار بمجرد توليه الحكم، ولكن الصحافة فقدت

---

(١٩) كوشفال– كليرني– الكتاب السابق الذكر.

حريتها من جديد بعد ذلك بثلاثة أعوام. وبعد ذلك بعدة سنوات وبين عامي ١٧٥٠ و١٧٧٤ أخذت الرقابة تتزايد شدة على الأيام.

وعلى الرغم من صرامة هذا الملك الفيلسوف المحارب مع الصحفيين فإنه كان يقدر رسالتهم تقديراً كبيراً ولم يترفع عن أن يكتب بنفسه في صحيفة برلينية (رسائل شاهد عيان) أيام حربي سيليزيا وقصصاً حربية خلال حرب السبع سنوات. والواقع أن منشأ صرامته مع الصحفيين يرجع من غير شك إلى حكمه عليهم من خلال ذاته ويقينه بأنهم جميعاً قادرون على القيام بما يتهمه به المؤرخ فيل[٢٠] أعني نشر وثائق مكذوبة يقوم هو بتزويرها. ولما كان المثل السيئ لا يعدم من يحتذيه، فقد سارت الإمبراطورة ماري تريز (ملكة النمسا) على نهجه.

وقد رغب جوزيف الثاني في القيام بلفتة طيبة كالمعتاد فألغى الرقابة، وسرعان ما تولته الدهشة كما حدث لسابقيه حين لاحظ أن منح الحرية يدفعهم إلى إساءة استخدامها ولم يكن حريصاً على قبول نقد بعض أخطائه السياسية فعاد إلى الأسلوب القديم بفرض ضرائب باهظة على المطبوعات. وحافظ من أتوا بعده على هذا النهج إلى أن جاء عام ١٧٨٨ فشدد فردريك غليوم الثاني النكير على الصحافة..

وأدت نفس الأسباب في باقي دول القارة الأوروبية إلى نفس النتائج؛ فحدث في إيطاليا كما حدث في فرنسا أن زاد ازدهار الصحافة

---

(٢٠) الكتاب السابق الذكر (المؤلف).

الأدبية وأصبحت أكثر إمتاعاً من الصحافة السياسية التي خضعت دائماً للسلطة وتدخلها..

الفصل الرابع

الصحافة بين عامي ١٧٨٩ـ ١٨٤٨

الصحافة خارج فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر

التطورات الاقتصادية

الصحافة أيام الثورة الفرنسية:

"حينما تضطرم أفكار الناس وتدق القلوب بشدة وتهتز كل الشفاه فتعبر عن العواطف الثائرة بكلمات من نار، وحينما يحس الذين يتدافعون في سبيل الحياة أن يومهم قد قضى على أمسهم وأنه لا بد قاض على غيرهم عندئذ ينقضي بالنسبة إليهم عهد الكتب ويبدأ عهد الصحف"

بهذه الكلمات عبر لويس لوبلان عما يجيش في خاطره، وهو يكتب تاريخ الصحافة الفرنسية. ومن الطبيعي حينما يبدأ عهد جديد أن تستحدث كلمات جديدة أيضاً، وهذا ما حدث فقد ورد في خطاب بتاريخ سبتمبر سنة ١٧٨٩ وجهه بعضهم لصحيفة "لاكرونيك دوباري" ما يلي: "لما كان رأيك قد استقر على اتخاذ الصحافة مهنة لك (أرجو أن تسمح لي باستخدام هذه الكلمة التي تفتقر إليها لغتنا) فإنه لن يضيرك أن أسوق لك مثلاً عن مدى دقة المهمة التي ستضطلع بها".

وكتب "أوجين هاتان" يقول: "إننا سنجد في الصحف تاريخ الثورة ذلك التاريخ الحقيقي الصادق وقد سجلته يوماً بعد يوم أقلام المعاصرين كما علقت عليه أيضاً أقلام غيرهم من المعاصرين كذلك".

ويمكن تقسيم ذلك التاريخ إلى ثلاث مراحل:

١) من عام ١٧٨٩ إلى ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ حيث نتج عن عزل وزراء الجيروند ثورة باريس التي انتهت كما هو معروف بسقوط الملكية وكانت حرية الصحافة بين هذين التاريخين مطلقة إلى أقصى حد.

٢) من ١٠ أغسطس إلى ٩ ترميدور ١٧٩٤ وهو تاريخ سقوط روبسبير وبعد أن خرجت الجرائد الملكية والدستورية من المعركة أخذت الصحافة تهتم بنشر خطوات النزاع بين الجيرونديين واليعاقبة[٢١].

٣) من ٩ ترميدور[٢٢] إلى حكومة القنصلية.. وقد بدأت هذه الفترة برد فعل عنيف ضد اليعاقبة ساهمت الصحافة فيه بقسط وافر إلى أن أسقط في يد حكومة الديركتوار[٢٣] وعبثاً حاولت الحصول من الجمعية العمومية على تشريعات تدافع بها عن نفسها، وكانت النتيجة أن أطلق الصحفيون لأنفسهم العنان حتى حلت بهم الكارثة الكبرى في ١٨ فريكتيدور ١٧٩٧.

وفي مستهل الثورة ترك الحبل على الغارب فظهرت بين شهر مايو ١٧٨٩ ومايو ١٧٩٣ ألف جريدة على الأقل.. وكان القراء المتشوقون

---

(٢١) الجيروندويون يؤلفون حزباً سياسياً مشهوراً في فترة الثورة الفرنسية ويسمون بهذا الاسم نسبة لمنطقة جيروند بجنوب غرب فرنسا ويعرفون بعدائهم للملكية.. تولوا السلطة عام ١٧٩٢ ولكنهم ثاروا على مذابح سبتمبر المشهورة التي تلت سقوط لويس السادس عشر.. (واليعاقبة جماعة من الثوريين كانوا يعقدون اجتماعاتهم منذ أكتوبر ١٧٨٩ في دير اليعاقبة الموجود بشارع سانت هونوريه بباريس.. ويعرفون بتطرفهم الشديد وكان روبسبيير ينتمي إليهم. وقد أغلق ناديهم عام ١٧٩٤ بعد يوم ٩ ترميدور.

(٢٢) ترميدور وفريكتدور شهران من أشهر السنة الجمهورية الفرنسية ويوافق تاريخ ٩ ترميدور ١٧٩٤ حين سقط روبسبير وقضى على عهد الإرهاب يوم ٢٧ يوليو ١٧٩٤.

(٢٣) ديركتوار اسم الهيئة التي تولت الحكم في فرنسا منذ ٢٧ أكتوبر ١٧٩٥ والتي أسقطها نابليون بونابرت في ٩ نوفمبر ١٧٩٩.. وهي الحكومة التي قامت في عهدها الحملة الفرنسية على مصر..

يلتهمونها وكانت تقرأ بصوت عال في الحدائق والميادين العامة وفي المقاهي وكان الباعة ينادون عليها في الشوارع وتلصق على الجدران في العاصمة وغيرها من مدن الأقاليم البعيدة.

وكان من عوامل نجاحها ما اتخذته لنفسها من عناوين وأسماء غريبة؛ فرأينا صحيفة الأصدقاء وصحيفة المحايدين وصحيفة اليعاقبة وصحيفة رجال ١٤ يوليو وصحيفة الشيطان وصحيفة الغث والثمين وصحيفة الخاملين (وكانت من النوع المقل في الكلمات) وصحيفة "بشير الشعب" وإنجيل اليوم (التي كانت ضد الكاثوليكية والملكية) و"صديق الشعب" ويحررها مارا و"الصديق الحقيقي للشعب" "والأب دوشين" ويحررها هيبيره.

وكان باعة الصحف ينطلقون في الشوارع منذ الصباح الباكر ينادون عليها بأعلى صوتهم.. وقد حاول البوليس كما حاول مجلس باريس عدة مرات إيقاف هذا التيار الجارف من الصحف بفرض نوع من التنظيم لها، ولكن باعة الصحف احتجوا لدى بايي عمدة باريس في ذلك الوقت في لهجة شديدة بقولهم: "لقد دفعتمونا دفعاً إلى الاختيار الرهيب بين أمرين؛ فإما أن نهلك من الفقر وإما أن نسرق لنعيش".. وقال مارا: "إنها أنجع وسائل العدوان على حرية الصحافة".

وما وافت السنة الخامسة للثورة حتى صدر قانون يحرم على باعة الصحف الإعلان عنها بغير عناوينها. وقد عاون كل رجال العصر من

الكتاب والساسة بأقلامهم في الصحافة.. وكان ميرابو هو الذي أفسح الطريق لغيره من الكتاب أمثال: مارا، وبريستو، ولوستالوا، وكوندرسيه، ولوفيه، وشينيه، وكامي ديمولان، وفريرون، وهيبير، وروبسبيير، وبابوف، وغيرهم؛ فقد كانوا في حاجة إلى التعبير عن آرائهم وآمالهم وخططهم وحقدهم وحماسهم، حتى لقد ساهم فولتير نفسه منذ البداية في تحرير "إنجيل اليوم".

وكانت أوائل أيام الحرية أفضلها أيضاً بالنسبة للصحافة حيث أظهر الصحفيون حماسة صادقة وأماني نبيلة، وبدت الرقابة التي لم تكن قد ألغيت بعد بصفة رسمية، عاجزة عن الحراك حتى اختفت من تلقاء نفسها غداة سقوط الباستيل، وأضحى الناس يعرفون المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان التي تنص على أن: (حرية نشر الأفكار والآراء من أثمن حقوق الإنسان ومن حق كل مواطن أن يتكلم وأن يكتب وأن يعلن رأيه في حرية).

وبلغ الصراع مداه بين صحافة الثورة التي شنت هجومها في عنف والمدافعين عن الملكية الذين أخذتهم الدهشة فأضحوا متقاعسين وجلين حتى أن صحيفة (لاجازيت) وهي لسان البلاط لم تعلق بكلمة واحدة على نبأ سقوط الباستيل.

وكانت صحافة الطرفين قد قصرت كل اهتمامها تقريباً على نشر الأبحاث ومقالات الهجاء دون عرض الحوادث، وإن كانت قد عنيت مع

ذلك كل على طريقتها بالمناقشات التي كانت تجرى في الجمعية العمومية. وقد لجأ الصحفيون المشايعون للملكية إلى الاستهزاء والسخرية والتضليل.

ولم تكن صحافة الثورة تحرر بصفة عامة بلغة مختارة إذا استثنينا مقالات "كامي ديمولان". وكان مارا عنيفاً في نقد هذا الاتجاه في الصحافة إذ يقول:

"أضحت مهنة الصحفي أمراً يدعو للسخرية بيننا في هذه الأيام، فكل من لاك أبياتا ركيكة أو سوَّد مقالاً غثاً في (لاجازيت) ثم حار في اختبار عمل يمتهنه، جرب حظه في إنشاء إحدى الصحف، وغالباً ما يكون شخصاً فارغ العقل تافه المعلومات لا فكر عنده ولا رأي وكل همه أن يتجه إلى المشارب ليجمع ما يتردد فيها من شائعات ومزاعم أعداء الأمة وشكاوى المواطنين ومتابع غير المحظوظين، ويعود ورأسه محشو بكل هذا السقط فيسود به صفحات يدفعها إلى المطبعة لتهديها في اليوم التالي للبلهاء من غفلة المشترين. تلك هي حقيقة غالبية هؤلاء السادة".

وكانت الصحف تقوم بتوجيه الرأي العام الفرنسي طوال مدة وجود الجمعية التأسيسية الفرنسية، ولما قامت الجمعية التشريعية قويت النوادي (الأحزاب) ولم تنج الصحافة تماماً من الخضوع لسيطرتها وإن كانت قد احتفظت بجزء من استقلالها حتى جاء يوم ١٠ أغسطس.

ولما قامت ثورة ١٠ أغسطس أخرجت الصحف الملكية والدستورية من المعمعة. وكان المجلس العام قد قرر بناءً على اقتراح أحد أعضائه القبض على محرري الصحف المناهضة للثورة وتوزيع صحفهم ومطابعهم على أصحاب المطابع (الوطنيين) وحكم على كثير من الكتاب بالإعدام ونخص بالذكر منهم دوزوزوى محرر (لاجازيت دوبارى) ثم قام الصراع بين الجيرونديين[٢٤] (المعتدلين) ورجال حزب الجبل (المتطرفين) وأخذت الصحف تردد صدى هذا الصراع.

ثم سقط الجيرونديون فلم يبق أمام الجبليين من المعاديين إلا جريدة (لوفيرتيابل امى دوبيل) وكان يحررها "مارلنديبه" وجريدة (لوفييه كورديلييه) لمحررها "كامي ديمولان" وقد قدم الاثنان رأسيهما ثمناً لمعارضتهما.

والواقع أن مهنة الصحافة تعرضت خلال مرحلة الثورة لأخطار تتناسب والأهمية الرئيسية للدور الذي كانت تلعبه في الحياة السياسية للأمة فقضى كثير من الصحفيين نحبهم على المقصلة مثل: بريسو، وجورساس، وكارا، وجيري دوبريه، ولانجيه، وأندريه شنييه، وأنا كارسيس كلوت، ورابو سانت اتيين، وآخرون.

---

(٢٤) راجع هامش صفحة ٤٠.

وقد حاول مجلس الثورة[٢٥] في عدة مناسبات الحد من غلواء بعض الصحف مثل مارا وهيبير، ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح، فاضطر إلى الكف عن محاولاته.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل هوجم مجلس الثورة في عقر داره، إذ كانت بعض المقاصير تحجز للصحفيين في قاعة الاجتماعات مما جعل بعض النواب يبدون مخاوفهم من حضور الصحفيين ويعتبرونه رقابة مغرضة ولم يتوجس "دوهيم" أحد أعضاء المجلس خيفة أن يعلن من على المنبر يوم ٨ مارس ١٧٩٣ قوله:

"ينبغي إسكات هذه الحشرات المثيرة للإضغان وإني أطالب المجلس بتطهير داره من هذه الكائنات الدنسة (أصوات كثيرة تتردد بالموافقة.. نعم. نعم) إني أطالب إخراج جميع الصحفيين من هذه القاعة".

بل لقد فكر البعض في حرمان الصحفيين الذين هم في الوقت نفسه أعضاء في الجمعية من حضور جلساتها، ولكن احترام أغلبية النواب الآخرين لأنفسهم أبى عليهم السير في هذا التيار وبقي الصحفيون سادة للمجلس، وإن كانوا قد تعرضوا في كثير من الأحيان

---

(٢٥) مجلس الثورة هو الذي خلف الجمعية التشريعية في حكم فرنسا يوم ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ وظل حتى يوم ٢٦ أكتوبر ١٧٩٥ وقد أعلن المجلس الحكم الجمهوري وقضى على لويس السادس عشر وكانت يتألف في الأصل من ثلاثة أحزاب هي: حزب الجيرونديين وحزب الجبلين وحزب لايلين.

لأعمال العنف الشديد كالاعتداء عليهم بالأيدي المسلحة أو سلب أمكنتهم أو إقامة القضايا ضدهم أو ما إلى ذلك.

وبعد يوم ٩ برميدور حيث سقط روبسبيير أعاد الدستور الذي صدر في العام الثالث للثورة، حرية الصحافة من جديد ولم يحاول الحد منها إلا خلال ظروف مؤقتة لا تتعدى في جملتها عاماً واحداً..

ولما تولت الحملات ذات اليمين وذات الشمال على حكومة الديركتوار[٢٦] عادت مسألة حرية الصحافة لتطرح من جديد أمام مجلس الخمسمائة وصدر قانون ٢٧ جيرمينال[٢٧] في العام الرابع للثورة يحمل عقوبة الموت لكل من يعمل على قلب نظام الحكم القائم في فرنسا، ولكن الواقع أن هذه القسوة المبالغ فيها لم تكن تطبق فقد كان المحلفون يبرئون بانتظام ساحة كل من يحال إليها من متهمين.

وأصبحت حكومة الديكتوار هدفاً للمنغصات والمشاحنات فطلبت للمرة الثالثة تخويلها سلطات تشريعية، ولكن رفض طلبها وسرعان ما تطورت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل إذ تحولت الحرية إلى ضرب من الشطط مما أدى بطبيعة الحال إلى يوم مشئوم للصحفيين.. ففي ٤ سبتمبر ١٧٩٧ قامت حكومة الديركتوار بانقلاب

([٢٦]) راجع هامش صفحة ٤١.

([٢٧]) جيرمنيال اسم شهر من أشهر الجمهورية الفرنسية..

وبدأت العمل. فقضت بالنفي على عدد كبير من محرري الصحف وطابعيها..

ولما انقشعت آثار الضجة الأولى عادت بعض الصحف المغلقة إلى الظهور بأسماء مختلفة ولكن منعت خمس عشرة منها من الصدور وعادت المجالس فوافقت من جديد على إلغاء الرقابة على الصحف، فأطلقت الصحف الملكية وصحف اليعاقبة لنفسها العنان، وردت الديركتوار بدورها على ذلك بإلقاء القبض على الصحفيين ومصادرة صحفهم، وأخيراً جاءت حكومة القنصلية فوضعت حداً نهائياً لهذه الحلقات المتصلة من النضال.

صحف الثورة وصحفيوها:

ولعله من الممل تعداد الصحف الدورية التي لا حصر لها، والتي كانت منبراً لرجال الثورة، ولكن تاريخ الصحافة لا يكتمل دون ذكر الكتاب الرئيسيين الذين نزلوا في ميدانها..

وكان ميرابو رائداً لغيره من الكتاب فنشر في عام ١٧٨٦ "تحليل الصحف الإنجليزية" وفي ٢ مايو من عام ١٧٨٩ نشر "الهيئات العامة" ثم "خطاب الكونت ميرابو إلى موكليه" و"بريد الأقاليم" وقد وجه هذه اللفتة إلى ممثلي الهيئات العامة "يجب أن يكفل أول قانون تصدرونه، الحرية للصحافة بحيث تكون حرية كاملة لا يمكن الاعتداء عليها، حرية

لا حد لها، حرية بدونها لا يمكن الحصول مطلقاً على غيرها من الحريات الأخرى".

هذا وقد بشر بقيام الجمهورية قبل مجيئها بوقت طويل، أربعة من الصحفيين هم: بريسو وكوندورسيه عن طريق النظريات الفلسفية، وكامي ديمولان عن طريق الحماس واستعادة ذكريات التاريخ القديم، والأب فوشيه عن طريق تفسير جديد للمسيحية يوفق بين الكثلكة والديمقراطية وقد تلاقى هؤلاء الأربعة على سلم المشنقة. وأسس "بريسو" وهو أول صحفي الثورة صحيفة "لوباتريوت فرانسيه" وكتب في افتتاحيتها في أول إبريل ١٧٨٩ ما يلي.

"ربما كان من الإهانة للشعب الفرنسي أن نبين له في إفاضة فائدة هذه الجريدة وضروريتها في الظروف الحالية، فمن غير الصحف ما قامت على الإطلاق الثورة الأمريكية التي ساهمت فرنسا فيها بدور مرموق كما أن الصحف هي التي عملت على انتشال أيرلندا من الهوة السحيقة التي كان يضعها فيها البرلمان الإنجليزي.. لقد كان الدكتور جب يقول أن الصحيفة حارس يسهر دائماً على مصلحة الشعب، وكان مدير المكتبة يرى في هذا البيان "آخر ما يمكن أن تصل إليه الجرأة في ظل الحصانة".. هذا ويمكن اعتبار صحيفة "لوباتريوت فرانسيه" بعد سقوط الباستيل نموذجاً صادقاً لغيرها من صحف العصر نظراً لأنها ضمت بين دفتيها كل تاريخ حزب الجيرونديين..".

وساهم كوندورسيه في ١٧ نوفمبر من عام ١٧٩١ في تحرير جريدة "لاكرونيك دوباري" التي امتازت بتحري الدقة في انتقاء أخبارها، وكان يحرر فيها محاضر لمناقشات الجمهورية العمومية وظل فيها حتى أصبح رئيساً لتحريرها..

وبدأ كامي ديمولان بنشر كتيبات مليئة بالحيوية والمرح والحماس، ثم أصدر في ٢٨ نوفمبر ١٧٨٩ جريدة "ريفولوسيون دوفرانس ايدوبرابان[٢٨]".

"ها أنذا أمتهن الصحافة، وإنها لمهمة حسنة إلى حد بعيد فلم تعد مهنة محتقرة مأجورة عبدة للحكومة؛ فالصحفي في فرنسا اليوم يمسك بزمام الموقف، وهو الذي يناقش الشيوخ والقناصل بل والحاكم المطلق ذاته".

وقد هجر أندريه شنييه في النصف الأول من عام ١٧٩٢ الشعر ليتفرغ للمساجلات الصحفية وأصبح محرراً لجريدة جورنال دوباري في حين أنه كان قبل سنتين من ذلك التاريخ قد هاجم في تحذيره للفرنسيين من أعدائهم الحقيقيين (طغمة المتأدبين الأدعياء عديمي الحياء).

ومن ناحية أخرى لعبت جريدة "لامي دوبويل" التي أخرجها مارا دوراً كبيراً في تاريخ الثورة الفرنسية ولكن على نحو مختلف. فقد أحدث

---

(٢٨) برابان إقليم في بلجيكا.

العدد الأول منها (الصادر في ١٢ سبتمبر ١٧٨٩) دوياً هائلاً وصادف نجاحاً كبيراً. وكانت سياسة الجريدة تتلخص في (نشر الذعر) وكانت الجمعية الوطنية في عرفها لا تخرج عن كونها مجلساً للخونة والأغبياء والمحتالين والخبثاء وجمعية المؤامرات مأجورة مدنسة والبلاد لا يُفتأ يُتآمر على قوتها وحياتها، والملك خائن، والملكة في مؤخرة النساء. وكان من الطبيعي أن تتعرض الجريدة والحالة هذه للكثير من المصادمات والمنازعات القضائية مما أدى بمارا للفرار إلى إنجلترا.

وفي يوليو سنة ١٧٩٥ نشر كتيباً بعنوان "ماذا يراد بنا؟" فضح مؤامرة مزعومة للقصر وقد أدت هذه المتفجرات إلى تأجج العاصمة بالنار، ودخل مارا في مساجلات عنيفة مع كامي وديمولان وكتب (ماذا يكون حالنا وأخلاقنا على ما هي عليه من الليونة إذا لم تكن هناك حرية الصحافة؟ * وإذا كنتم مازلتم تتنفسون فإنما يرجع ذلك إلى وجود هذه الحرية. وطالب بالمذابح وعين الضحايا وألح في تشكيل محكمة عسكرية.).

وبات يحيا بعيداً عن الأنظار بل كثيراً ما كان يلجأ للاختفاء في مخابئ سرية وفي البدرومات في بعض الأحيان، ولكن شدة تأثيره على الشعب كانت تدعو السلطات العامة إلى التردد في القضاء عليه.

وما أن أصبح مارا عضواً في مجلس الثورة عام ١٧٣٢ حتى ضرب مثلاً سيئاً إذ أحل جريدة "لوجورنال دولاريبوبليك" محل جريدة "لامى دوبويل".

وعلى أثر صدور القانون الذي حرم الجمع بين النيابة عن الأمة ومهنة الصحافة أطلق على جريدته اسم "لوبوبليست دولا ريبوبليك فرانسيز" وترجمته أديب الجمهورية الفرنسية (مارس ١٧٩٣) وظن بذلك أنه لا يخرق القانون لأنه لم يعد صحفياً بل أديباً.

أما روبسبيير فقد أخرج في يونيو ١٧٩٢ صحيفة (حامي الدستور) لوديفانسور دولاكونستيتوسيون، وهي دورية للمشتركين. وما أن بدأ مجلس الثورة اجتماعاته غير اسمها إلى (رسائل ماكسميلان روبسبيير عضو المجلس الوطني إلى ناخبيه) وفيما يلي فضلة من العدد السادس منها: (الفكر سيد العالم.. ومن ثم ندرك مدى حرص الحاكمين في جميع العصور على السيطرة على الصحف وعلى كل الوسائل التي توجه الرأي العام. ومن أجل ذلك فقط أصبحت كلمة جريدة مرادفة لكلمة رواية وأصبح التاريخ نفسه رواية).

وكذلك يتعذر رسم فكرة موجزة عن صحافة الثورة دون ذكر الأب دوشين. ونحن لا نعلم أصل هذا الاسم ولكنه ربما كان مستعاراً من شخصية روائية. وقد ظهرت هذه الشخصية في نشرتين للتشهير، إحداهما كانت تسمى "رسائل غاية في الوطنية للأب دوشين" وكان

يخرجها لومير أحد موظفي البريد؛ وكانت الأخرى تسمى "الأب دوشين سروره العظيم وغضبه الشديد" وكان يخرجها هيبرت. وقد ظهرت كلتا النشرتين في صورة دورية كالصحف، وقدمت كلتاهما دراسات شاملة إلى حد كبير. وأحدث ظهورها ضجة كبيرة لأن الأسلوب الذي كانت تحرر به كان يصادف هوى لدى كثير من القراء وخاصة لدى المعتدلين منهم لأن الذين كانوا يكرهون هذا الأسلوب كانوا يقرأونه إرضاءً لأنصاره وكانوا يتباهون به تجنبا لحشرهم في صفوف المشبوهين.

أما صحيفة "لافوى فيلاجواز أو الصحيفة القروية" فكانت تصدر مرة في الأسبوع للاهتمام بشئون الطبقة المهملة التي تصلح الريف بغية تعريفها بالقوانين والحوادث والاكتشافات التي تعني كل مواطن، والواقع أن صحف الأقاليم لم تكن على حد التعبير (تساير الحركة).

هذا وقد كانت الصحف المناهضة للثورة تطالب بدورها بطبيعة الحال، بالحرية مثل الجريدة الملكية المسماه "آكت ديزابوتر" أي أعمال الأنصار. "ويعني اسمها أنصار الحرية والديمقراطية الملكية" وكان يحررها بليتييه وريفارول وميرابو الصغير، وكانت في رأي لامارتين ضرباً من السخرية اللاذعة وانتقاماً من الأرستقراطية التي كانت تهيئ للضغائن الدموية.

ونشرت جريدة "لوتيه" التي أسسها برتن دانتي في ٢٧ جرمينال(٢٩) من العام الخامس للثورة الفرنسية هذا الإحصاء "صحفيون أعدموا ١٢، اغتيلوا ٢، نفوا واحد، ماتوا من الأسى أو من الخوف ٣، هربوا ٣ عذبوا واحد، سلبوا ٢".

ونود أن نكرر أن هذا الإحصاء الإجمالي لأسماء الصحف لا يتضمن إلا جزءًا ضئيلًا من الصحف التي ظهرت خلال السنوات الأولى للثورة.

ولما استولت حكومة القنصلية على مقاليد الحكم كانت الصحافة تحتضر فأجهزت عليها، وأصدرت في ١٧ يناير ١٨٠٠ مرسوماً يحدد عدد الصحف السياسية بثلاث عشرة صحيفة ولا يسمح بظهور غيرها في المستقبل. ولئن كان من بين أصحاب السلطان رجل لم يغفل إطلاقاً عن أهمية الصحافة ودورها الفعال فإن هذا الرجل هو نابليون الذي تمكن على حد تعبير جول جانن من (سحقها تحت كعب حذائه) "فقد كانت الصحف تشغل اهتمامه على الدوام وفي كل يوم على وجه التقريب سواء ليحصل من ورائها على مجد أو فائدة أو لكي يستخدمها في حملاته ضد أعدائه وفي ردوده على مروجي الإشاعات ضده".

والواقع أنه فرض على الصحف رقابة حديدية للقضاء على أي معارضة حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية غير أنه في بادئ

(٢٩) جرمينال: اسم شهر من أشهر السنة الجمهورية الفرنسية.

الأمر أبدى كثيراً من التساهل إذ استدعى من المنفى ثلاثين صحفياً ومنح العفو لستة وثلاثين آخرين.

وعلى الرغم من ذلك فإن دستور العام الثامن (١٨٠٠) لم يؤكد حرية الصحافة. وكان نابليون راغباً عن إصدار قانون الصحافة، ولكنه وضعها تحت رحمة مدير البوليس، وألف نابليون لجنة حرية الصحافة ولكن هذه اللجنة لم تجتمع مرة واحدة. وكان نابليون يقول (ينبغي على الحاكم أن يجعل الصحافة في خدمته) وكان قد نفذ هذه القاعدة قبل أن يتولى الحكم بمدة طويلة: فقد أرسل في ٦ مارس ١٧٩٧ من مقر قيادة الجيش في إيطاليا بمدينة مانتو[٣٠] مقالاً لنشره في جريدة حكومة الديركتوار. وأنشأ بمدينة ميلانو في العام نفسه جريدة لوكوربيه دولارمي ديتالي التي استمرت في الظهور حتى يوم ٢ ديسمبر ١٧٩٨ وكانت في الجريدة تتحدث عن الجنرال بونابرت كما لو كان مبعوث العناية الإلهية في إيطاليا، ثم أصدر جريدة بعنوان (لافرانس فودولارمي ديتالي) وهي سياسية وإدارية وتتناول الأدب الفرنسي والأجنبي على السواء. وأسس بالطريقة نفسها من أمواله الخاصة صحيفة "كوربيه دوليجيبت" وكان يديرها ويشرف عليها بنفسه.

ولما أصبح قنصل فرنسا الأول اعتمد على جريدة لومونيتور (وجعل منها لسانه عند فرنسا وأوروبا وإنجلترا خاصة) ومنذ ١٨ بروميل

---

(٣٠) مانتو مدينة بسهل لمبارديا بإيطاليا ولد بالقرب منها الشاعر الإيطالي فرجيل أستاذ دانتي واستولى عليها نابليون عام ١٧٩٧.

(١٧٩٩) لم يعد في إمكان أي شخص أن يكتب دون الحصول على إذن منه بذلك. ولم تعد الضرورة تقتضي وجود غير صحيفة واحدة هي (لومونيتور) وغير صحفي حر واحد هو القنصل الأول (نابليون).

والحق أن هذه الصورة ليست من نسج الخيال؛ فقد كان نابليون يعتقد أن من واجبه مهمة توجيه القلم، وكان يعتقد أنه قدير في هذا الباب، ودليل ذلك ما جاء في رده من منفاه بسانت هيلانه على مونتولون الذي كان يناقشه في موضوع كلمة: (ولكن خبرني يا مولاي أين يمكننا العثور على أسلوبك؟ وهل أجرؤ على سؤالك عما كتبت حتى نتمكن من الحكم عليه؟).

وقد رد عليه نابليون في حماس: "راجع بلاغاتي ومقالاتي المنشورة بجريدة لومونيتور!" وكتب تيبر في جريدة لوناسيونال في ٢٤ يونيو ١٨٣٠ يقول: "رأينا في جريدة لومونيتور من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٠٣ مقالات دبجها نابليون بقلمه للرد على هجوم الصحف الأجنبية وهذه المقالات غاية في براعة المنطق وعلو البلاغة وجمال الأسلوب".

وكان نابليون يقوم فوق ذلك بمهمة رئيس التحرير فكان يراجع البرقيات ويشير بخطوط كبيرة في الهوامش على الفقرات التي تنشر منها، وكان يملي التعقيبات ويصحح الأصول قبل نشرها ويراقب خطوات جمع الجريدة من تنظيم الصفحات واختيار الأبواب وما إلى ذلك.

أما من حيث السياسة الخارجية فقد كان يعنى أولاً وقبل كل شيء بطبيعة الحال بالعلاقة بإنجلترا. وقد ظهرت عام ١٧٩٩ أول حملة صحفية عرفت في العصر الحديث ضد وليم بت[٣١] وفي ١٦ إبريل نجد مذكرة حررها القنصل الأول بقلمه. وفي ٢٣ يوثيوروت "لومونيتور" في إفاضة تاريخ قرطاجنة على سبيل تحذير إنجلترا: "ولقد أرادت قرطاجنة أن تسود البحار فعقدت محالفات وأحلاف خطيرة. ولكن قرطاجنة لا وجود لها الآن".

وقد رغب القنصل الأول زيادة على جريدة لومونيتور الرسمية في أن تكون له صحيفة شبيهة بالرسمية لمشيئته إلى جانب الصحيفة الرسمية "لومونيتور" فأمر بإنشاء صحيفة "لوبولتان دوباري" .

وبعد ١٨ بروميرا اكتشف بونابرت في باريس معاوناً شعر بأنه يمكن أن يعول عليه، ونعني به فيفيه، وهو كاتب قدير واسع الأفق ساهم في تحرير جريدة مركير (عطارد) وتولى إدارة سياسة جريدة (لاجازيت) واقترح عليه السفر إلى إنجلترا حيث يرسل إليه بنتيجة ملاحظاته. وقد رضي القنصل الأول عن هذه التجربة الأولى تمام الرضى، حتى أنه طالب مراسله بعد عودته بالاستمرار في كتابة ملاحظاته على الأشخاص والأشياء فكانت هذه الكتابة بمثابة مجلة بالفعل ظلت مخطوطة وسرية

---

(٣١) وليم بت "١٧٥٩- ١٨٠٦" إنجليزي عدو لدود للثورة الفرنسية نظم ثلاثة أحلاف ضد فرنسا ولكنه لم يتمكن مع ذلك من عرقلة انتصارات نابليون ولا من الحيلولة دون الانهيار المؤقت لتجارة بريطانيا.

واستمرت تحرر إحدى عشر عاماً وعندما نشرت في ١٩٣٦ شغلت مادتها ثلاثة أجزاء من القطع الكبيرة.

الإمبراطورية:

لم تحل مهام الإمبراطورية دون اهتمام نابليون بالصحافة، وكانت صحيفة "لوجورنال ديديبا" في عام ١٨٠٣ أقوى الصحف أثراً على الرأي العام، وهي الوحيدة التي أحرزت نجاحاً ولعبت دوراً خلال عهدي القنصلية والإمبراطورية. وكان من بين الذين عاونوا في تحريرها دوبونالد وروبيه، كولار وشاتوبريان. وكان المحررون يلجأون عند الضرورة للتعبير عما يجول في خواطرهم بكلمات غامضة أو عن طريق التلميح.

ثم دخل فوشيه وزير البوليس في معركة مع هذه الجريدة التي كان فيفيه يتعاون معها ويدافع عنها في مراسلاته مع الإمبراطور (نابليون) وأفادت هذه الحادثة في معرفة رأي الإمبراطور حول دور الصحافة وواجباتها فقد رد على فوشيه بقوله:

"ليس ثمة وسيلة أخرى للإفادة من إمكانيات جريدة لوجورنال ديديبا إلا بوضعها في أيدي بعض المفكرين المخلصين للحكومة؛ فحين ترد أنباء في غير صالح الحكومة تمنع نشرها إلى أن نعلم علم اليقين أن حبسها لا طائل من ورائه لأن كل الناس باتوا يعرفونها. واعلم كذلك أن تسمية الجريدة باسم جريدة لوجورنال ديديبا (الجدل) تسمية غير مناسبة

إذ أنها تذكر بالثورة فينبغي تسميتها باسم جريدة الإمبراطورية (جورنال دولامبير) أو بأي اسم آخر مشابه له".

وقد تم ذلك عند تعيين فيفيه رئيساً للتحرير، وفي سنة ١٨١٠ صدرت عدة مراسيم أنقصت عدد الصحف وأصبح حق منح الامتياز وإلغائه وسيلة للسلب، وما كان يغتصب من المشكوك في أمرهم يدفع للكتاب المخلصين للحكومة والذين يدافعون عنها مما كان سبباً في ثرائهم كما كان سبباً في ثراء رقباء الصحف أيضا..

وفي مستهل عام ١٨١١ صودرت ممتلكات جريدة "لوجورنال ديديبا" وضمت الأموال الدولة وتم الاستيلاء على كل ما فيها كما لو كانت غنيمة حرب، حتى الأموال التي وجدت في الخزينة والأثاثات كلها صودرت دون أدنى تعويض.

وبعد مضي سبعة أشهر وضع وزير البوليس يده على جميع الصحف ونزع ملكيتها من أصحابها دون تعويض واستولى على أموالها وسجلات الاشتراكات وعهد بإدارتها لأناس ممن وقع عليهم اختياره.. وأصبح عدد "الصحف اليومية التي تنشر أنباءً سياسية" أربع صحف فقط.

أما في الأقاليم فقد أصبح في كل مقاطعة جريدة واحدة فقط يشرف عليها الحاكم ولا تظهر إلا بإذن خاص منه.

ولقد قال نابليون نفسه وهو ينصت لقراءة بورين للصحف بصوت مسموع بينما هو يتجول ذات اليمين وذات الشمال: "لا جدوى من قراءة الصحف الفرنسية عليّ، فهي لا تنشر إلا ما أريد" وقد كانت الصحف الإنجليزية هي التي تجذب اهتمامه.

ولم يتوقف هذا الضغط عن التزايد حتى عام ١٨١٤ ولما أعيدت الملكية لم يكن أمامها بطبيعة الحال إلا أن ترخي الحبل نوعا ما، وكتب بنجامين كونستان في عام ١٨١٤ يقول:

"في عهد بونابرت كانت هناك مطرقة من حديد مرفوعة على الرؤوس باستمرار فالتزم الجميع الصمت لأنهم كانوا يرتعدون فرقا ولكن الحكومة الحالية لا ترغب إطلاقا في أن تكون إرهابية.. وإن الحكومات لا تدرك مدى الضرر الذي تلحقه بنفسها حين تقصر حق التعبير والكتابة على أنصارها وحدهم إذ لا يعتقد أحد على الإطلاق فيما تؤكده السلطة التي لا تسمح لأحد بأن يعارضها أو يرد عليها بل على النقيض من ذلك أن كل ما يقال ضد هذه السلطة هو المؤكد والمصدق".

"إن حرية الصحافة تهب فرنسا حياة جديدة وتجعلها جديرة بدستورها وحكومتها ومصالحها العامة، وسوف تولد جوا من الثقة لم يكن موجودا في أي وقت مضى".

وما أن دخل الحلفاء باريس حتى أخذ زعماء الحزب الملكي يعملون في سبيل نصرة "القضية العادلة" فحصل الماركيز "دولا جرانج"

من الجنرال "ساكن" حاكم باريس العسكري على أمر بوضع جميع الصحف تحت رقابة أحد الملكيين المغمورين، وإن كان معروفا بإخلاصه، ويسمى "موران". ثم جال في جميع أقسام التحرير ووضع فيها محررين أمرهم جميعا بنشر أنباء مؤداها أن أهل باريس رفعوا الأعلام البيضاء وأن جيوش الحلفاء استقبلت بالهتافات "بحياة الملك وحياة أسرة البوربون!".

وبقدر ما جاء تحول الصحف مفاجئا صار تاما، ففي ٣٠ مارس كانت جميع الأنباء في جانب وجهة النظر الإمبراطورية، وفي أول أبريل كانت هذه الصحف نفسها تلعن الإمبراطورية وتصف الإمبراطور بالطاغية المغتصب. ولم تظهر الصحف في يوم ٣١ مارس واكتفت التي ظهرت منها بنشر أنباء الملاهي أو بعض المقالات الأدبية.

ثم صدر نطق ملكي وبيان دستوري لتأكيد حرية التعبير عن الرأي للفرنسيين بشرط ألا يتعارض ذلك مع القوانين التي ينبغي أن تعمل على الحد من إساءة استخدام هذه الحرية، (وأثناء المناقشة البرلمانية أفلح "بواسي دنجلاه" في حذف كلمة تبادر التي كانت تسبق كلمة الحد) وفي ٥ يوليو أي بعد مضي ثلاثة أشهر تقدم وزير الداخلية الأب "مونتسكيو" إلى مجلس النواب بمشروع قانون ينص على "عدم جواز صدور الصحف والنشرات الدورية إلا بإذن خاص من الملك".

وقد قوبل هذا الاقتراح بضجة شديدة واحتدت المناقشات حوله ولكنه أصبح قانون ٢١ أكتوبر.. وكتب "لامنييه" وكان قد دخل المهنة منذ أمد قصير يقول:

"أخشى أن تكون الثورة قد اقتصرت على إحلال طغيان قوي محل طغيان ضعيف.. فإن تحققت مخاوفي فلن يعود لي دور وسوف أغادر فرنسا غير آسف عليها".

المائة يوم(٣٢):

وبمجرد عودة نابليون يوم ٦ مايو ١٨١٥ أرسلت الهيئات إليه بالتهنئة حيث أطنبت في الإشادة بالحريات وحقوق الشعب.

ولم يكن "العائد" بونابرت ليشعر وقتئذ بالقوة التي تسمح له باغتصاب الرأي العام أو بإخضاع المقاومة المؤقتة. وفي ٢٥ مارس ألغيت الإدارة العامة للمطبوعات والمكتبة، كما ألغيت الرقابة.. فقد كان نابليون يرغب بصفة خاصة في إرساء قواعد حكمة من جديد وكان يعلم أنه لن يتمكن من ذلك عن طريق استخدام القوة في أول الأمر على

---

(٣٢) المائة يوم هي الفترة التي انقضت من يوم عودة نابليون من منفاه في جزيرة ألبا إلى باريس يوم ٢٠ مارس ١٨١٥ حيث كان لويس الثامن عشر قد غادرها في الليلة السابقة إلى يوم ٢٢ يونيه من العام نفسه حيث تحالفت عليه دول أوربا وكانت هزيمة ووترلو اضطر إلى التنازل عن العرش من جديد ورحل إلى جزيرة سانت هيلانه حيث مات.. وتعرف فترة المائة يوم بأن الحكم خلالها كان حرا إلى حد ما وبصدور القوانين المكملة للحريات..

الأقل؛ فاستدعى "بنجامين كونستان" وهو أحد الذين حاولوا مقاومة عودته وطلب رأيه فيما ينبغي اتباعه من سبل. ولا مراء في براعة هذا الإجراء فقد قال له نابليون "أرجو أن تزودني بأفكارك فيما يختص بالمناقشات العلنية العامة والانتخابات الحرة ومسئولية الوزراء وحرية الصحافة، وإني أرغب في كل ذلك وخاصة مسألة حرية الصحافة فخنقها رأي غير سديد وإني مقتنع بذلك"..

وأخذت كل الصحف التي كانت منذ عام مضى قد غيرت اتجاهها خلال أربع وعشرين ساعة حين وصول الحلفاء إلى باريس، ترحب بالإجراءات التي اتخذت في صالحها ونصت عليها القوانين المكملة. وجدد نابليون في ٧ يونيه أثناء افتتاح دورة المجلسين تأكيداته نحو صيانة الحريات..

عودة الملكية من جديد:

ولم يلبث أن عاد الملك فكان على الصحفيين أن يغيروا اتجاههم من جديد، وبدا على الملك أنه متشبع بالاتجاهات الحرة فعادت للصحافة حريتها في ظل الملكية ولم يعرف في تاريخها أنها لعبت دورا أخطر من ذلك الذي ارتضته لنفسها. وكان من الصعب العثور على شخصية معروفة من شخصيات هذا الجيل لم تشتغل بالصحافة فقد عمل بها: شاتوبريان، وبنجامين كونستان، ورويبه كولارد، ودوبونالد، ودوبارانت، ولامنييه، وثلاثة من أساتذة السوربون هم: كوزان، وجويو،

وفيلمان.. وكذلك ساسي، ولامارتين. وحمي وطيس المنازلات العنيفة بين الصحف الملكية والصحف التي تناصر بونابرت، وتلك التي أرادت الاحتفاظ بالحريات المكتسبة عام ١٨٨٩. ولكن هذا النظام لم يدم مدة طويلة، ولم تعان الصحف مثل ما عانت في ظل هذا العهد من تقلبات متعاقبة مع ما سببته من متاعب للوزراء الذين توالوا على الحكم مثل: فوشيه، وديكاز، وريشيليو. وقد حاول كلٌ بدوره وبدرجات متفاوتة في النجاح، تكميم الصحف الجامحة، وعند نهاية عام ١٨٢٠ أصبحت كلها ذلولا إلى حين.

وبينما أخذت الصحف الباريسية تخبو مؤقتا تقدمت صحف الأقاليم تقدما ملموسا وأصبحت أغلب صحف المقاطعات أداة سياسية لها خطرها، وعملت الرقابة منذ البداية على القضاء على هذه اللا مركزية مما أدى بأنصار النهضة الإقليمية إلى الالتجاء للدعاية المستترة للجمعيات السرية، وكان من أثر فرض الرقابة أيضا أن عجلت بنمو المؤامرات التي بدأت تتفجر منذ العام التالي فاضطر روسيليو للاستقالة في ١٢ ديسمبر ١٨٢١ واختفت الرقابة ولكن بصفة مؤقتة كالمعتاد..

وسرعان ما شغلت المحاكم بالقضايا الصحفية التي انتهى بعضها بالبراءة، ولما عجزت الحكومة عن إيقاف الصحف أو إلغائها بطريق السلطة القضائية عقدت العزم على شراء ذممها.. وخصصت لذلك مبالغ كبيرة. ولكن سرعان ما اصطدمت هذه الخطة بمقاومة عنيفة بعد ظهور بعض الفضائح، وذلك على أثر فصل "فيليل" رئيس الوزراء لـ "شاتوبريان"

وزير الخارجية الذي أصبح من أعدائه ووجد في "جورنال ديديبا" منبرا يوجه منه هجماته كل صباح، وتجمعت المعارضة الحرة كلها في معسكر واحد إلى أن أعيدت الرقابة بمرسوم في ١٥ أغسطس.

وما أن تولى شارل العاشر العرش عام ١٨٢٤ حتى أعاد للصحافة حريتها في ٢٩ سبتمبر، الأمر الذي أكسبه نوعا من الشعبية إلى حد ما (ولكن هل كان للرأي العام أن يخدع في إمكان دوام إجراء اتخذ في مستهل العهد؟).

وكانت المنازعات الدينية التي أخذت تتزايد يوما بعد يوم قد بدأت تثير النفوس إثارة عنيفة واكتسحت المسائل الدينية في سيرها ما عداها من الأمور، وأصبحت حملات الصحف حامية الوطيس.. وقدمت جريدتا "كونستيتسيونل" و"كوربيه" للمحاكمة، ولكن برئت ساحتيهما فرفعت الحكومة القفاز استعدادا للمعركة..

وكان الضيق قد أخذ بخناق "فيليل" فتمادى تحت تأثير رجال الدين في السير في سبيل الكبت.. وتقدم في ١٩ ديسمبر ١٨٢٧ بالقانون الذي أطلق عليه اسم "العدالة والمحبة"، وقد صيغ بطريقة "غاية في الدهاء إذ يمنح الحاكم سلطات لا حد لها وينطوي على وسائل العنف التي لا نظير لها وأدنى ما يرمى إليه هو محو المطبعة في فرنسا"[٣٣].. وقد أثارت قراءة المشروع في المجلس هياجا شديدا، ولما

([٣٣]) هاتان: الكتاب السابق الذكر..

عرف أمره خارج أروقة المجلس أثار سخطا شديدا من جميع طبقات المجتمع؛ فأرسلت العرائض والاحتجاجات من أقاصي البلاد، بل إن الأكاديمية الفرنسية نفسها تحركت للاحتجاج عليه.

وبدأت مناقشة مشروع القانون في ١٤ فبراير ١٨٢٨ واستمرت شهراً. وعلى الرغم من استخدام روييه كولارد لبلاغته وقوله المشهور "في ظل الحرية المختنقة ينطفئ الذكاء" فقد تمت الموافقة على القانون.

ولما حان موعد عرض مشروع القانون بعد ذلك بسبعة أيام على مجلس الأعيان أبدى المجلس له من العداء ما حمل الوزارة على سحبه خوفا من الخذلان. وأظهرت صحف المعارضة غبطة لا حد لها وسارت المظاهرات في الشوارع وأضيئت الأنوار في المساء، كما عمت مظاهر الابتهاج بعض المدن الأخرى لهذه المناسبة..

وقامت الوزارة بحل مجلس النواب وفرضت على الصحافة رقابة غاية في الصرامة، وقبل حلول موعد الانتخابات "الحرة" تنحى "فيليل" عن الحكم، وتولى الوزارة بدلا منه "مارتنياك" في مستهل شهر يناير من عام ١٨٢٨..

وفي ١٤ أبريل حصل وزير العدل "بورتالي" على موافقة المجلس على قانون يحل محل الرقابة واحتكار النشر بضمانات أكثر وعقوبات رادعة.

في هذه الفترة كان "أدولف تيير" قد وصل منذ وقت قصير من أكس آن بروفيس ليبدأ عمله كصحفي في جريدة "كونستيتسيونل" صحيفة "الدردشة الشعبية".

كما أسس "بييرلورو"، و"ديبوا" صحيفة "لوجلوب" وقد بدأت أدبية فلسفية ثم صارت سياسية عند سقوط "فيليل"، وكانت لسانا للحركة الثقافية في هذا العهد، وكانت أدبية فلسفية مولعة قبل كل شيء بالحرية السياسية. وكان يحررها "دوريموزا". وفي عام ١٨٢٩ و١٨٣٠ دافع "جيزو" وأصدقاؤه عن المبادئ الحرة في جريدة "لوطان" التي كانت قد تأسست منذ قليل.

وكانت الصحافة صحافة رأي قبل كل شيئ، وكان توزيعها محترما جدا فقد كان لجريدة "الكونستيتسيونل" ٢٠.٠٠٠ مشترك ولجريدة "ديبا" ١٢.٦٠٠ مشترك وهذا يوضح أهمية الدور الذي قام به الصحفيون خلال أيام يوليو التاريخية..[٣٤].

فقد سبب تولى بولينياك الوزارة هياجا عاما في الصحافة المتحررة فظهرت لوفيجارو مجللة بالسواد في أغسطس وحكم على مديرها بالسجن ستة أشهر وبغرامة ألف فرنك.

---

[٣٤] أيام يوليو التاريخية سنة ١٨٣٠ هي الفترة التي ثار خلالها الباريسيون على شارل العاشر بسبب المراسيم الرجعية التي كان يستصدرها دوبولينيا رئيس الوزارة وانتهت الثورة بعد أن دامت يومين في باريس بعزل شارل العاشر رأس أسرة البوربون وتولية لويس فيليب الحكم. وسميت هذه الملكية بعد ذلك بملكية يوليو..

ولم تعد جريدة كونستيتسيونل تكفي وحدها مما دعا تيير ومنييه وكارل إلى إخراج لوناسيونال في ٣ يناير ١٨٣٠ لمتابعة الكفاح ضد السلطة، وقد لخص تيير موقف الجريدة بقوله أنها جريدة "الملكية غير المستبدة".

وكانت جريدة لوناسيونال تتوقع كل صباح حدوث انقلاب في وقت قريب ونشرت جريدة لومونيتو في ٢٦ يوليو المراسيم الشهيرة التي كانت تستهدف القضاء على النظام النيابي ولم يعد من حق أي جريدة بمقتضى هذه التشريعات موالاة الظهور دون الحصول على إذن بتجديد رخصتها كل ثلاثة شهور.

وعقد عدد كبير من الصحفيين ورجال السياسة اجتماعا في مقر جريدة لوناسيونال واقترح تيير توقيع احتجاج جماعي ونشره في جميع الصحف في نفس الوقت.. وقد وقع على هذه الوثيقة أربعة وأربعون شخصا من المحررين ورؤساء التحرير وورد فيها ما يلي "لقد خرقت الحكومة اليوم مبادئ العدالة، وسوف نواصل نشر صحفنا دون التقدم بطلب الحصول على الإذن الجديد المفروض علينا".

وصدرت أوامر بالقبض على الموقعين على الاحتجاج ولكن الصحفيين علموا بها في الوقت المناسب وعمدوا إلى الاختفاء، وقوبلت محاولات البوليس الخاصة بمصادرة الصحف وإغلاق المطابع بمقاومة

شديدة حتى صار الحي الواقع فيه شارع ريشليو وميدان الإيطاليين بباريس محلا لهياج دام يوما بأكمله.

ملكية يوليو:

خرجت ملكية يوليو[٣٥] إلى الوجود نتيجة ثورة يقول المؤرخون قامت عن طريق الصحافة ومن أجلها، وصدر ميثاق سنة **١٨٣٠** الذي اعترف بحق كل فرنسي في "إذاعة ونشر آرائه بحرية في حدود القانون"، وأعلن العزم الأكيد على عدم إعادة الرقابة من جديد وصدر قانون يعيد لمحاكم الاستئناف شئون البت فيما يصدر عن المطابع من مخالفات، ولم تعرف الصحافة عصراً تمتعت فيه بحرية مثل هذا العصر؛ فقد كانت ثورة يوليو بمثابة نقطة تحول عميق في الأفكار والعادات ويقول في هذا تورو دانجن.

"قليلا ما عانت النفس الإنسانية مثل هذه الهزة، والظاهر أن جميع العقول قد أصيبت حينذاك بضربة شمس يوليو، ولم يعد حدوث أي شيء جديد أمرا محالا".

وقد استخدم أنصار الملكية الصحافة كسلاح يحاربون به الاستبداد، وكتب ألفريد نتمان في كتابه عن (تاريخ الأدب الفرنسي في ظل حكومة يوليو) يقول: "لقد أصبح الجميع صحفيين، فرجل الدين

(٣٥) راجع هامش صفحة ٦٧.

والسيد الكبير والقاضي والعسكري والعالم والنبيل والنائب السابق والطالب شحذوا جميعا أقلامهم ليعاونوا في الصحافة الدورية القوية القائمة في ذلك الحين، وكانت مثل هذه الصحافة منبرا أسهل وأبعد صدى من الصحف اليومية".

وكان لملكية يوليو منذ البداية نوعا من المنافسين احتفظت بهما طوال فترة قيامها ونعني بهما من حلت محلهم في الحكم ومن عارضوا في قيامها. وبذلك اتحد المهزومون في يوليو والحزب الديمقراطي ضد العرش.

وكانت المظاهر الأكثر وضوحا في صحافة اليمين هي اتجاه البعض إلى فصل مصالح الدين الكاثوليكي عن مصالح الملك وتأليف مذهب جديد في الديمقراطية المسيحية، وكان الأب لامنييه من المتحمسين لهذه الحركة وعلى رأسها؛ فأخرج في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٠ صحيفة لافتير (المستقبل) بالاشتراك مع لاكوردبير ومونتالمبير، وكثير من الآباء للدفاع عن الشعارات مثل "الله والحرية – البابا والشعب.. الخ".

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى جريدتين ملكيتين محافظتين هما:

جريدة (ديبا) وكانت تدافع عن صاحب السلطان وعن النظام في ظل الحرية وتترجم الأمر الواقع وكانت في رأي لامارتين "النشرة اليومية

للوزارة"، وجريدة (لابريس) التي كانت تعبر عن رأي أهل الوسط من اليمينيين فكانت أقل الصحف الأخرى انحيازا للوزراء، وكان جيراردان ينفخ فيها من جرأته وحيويته وحماسه..

وفي عام ١٨٣٠ بلغت جريدة (كونستيتسيونيل) ذروة المجد، وباتت مكاتبها مركزا لتوجيه السياسة والمقر الحقيقي للحكومة. وكان من بين الصحافة الديمقراطية جريدة (لوناسيونال) لمحررها "أرمان كاريل":

وفي ١٨ يناير سنة ١٨٣١ ظهرت (جريدة مذهب سان سيمون) وكان هذا المذهب في الواقع دينا كاملا يقوم على العقيدة التي تذهب إلى أن الأوضاع الاجتماعية ينبغي أن تستهدف تحسين الظروف المعنوية والثقافية والجسمية للطبقة الغالبة من حيث العدد في المجتمع.. وقد حول إنفانتن هذه المدرسة إلى كنيسة بمعاونة ببيرلور وإميل بريير، وكانت جريدة لوجلوب لسان حالهم.

وسرعان ما أفسح مذهب سان سيمون المجال أمام مذهب فورييه الذي أخذ فيكتور كونسيديران يبشر به في جريدة "فالانستير" ثم بعد ذلك في جريدة "فلانج" وفي جريدة "لاديموكراسي باسفيك" أي الديمقراطية المسالمة حيث أبرز آراء أساتذة الاقتصاد[٣٦] مؤجلا مسألة تحقيق التجانس الاجتماعي على نحو كامل إلى حين.

---

(٣٦) شارل فورييه (١٧٧٢– ١٨٣٧) فيلسوف واجتماعي فرنسي صاحب المذهب المنسوب إليه ويدعو إلى تجمع الأفراد في جماعات أو كتائب متجانسة توفر كل عضو فيها حياة رضية عن طريق العمل الذي يقبله الجميع عن طيب خاطر.

وقد ردت الحكومة على دعاية منافسيها باتخاذ إجراءات شديدة، ورغبت وزارة كازيمير – بربيه في حبس الصحفيين الذين يحقق معهم حبسا احتياطيا، وقد أجاب كايل على ذلك بقوله "ينبغي ألا يقال بعد ذلك أن هذا النظام لن يتمادى في الطغيان الذي يمكن أن يوصف بأنه تشريع للفعل الفاضح العلني.. إن كل كاتب يحس بقيمته كمواطن سوف يعارض خرق القانون بالقانون وسيواجه القوة بالقوة.. هذا واجب مقدس وليكن ما يكون"..

وبات الليلة التالية مسلحا في مكاتب جريدة لوناسيونال، ولكن السلطة لم تتصد له فكان انتصارا ولكنه كان مؤقتا. ذلك لأن بارت وزير العدل كان قد أصدر قرارا بأن تتعقب النيابة كل شطط في القول أو الكتابة، ونتيجة لهذا الإجراء نالت الصحف الملتزمة حدود القانون نصيبها من القضايا، ونظرت خلال عامين فقط ٤١١ قضية صحفية، وفتح باب التبرعات العامة لمعاونة الصحف المحكوم عليها بشتى الجزاءات.. وتألفت جمعية تحت اسم "جمعية الدفاع عن الصحافة القومية".. وكان من بين أعضائها العاملين إتيين أراجوه، وكاريل، وكافيناك، وديبون دولير، وجارنييه باجيه، ولافاييت، وراسباي. وظلت كل هذه المطاردات عاجزة عن تأدية الغرض منها. وأخذت الحكومة تنظر في إصدار تشريعات أشد زجرا ومنها الصادر في ١٦ فبراير ١٨٣٤ وينص على إخضاع كل من ينادي أو يوزع المطبوعات في الطرق العامة لسلطة البلدية ورقابتها..

ثم قام فيسكي في ٢٨ يوليو ١٨٣٥ بمحاولة قتل لويس فيليب؛ مما زاد بطبيعة الحال من شدة الصراع بين الحكومة والصحافة، خاصة وأن الصحف كانت قبل وقوع الحادث بعدة أيام قد أخذت تتنبأ بحدوث حدث في ذلك التاريخ..

وعمدت حكومة بروجلي إلى الحصول على الموافقة على "قانون سبتمبر" وتطوع مجلس الوزراء وكان من بين أعضائه جيزو، وتيير، وبرسيل بصد الهجمات الموجهة ضد شخص الملك والمبدأ الذي تسير عليه الحكومة. وذلك عن طريق إلغاء الصحف الجمهورية وكذلك المناصرة لشارل العاشر.. وجاء في مبررات هذا القرار أن "حرية الصحافة لا ينبغي أن تطغى على غيرها من الأوضاع: وهي في حد ذاتها يجب أن تكون محدودة بواسطة الدستور".

وقد تسببت الموافقة على القانون في إحداث هياج شديد من الجانبين إذ أن أنصار الحكومة أنفسهم اعتبروه علاجا غير كاف وغير موفق، في حين أنه أثار في المعسكر الآخر غضبا ظل سائدا ردحا طويلا من الزمان..

وتظاهرت الصحافة بالرضوخ والاستسلام، والواقع أن القانون لم يقف حائلا دون تقدمها بدليل أنه ظهرت بعد ذلك بعدة شهور الصحف الرخيصة الثمن. وحدد إميل جيراردان قيمة الاشتراك السنوي. في جريدة "لابريس" التي ظهرت في أول يوليو من عام ١٨٣٦ بأربعين فرنكا (بدلا

من ثمانين) وكتب في هذا الصدد يقول "نحن نعرف تماما أن ثمانين فرنكا تمثل على وجه التقريب الإيراد السنوي لرأس مال يتراوح بين ستة وثمانية آلاف فرنك من الأرض الخصبة.. ومن أجل هذا قامت جريدة "لابريس" بثورة شاملة في عالم الصحافة اليومية على الرغم من الضرائب الحكومية الباهظة".

وكان ممن ساهموا فيها: بلزاك، وألكسندر ديماس، وتيوفيل جوتييه، وجرانييه دوكازنياك، وجزلان، وفيكتور هيجو، وأيوجين سو، وأيجين سكريب، وجول صاندو، ودلفين جاي (مدام دوجيراردن). وقد آثار هذا التجديد غضبا شديدا بين مديري الصحافة القديمة والمساهمين فيها، فاحتدم نقاش عنيف، اصطحب بالإهانات بين جيراردن وكاريل صاحب جريدة "لاناسيونال" اختتم بمبارزة بينهما كلفت الأخير حياته في ٢٠ يوليو ١٨٣٦..

والواقع أن نجاح هذه المحاولة كان كبيرا إذ تدل سجلات إدارة البريد على أن الصحافة المحلية كانت تتألف من عشرين جريدة بلغ عدد مشتركها في عام ١٨٣٥ سبعين ألف مشترك وتجاوز عدد المشتركين في باري في عام ١٨٣٦ مائتي ألف مشترك في ستة وعشرين جريدة يومية.

وقد تمكن جيراردن من خفض سعر جريدته بفضل الإعلانات التي باتت موضع اهتمام منافسيه. ثم نبتت في رأس شارل دوفيرييه تلميذ

إنفانتن فكرة استئجار مساحات الإعلانات في الصحف وفتح عدة مكاتب في باريس لقبول إعلانات الجمهور..

هذا ولم تعد السياسة بعد أن أصبح مجالها وعر المسالك طعما كافياً لاجتذاب جماهير القراء وأضحى أصحاب الصحف يجرون وراء رغبات الجمهور ويعملون على الترفيه عند أكثر مما يعملون على تثقيفه. ومن أجل ذلك نشأت فكرة القصة المسلسلة.

وأدى هذا التطور إلى ما كان قد تنبأ به أرمان كاريل، ونعني به تدهور القيم الأخلاقية في الصحافة وهبوط اعتبارها. وليس من شك في أن الصحافة لم تتمكن من تخطي كل ما تعرضت له من عقبات في سبيل المضاربة دون أن تتنازل من أجل ذلك عن الكثير من وقارها ثم أخذت الصحافة تستأنف رويدا رويداً صراعها ضد الحكومة؛ ففي نوفمبر من عام ١٨٣٩ أخرج ألفونس كار المحرر في صحيفة "لوفيجارو" مجلة صغيرة الحجم سماها "ليجيب" وجعلها للنقد اللاذع والسخرية البارعة.

وظهرت في السنة نفسها جريدة سرية باسم "لومونيتور ريبوبليكان" أي الواعظ الجمهوري وكانت تلقى في الدكاكين وتدس من تحت أبواب المنازل وتنشر عبارات كالآتية: "لن يمكننا تحقيق أي شيء دون البدء بضرب رأس الطغيان أو بعبارة أخرى بقتل لويس فيليب وحاشيته..".

واستمرت الحملات في عهد جيزو الذي تولى الوزارة في أكتوبر ١٨٤٠ إلى أن نشرت جريدة "لافرانس" في ٢٤ يناير ١٨٤١ سلسلة

من الخطابات منسوبة للويس فيليب، فصودرت الأصول وألقي القبض على رئيس التحرير ونائب منطقة مونتور ولكن محاميهما تمكن من تبرئة ساحتيهما.. وفي عام ١٨٤٥ ظهرت جريدة "إيبوك أي العصر" فكانت أول جريدة تعرض المسائل القانونية..

والواقع أن المجلات كانت عديدة في ظل ملكية يوليو ومنها "مجلة العالمين" التي تأسست عام ١٨٢٩ واهتمت بالنقد الفلسفي والأدبي والمقالات التي تعالج السياسة العليا.. ومجلة "باريس" المعاصرة، وقد تخصصت في نشر الأبحاث الأدبية التي تعلو على مستوى الصحف اليومية ولا تكفي لنشرها في كتاب قائم بذاته.

وقد ساهم الروائيون في الصحافة الدورية وكتب "بلزاك" مؤسس مجلة "لاكورنيك دوباري" ومجلة "لاريفوباريزيين" ضد زملائه الصحفيين جملا بالغة القسوة نشرها في مجلة "مونوجرافي دولابريس باريزيين" قال فيها:

"إننا نقتل الصحافة كما نقتل الشعب بمنحها الحرية.. مادام الصحفي يرى أن كل ما هو محتمل صحيح وأمر واقع.. ولو لم تكن الصحافة قائمة بالفعل لكان الواجب عدم وجودها".

ثم نشر في مجلة "ذات العيون الذهبية" مديحا مستطابا جاء فيه "الصحفي فكرة تسير إلى الأمام"...

الصحافة خارج فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر:

لم تكن المجهودات التي كان يبذلها نابليون من فوق عرشه الإمبراطوري في سبيل توجيه الصحافة الفرنسية لتخفى على أحد من أنداده الأوروبيين؛ فقد كان "مترنخ" يراقب وسائل نابليون في كثير من الإعجاب.. وكتب في ديسمبر عام ١٨٠٥ إلى وزيره "كوبنتزل" يطالبه بضرورة (الاتصال بالأمة وتقليد صحف "لوجراند آرمييه" و"لومونيتور").

وقد صرح بعد ذلك لأحد الدبلوماسيين بقوله "إن الصحف كانت تساوي بالنسبة لنابليون جيشا مؤلفا من ثلاثمائة ألف مقاتل".

الصحافة في بريطانيا العظمى:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي – كما سبق أن ذكرنا – مولد جريدة التيمز (المستقلة والتي تميل إلى المحافظين) وازدهار صحف أخرى مثل "ببلك لدجر" و"مورننج كرونيكل" (الخاصة بحزب الأحرار) و"مورننج بوست" و"مورننج هيرالد"..

ولم تتوقف الصحف الإنجليزية عن السير في طريق التقدم.. من الناحية التجارية فارتفع عدد المطبوع منها إلى أكثر من الضعف، وزاد عدد القراء من تسعة ملايين ونصف مليون في ١٧٦٠ إلى أربعة وعشرين مليونا في سنة ١٨١١ وبلغ تسعة وعشرين مليونا في سنة ١٨٢٠.

وفي عام ١٨٠٣ ابتدع "جون والتر الثاني" مدير جريدة التيمز طريقة في الإعلام أصبحت مصدرا جوهريا من مصادر الحصول على الأنباء بالنسبة للصحافة الحديثة، وأعني بها تعيين مراسلين خاصين بالخارج (وينسب كوشيفال- كليرني هذه الفكرة إلى تيوتس الشريك في ملكية جريدة هيرالد).

وابتدع جيمس بري الذي اشترى جريدة "مورننج كرونكل" فكرة مثمرة أيضاً وإن كانت أقل قابلية للتعميم، فقد أشيع أنه كان يحصل على تفاصيل ما يجري في البرلمان عن طريق تاجر خمور كان يعمل في الوقت نفسه بوابا بمجلس العموم.

وشهدت بريطانيا خلال هذا العصر موجة من النزال الشخصي العنيف المصحوب بالمبارزات القاتلة والقضايا والاتهامات، فقد قضي على جون والتر بالسجن ستة عشر شهرا لنشره بعض النكات ضد ابن جورج الثالث وقضي على "جيمس بري" بالسجن ثلاثة أشهر لنشره مقالا محابيا لفرنسا!!..

وكانت المدة من عام ١٨١٥ إلى عام ١٨٢٥ فترة ازدهار بالنسبة للصحف البريطانية؛ فكانت الصحف اليومية في حجم يماثل ضعف حجم أكبر الجرائد الفرنسية، وتجدر الإشارة هنا إلى ما ابتدعته التيمز من نشر "الرسائل الصغيرة" في العمود الرابع من الصفحة الأولى.

هذا وقد أصبحت تكاليف التحرير والطبع فيما بعد ضخمة إلى حد كبير؛ إذ أضيفت عليها مصروفات البريد والضريبة على الورق حتى أن الحال باتت تقتضي توفير رأس مال يزيد على المليون (في ذلك الحين) قبل التفكير في إخراج عدد واحد. وكذلك لم يخرج إلى عالم الوجود إلا عدد ضئيل من الصحف الجديدة.

وقد حاول أصحاب الصحف الدورية للسبب نفسه بكل الطرق التهرب من الضرائب، والتي كانت يرجع تاريخها إلى سنة ١٧١٢ وأخيرا خضعت الحكومة للأمر الواقع وخفضت الضرائب فانتهت وسائل التحايل.

وكان جمهور القراء أقل عددا في لندن منه في نيويورك أو باريس بسبب ارتفاع أسعار الصحف فضلا عن أن عدد المشتركين كان أقل أيضا. فقد كان الجمهور لا يقبل فكرة تلقي جريدة واحدة بالذات على الدوام، وكان يكثر من التنقل مما لا يسمح له بتذوق مزايا الخدمة المنتظمة.

ولعل الصحف الإنجليزية كانت أكثر صحف أوربا اضطهادا، فمنذ زمن حرب التحرير الأمريكية ومنذ أيام الثورة الفرنسية كانت القضايا ضد الصحف ترفع كل يوم على وجه التقريب وفي صورة عنيفة ولم تقلع الحكومة عن هذه السياسة إلا في عام ١٨٣٣..

وقد تسببت هذه السلسلة الطويلة من الاتهامات المكدرة المهينة في الإساءة لسمعة الصحفيين الذين أصبح يطلق عليهم ذوو أقلام رخيصة.

الصحافة في الولايات المتحدة:

امتازت صحافة الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر باهتمامها الواضح بالأخبار المحلية، ولعل هذا الاتجاه يرجع إلى سبب مادي وهو أن الضريبة كانت تتزايد بنسبة المسافة.

ولكن التقدم كان سريعا؛ ففي عام ١٨٠٠ لم يكن بالولايات المتحدة الأمريكية إلا ٢٠٠ صحيفة منها ١٧ جريدة يومية أما في عام ١٨٥٠ فقد وصل هذا العدد إلى ٢.٨٠٠ صحيفة وفي عام ١٨٥٧ بلغ ٤.٠٠٠ صحيفة على وجه التقريب..

ولم تظهر الآداب والعلوم والفنون على صفحات الجرائد إلا في عام ١٨٢١ حينما ظهرت صحيفة "لاجازيت ناسيونال" التي أخرجها كما أخرج غيرها "روبرت والش" بعد عودته من رحلة إلى أوروبا..

وقد أصبحت هذه الفكرة مثارا للتقليد، ولاقت نجاحا كبيرا ربما كان سببه يعود إلى المستوى المنخفض الذي انحدرت إليه أغلبية الصحف في ذلك الحين؛ فقد جاء في تقرير مقدم للنائب العام لولاية "ماساشومبست" أنه في الفترة بين أول يونيو ١٨١١ وفبراير ١٨١٢

ظهرت في صحف بوسطن ٢٥٣ مقالة فيها من التشهير ما يقع تحت طائلة القانون؛ فوافق الكونجرس على قانون يخول الحكومة سلطة إقامة الدعاوى.. وكان أن انتخب جيفرسن رئيسا للولايات المتحدة فأمر بالتنازل عن القضايا التي كانت قد رفعت بأمر سابقيه، أما القانون فقد مزق بأيدي من طالبوا بسنه وبقي كأن لم يكن دون إلغاء..

وكانت جريدة "هيرالد" عميدة الصحف التي ظهرت في عام ١٨٣٣ رخيصة الثمن، فقد عمد مؤسسها "جيمس جوردن بنيت" إلى تغطية مصروفاته العامة عن طريق المبيعات وعدم انتظار الربح إلا عن طريق الإعلانات، وبذلك أفلح في إخراج الصحافة من خمودها وكانت حتى ذلك الحين لا تدر إلا أرباحا ضئيلة ودخلا قليلا وأجرا غير كاف للتحرير إذ كان أجر الصحفي يقل عن أجر عامل على قدر بسيط من المهارة..

وقام "جوردن بنيت" بكل ما يمكنه عمله لإحراز النجاح، فاستخدم البرق وشبكات المراسلات وأرسل القوارب لمقابلة البواخر الأوروبية واستخدم المبالغة في إبراز مادة الصفحات ولم يدع رأيا غريبا في السياسة إلا نشره. وخصص لأوروبا طبعة أسبوعية خاصة فيها موجز للأخبار الأمريكية خلال أسبوع مما أكسبه احتراما كبيرا بين مواطنيه على الرغم مما كان يؤخذ عليه من سلوك عدواني.. والخلاصة أن الصحافة الأمريكية في القرن التاسع عشر لعبت دوراً مهما في تثقيف الشعب وقامت بمهمة خطيرة كأداة للإعلان..

الصحافة في أوروبا الوسطى:

وفي عام ١٨١٥ داعب شعوب هذه المنطقة أمل في بلوغ الحرية، ولكن رؤساء الدويلات التي انضوت تحت الاتحاد الألماني كانوا قد وضعوا لكل منها تعليمات مشددة قبل سن القانون الموحد.

وبعد عام ١٨٤٠ أخذت موجة اليقظة للتحرر في الظهور، وبدأ الوعي يزداد بجلاء بين عام ١٨٤١ وعام ١٨٤٣ وكان من أشهر الصحف التي خرجت في ذلك الحين جريدة "راينينج زايتونج" في كلونيا. وعمل بها كارل ماركس في عام ١٨٤٣ وسرعان ما لمع اسمه كأحد الصحفيين الممتازين ومن أقدرهم على ذكر كل ما يريد قوله في غير عنف.. وكان يلخص المناقشات التي تجرى في المجلس النيابي لبروسيا ويعلق عليها بآرائه الشخصية، وكان يهتم بصفة خاصة بالطبقة العاملة وبالفلاحين في وادي موزيل..

أما في النمسا فكانت وطأة الرقابة أشد ثقلا، وعلى وجه العموم كان التطلع إلى الاستقلال وما يقابله من وسائل الكبت متماثلا في أوروبا كلها سواء في إيطاليا أو روسيا حيث بلغ عدد مكاتب الرقباء المتخصصين اثنين وعشرين مكتبا خلال حكم نيقولا الأول. ولم تشذ عن هذه الدول غير اليونان التي سمحت بحرية نسبية..

التطورات الاقتصادية:

ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر اختراعات ميكانيكية سمحت للصحافة بأن تنهض نهضة جديدة؛ ففي ٢٨ نوفمبر ١٨١٤ أدخل "جون والتر الابن" في جريدة التيمز آلة بخارية من اختراع ألماني يدعى "كوينج"، زادت من سرعة العمل بحيث أصبحت تخرج ألفا ومائة نسخة في الساعة. وانتشر هذا الاختراع في أرجاء القارة، وقد زار فردريك غليوم الثالث بهذه المناسبة إحدى الصحف اليومية التي كانت تصدر في برلين. وقد انزعج العمال من هذه الوسيلة التي باتت تهددهم في أرزاقهم وحاولوا مقاومة استخدامها.

وفي عام ١٨١٨ اخترع لوريلو حبر الطباعة في باريس وساهم اختراع السكك الحديدية والتلغراف الكهربائي وغيرها في زيادة سرعة الإعلام وسهولته. وقد استخدمت جريدة "مورننج كرونيكل" هذا التقدم العلمي الأخير منذ عام ١٨٤٥ كما سمح استحداث الحفر على الخشب في عام ١٨٣٠ بتقدم الصحافة المصورة..

الفصل الخامس

بين عامي ١٨٤٨ و١٨٧١م

الصحافة الفرنسية في ظل الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية أثناء حصار باريس والفترة التي أعقبت حرب السبعين

"كانت الصحافة في رأي "هنري إفنل" هي التي شكّلت الحكومة المؤقتة في عام ١٨٤٨. فكانت جريدتا (ناسيونال) و(ريفورم) بمثابة مهد الجمهورية الثانية. وكانت تقيم بهما لجنتان بشكل دائم في الوقت الذي كانت فيه الثورة ما زالت تهدر في شوارع باريس، ومن حول مكاتب التحرير وقف رجال مغبرون بالتراب ملطخون بالدماء يتكئون على أسلحتهم.. هناك تألفت الحكومة في ٢٤ فبراير ١٨٤٨".

وكان من أول أعمالها بطبيعة الحال تحرير الصحافة وإلغاء ضريبة الدمغة على الصحف وصدر مرسوم ٦ مارس بإلغاء قانون ٩ سبتمبر ١٨٣٥ الذي كان معروفا بأنه "عدوان على حرية الصحافة". ونشر مرسوم جديد بعد عدة أيام في ٢٢ مارس يعلن عدم اختصاص المحاكم الأهلية إطلاقا بنظر قضايا التشهير أو السب أو الحملات الأخرى التي تأتي عن طريق الصحافة. وأخيرا قبل نهاية شهر مارس نفسه، ولكي يضمن وزير الداخلية لكل الآراء أكبر قسط ممكن من الحرية قبل حلول الانتخابات، قرر إيقاف جميع التشريعات المتعلقة بالضمانات المالية الخاصة بالمطبوعات الدورية. وتم الاعتراف عند مولد الجمهورية الثانية برسالة الصحفي النبيلة في "نشر التعاليم الديمقراطية"، وأصبحت حرية الصحافة خلال أربعة أشهر لا حدود لها وأخذ سيل حقيقي من الصحف ينهمر في شوارع العاصمة. وبلغ عددها مائتي صحيفة سياسية وأربعمائة صحيفة أخرى لم تقتصر على السياسة وحدها، وأصبح كل من له شهرة ولو ضئيلة من أصحاب الأقلام في الآداب أو الفنون أو السياسة يلقي بنفسه في عالم الصحافة؛ فكان بييرلورو، وجورج ساند، وباربيه يحررون

"لافريه ريبوبليك" (الجمهورية الحقيقية) وكان "راسباي" يدافع في صحيفة "أمي دي بيبل" (صديق الشعب) عن الله والوطن وعن حرية الفكر الكاملة وعن حق التصويت العام.

وفي صحيفة "لوربرزنتان دي بيبل" (ممثل الشعب) هاجم برودون في خيلاء واضحة كلا من الجمهوريين واليعاقبة والشيوعيين ورجال الدين والجيش ورجال القضاء، وكان مثله الأعلى الفلسفي هو المذهب الفوضوي أي ترك المجتمع لتسيِّره القوى الكامنة فيه.

ودافعت صحيفة "ليرنوفل" أي (العصر الجديد) لمحررها لاكوردبير عن "مبادئ الحرية والمساواة والإخاء التي أتت بها المسيحية إلى العالم".

وليس من الممكن أن نحصي جميع الصحف التي ظهرت في ذلك الحين، ولكننا لا نستطيع أن نغفل ذكر صحيفة "إيفنمن" أي (الحدث) لفيكتور هيجو التي كانت تدين له بشعارها "كراهية شديدة للفوضى وحب رقيق عميق للشعب".. وقد ساهم في هذه الصحيفة بول موريس، وأوجوست فاكوري، وكانت مدام هيجو توقع الرواية المسلسلة باسمها عندما كانت فتاة وهو (ماري فوشيه) وكانت ابنتها توقع تحت اسم آديل.

ويجدر بالذكر أن نشير إلى ظهور أول جريدة بخمسة سنتيمات في ذلك الحين وهي جريدة "ليبرتيه" أي (الحرية) وكان نجاحها بالطبع

عظيما فقد كان عدد النسخ المبيعة منها يصل في بعض الأحيان إلى مائة ألف نسخة يوميا..

الواقع أن فترات الحرية الكاملة لا يمكن أن تطول دون أن تتخللها إساءة استخدام من جانب الذين يتمتعون بها؛ فلم تداوم على الدفاع عن الحكومة إلا صحيفة واحدة هي "لومونيتور" في حين أن جميع الصحف الأخرى دأبت على نقدها نقدا خفيفا في أول الأمر ثم زادت شدته بعد ذلك حتى أصبح شديد العنف.

وتميزت أيام يونيو بأولى مظاهر رد الفعل على أنه ليس ثمة حاجة لأن نذكر أن الصحافة كانت مسئولة إلى حد كبير عن هذه الحوادث ولا يمكن تدوين التاريخ دون ذكرها..

هذا وقد حوصرت باريس في ٢٤ يونيو، وأثناء المعركة التي دارت في الشوارع صادر الجنرال كافانياك إحدى عشرة صحيفة، وهو الإجراء الذي وصفه لامنييه بأنه "عملية بتر بسيف أفريقي". وألقي القبض على جيراردان، وبقي عشرة أيام في السجن، ثم أفرج عنه في ٥ يوليو دون إبداء أي سبب للقبض عليه.

وأعلنت في ٩ و١١ أغسطس مجموعة أوامر على غرار شبيهاتها التي صدرت في مستهل القرن (بين عام ١٨١٩ و١٨٢٢)، تعاقب على الحملات الموجهة ضد الجمعية العمومية أو ضد الهيئات الجمهورية أو ضد حرية العقيدة أو ضد الملكية الخاصة أو ضد الأسرة، وفي اليوم

التالي صدر قرار آخر يعيد مبدأ الضمان المالي للصحف وهو الذي لم يمض على إلغائه إلا أقل من ستة أشهر.

وهاجم "لوي بلان" هذا الإجراء وقال عنه "إن الضمان المالي معناه الاحتكار وهو عبارة عن إلغاء صحافة الفقراء" وقد اضطر عدد كبير من الصحف على الاختفاء وخاصة صحيفة "لوبوبل كونستيتوان" وودع لامنييه قراءه بالعبارات التالية:

"أن ما نشاهده ليس بالتأكيد حكما جمهوريا ولا شيء يمت إلى الجمهورية بسبب.. بل هو العبودية ودمار الصحافة عن طريق التطبيق الوحشي للتشريعات الاستبدادية التي عادت إلى الوجود.. وبات علينا حتى نمارس حق التعبير في الوقت الحاضر أن يكون لدينا ذهب بل وكثير من الذهب.. وما دمنا لسنا أغنياء فلنسكت.. صمتا أيها الفقراء!!!"..

وحكم على مدير الجريدة بالسجن ستة أشهر وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف فرنك وبالحرمان من الحقوق المدنية لمدة ثلاث سنوات وألغيت خمس صحف أخرى بين ٢٢ و ٢٤ أغسطس.

ومع ذلك فإن دستور "نوفمبر ١٨٤٨" لم يكن يتضمن هذه الشدة من جانب الحكومة، إذ لم ينص على إعادة الرقابة وترك الكلمة للمحاكم في شأن المسائل الصحفية.

ثم انتخب "لويس نابليون بونابرت" رئيسا للجمهورية في ١٠ ديسمبر ١٨٤٨ واستبدل في الحال بالجمعية التأسيسية الجمهورية، الجمعية التشريعية (وهي تقل عن سابقتها في الصفة الجمهورية). واتحد أنصار بونابرت مع أنصار بيت لويس فيليب مع أنصار البوربون ضد الجمهوريين وشنوا عليهم الحملات الصحفية.

وأجاب "لدرو رولان" وأصحابه على ذلك بالدعوة لحمل السلاح وبثورة ١٣ يونيو ١٨٤٩ بعد أن يئسوا من مطالبة البرلمان بتوجيه الاتهام لرئيس الجمهورية ووزرائه.. وحوصرت باريس وألغيت ست من الصحف الجمهورية القوية وعادت الحكومة إلى استخدام قانون يعيد إلى الأذهان بل يفوق في القسوة القانون المسمى بقانون "سبتمبر ١٨٣٥".

وهناك صحف ساهمت مساهمة فعالة في تمهيد السبيل لإعادة الإمبراطورية، وأخذت الصحف الموالية لصاحب السمو رئيس الجمهورية (لويس نابليون بونابرت) تنشر فكرة إطالة مدة انتخابه إلى عشر سنوات. وشن "جرانييه دوكاسانياك" الذي كان يتلقى توجيهاته من قصر الإليزيه (مقر رئاسة الجمهورية) حملات في جريدة "لوكونستيتسيونيل" ومنازلات عنيفة ضد الصحف صاحبة الميول المغايرة لذلك الاتجاه..

الإمبراطورية:

تمخض انقلاب ٢ ديسمبر ١٨٥١ عما يمكن تسميتهم "بالضحايا الأدبية" ومن بينهم: فيكتور هيجو، وميشيليه، وفاشيرو، وإميل

ديشانل. وفي ٣١ ديسمبر صدر مرسوم ديكتاتوري بإحالة قضايا الصحافة والقول على محاكم الجنح.. أما دستور ١٤ يناير ١٨٥٢ فلم يتحدث عن الصحافة وترك تنظيم شئونها للقانون.. ومنذ فبراير ١٨٥٢ بدأ العمل بنظام ظل قائماً حتى عام ١٨٦٨ نص على اتخاذ الحيطة لكل شيئ؛ فمنع نشر ما يدور في قاعات الحاكم أو أروقة البرلمان إلا في حدود المحاضر الرسمية. ومنع نشر تفاصيل القضايا الصحفية وما يدور بشأنها من مناقشات. وأعاد العمل بمبدأ الضمان المالي وفرض ضريبة الدمغة على الصحف من جديد.. وأصبح لا يكفي الحصول على التصريح لإصدار الجريدة بل يجب الحصول على إذن خاص في حالة تغيير رئيس التحرير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو مدير الجريدة، وابتدع "روبيه" إجراءً جديدا هو أن يكون من حق إدارة النشر سحب رخصة الجريدة بعد توجيه إنذارين إليها مما أدى برؤساء التحرير إلى أن يصبحوا رقباء على صحفهم..

وقد كتب فيكتور هيجو في ذلك يقول: "لم يكشف الاستبداد أبدا عن مثل هذه القحة البالغة والوحشية الممعنة مثل ما كشف في هذا النوع من الرقابة المانعة التي تسبق التعطيل وتنذر به والتي تعاقب الصحف قبل القضاء عليها".

ولم يصمد إلا عدد قليل من الصحف إلى جانب (مونيتورا ونيفرسل) وهي الجريدة الرسمية للحكومة، وقد ساهم في تحريرها عدد كبير من الكتاب نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، ألكسندر

ديماس، وأمبير، وتيودور دوبانفيل، وأركمان– شاتريان، وفيدو، وإكتاف فيبه، وتيوفيل جوتيه، وميريميه، وسانت بيف.. ولم تكن "لوكونستيتسيونل" و"لوبابي" و"لاباتري" إلا صحفا شبه رسمية ولكنها كانت تسبح بحمد الإمبراطورية ووزرائها، وكانت جريدة "لابريس" لمحررها اميل دوجيراردان (من صحف المعارضة) وقد تلقت قسطا وافرا من الإنذارات.

ومن المسائل الغريبة التي تجدر الإشارة إليها، النزاع الذي أثارته الجريدة الكنيسية (لونيفير) لمحررها لوي فييو (مع بعض رجال الأسقفية الفرنسية حول تعليم ما يتعارض من الدراسات الكلاسيكية القديمة مع الآداب المسيحية)..

وفي هذه الحقبة أو في ٢ إبريل ١٨٥٤ على وجه التحديد، أخرج هادو فليمسان جريدة "لوفيجارو" وجعل منها مرآة صادقة للحياة الباريسية المتجددة على الدوام، عن طريق تكتيل المواهب الأدبية حولها مثل: باربي دروفيللي، وتيودورد، وبانفيل، وأورلين شل، وجول كلاريتيه، وهنري روشفورد (في أيامه الأولى).

وفي عام ١٨٦٣ ظهرت صحيفة "لوبيتي جورنال" (الجريدة الصغيرة) وهي جريدة شعبية بنصف سوه[٣٧]، وقد لاقت نجاحا كبيرا حتى أن كمية المطبوع منها وصل إلى ٢٠٠.٠٠٠ نسخة..

---

(٣٧) سو– عملة فرنسية صغيرة القيمة..

وخلال العامين ونصف العام التي دامت فيهما وزارة البوليس تلقت الصحف واحدا وتسعين إنذارا وعطلت ثلاث منها، وقد وجه "برسيني" وزير الداخلية اثنين وثلاثين إنذارا في عام واحد، وهدد خلفه "بلليو" سبعا وخمسين صحيفة.

وتسببت محاولة اغتيال لويس نابليون بونابرت عام ١٨٥٨ في إيجاد حالة إرهاب دامت مدة قصيرة، وكانت حرب إيطاليا على النقيض سببا في التفكير في إقرار نظام أكثر تسامحا ولكن هذا النظام الأخير بدوره لم يدم إلا مدة قصيرة، وأعلن العفو العام في سنة ١٨٥٩.

وتميز عام ١٨٦٠ على الرغم من كل ذلك بنوع من اليقظة في الرأي العام؛ فعادت صحيفة "لوطان" إلى الظهور بعد فترة خمول دامت عدة سنوات، وتولى إدارتها "أدريان هبرار" ثم تأسست جريدة "لافرانس" بوحي من الحكومة الإمبراطورية، وكانت مهمتها "الدفاع عن إصلاحات الحكومة بتبديد خوف الجازعين وبالحد من غلواء المغالين"..

وازدهرت الصحافة الفرنسية في ذلك الحين ازدهارا كبيرا يفسره البعض تفسيرا لا يخلو من غرابة إلى حد ما حينما يردون ذلك إلى ما كان ينبغي على الصحافة بذله من مجهود كبير في سبيل الوصول إلى التعبير عن أفكار كانت تعتبر حينذاك أفكارا هدامة..

وفي عام ١٨٦٣ جرت انتخابات نيابية، وكان للصحافة تأثيرها الفعال على الناخبين الباريسيين، وفازت قائمة المعارضة بأكملها في العاصمة الفرنسية.

ومنذ هذه اللحظة أصبحت العلاقات بين الصحف والحكومة مائعة مترددة؛ وأعلنت الحكومة في بيان إمبراطوري في ١٩ يناير ١٨٦٧ عزمها على التنازل في وقت قريب عن حقها في حرية التصرف بالنسبة للشئون الصحفية وترك البت في جميع القضايا الصحفية لمحاكم الجنح..

وقدم مشروع القانون للهيئة التشريعية في ١٣ مارس، وقد احتفظ فيه بضرورة تقديم الأخطار قبل النشر كما احتفظ بالضمان المالي وبضريبة الدمغة، ومع ذلك أبرزت المذكرة التفسيرية للقانون مسألة إلغاء شرط الحصول على تصريح من الحكومة قبل النشر واعتبرت إلغاء هذا القيد إصلاحا مهما. وأما الوزير "روهيه" فقد كان ضد هذه الإجراءات على خط مستقيم واعتبرها ممعنة في الحرية ولم يكن في استطاعته أن يفصح عن ذلك خلال جلسات اللجان، ولكنه انتقم لنفسه بإمطار الصحفيين بوابل من الأحكام..

وابتدع في ذلك الحين نظام "البلاغات الرسمية" التي يتحتم على الصحف نشرها لتصحيح الوقائع التي يزعم أنها محرفة وخاطئة. وسرعان

ما بدأ هذا الإجراء، عديم الجدوى في نظر وزير الداخلية، ولم تتم الموافقة على القانون إلا بعد مضي عام على نشر البيان الإمبراطوري..

ولوحظ أنه لم يكن تحرريا كما كان يرتجى إذ كيف يمكن تجنب الوقوع في مسئولية نشر الأخبار الخاطئة أو الكاذبة؟ وكيف تمكن مناقشة خطاب أحد النواب دون تلخيصه؟ وكيف يمكن عرض نتائج الجلسات البرلمانية دون وصف ما جرى فيها؟ وكيف يمكن نقد أخطاء الحكومة دون التعرض للاتهام بالحض على كراهيتها وازدرائها؟..

وعلى الرغم من كل ذلك ينبغي الاعتراف بأن هذا النظام كان أكثر ملاءمة للصحافة من غيره ؛إذ ظهرت في باريس خلال فترة تقل عن عام واحد مائة وأربعون صحيفة. ومن الحق أن نقول أيضا أن أربعة وستين حكما صدرت ضد الصحفيين خلال الأشهر السبعة التي أعقبت إعلان القانون. والمهم أن النقد تناول النظام الإمبراطوري نفسه ولم ينقطع سيل مقاومة السياسة التي كان يجري عليها، وفي هذا الوقت أخرج هنري روشيفور صحيفة "لانترن" أي (المصباح) حيث أطلق لنفسه العنان؛ فنجحت الصحيفة بسرعة نجاحا كبيرا، ولكن ذلك النجاح لم يحل دون القبض عليه بعد العدد الثالث إن لم يكن قد أدى إلى هذا القبض. وعندما حكم عليه فر إلى بروكسل حيث واصل إصدار جريدته التي لم تتمكن الحكومة من منعها من دخول فرنسا ورواجها في القرى والمدن على السواء.

ونشر جول فيري، وجول فافر، وآخرون جريدة للمعارضة باسم "الكتور" أي (الناخب) إلا أنها طوردت منذ عددها الأول ثم ألغيت في ١٨ مارس ١٨٦٩ وحلت محلها جريدة "الكتورليبر" أي (الناخب الحر) حيث واصل فيري حربا ضد الإمبراطورية.. ولم تقف تلك الجريدة وحدها في ميدان المعارضة للإمبراطورية بل زاملتها "لوريفي" أي (الصيحة) و"لورابل" أي (النداء) و"لامرسييز" حيث كان يكتب دلسكلوز، وفيكتور هيجو، وشفور الذي أصبح نائبا، وجول فاليه، وبرودون، ودوشين، ولونجيه.. وباتت كل هذه الصحف تعبر عن المعارضة الشديدة، وعلى الرغم من مطاردتها ومصادرة أعدادها كانت تتسلل إلى جميع المنازل، وكانت توزع خلسة في كل مكان..

وفي يوم ٢ نوفمبر ١٨٦٨ وهو يوم زيارة المقابر قام الجمهوريون بمظاهرة على قبر بودان. وافتتحت كل من جريدة "افنيرناسيونال" أي (المستقبل القومي) لمحررها بيرا، وجريدة "لوريفي" لمحررها دلسكلوز، و"ريفي بوليتيك" أي (المجلة السياسية) لمحرريها: سالوميل لاكور، وبريسون، اكتتابا لإقامة نصب تذكاري، وكان فيكتور هيجو في مقدمة المكتتبين. وقد صودرت هذه الصحف وقدمت للمحاكمة، وقام بالدفاع عنها جامبتا؛ فكان هذا الدفاع بداية لشهرته التي طبقت الآفاق وقد صدرت أحكام ضد الصحف والصحفيين حتى في الأقاليم هذا وقد ساهمت صحف المعارضة مساهمة فعالة في ترشيح أقلية محدودة من النواب الناهضين لقوائم الترشيحات الرسمية في الانتخابات النيابية لعام ١٨٦٩.

وكانت مسألة "فيكتور نوار" من المآسي التي تناولتها الصحافة الفرنسية، وقد بدأت بمقال عنيف في مجلة "لاريفانش" أي (القصاص) لمحررها "باستيا" ضد بونابرت الأول؛ فرد عليه الأمير بيير نابليون بن لوسيان بعبارات جارحة في مجلة "أفنيردولا كورس" أي (مستقبل كورسيكا).. وبعد تعقيب جريدة "المارسييز" طلب الأمير من روشيفور مبارزته، وذلك في نفس الوقت الذي كان "باسكال جروسيه" مراسل مجلة "لاريفانش" في باريس قد أرسل بشاهديه: الريك دوفونفي، وفكتور نوار إلى بيير نابليون لمبارزته. لكن فيكتور نوار قتل في صالون الأمير الذي برأته المحكمة العليا بعد محاكمته. وفي اليوم التالي للجريمة (١١ يناير ١٨٧٠) ظهرت المارسييز مجللة بالسواد ونشرت كلاما لروشيفور يفيض نقمة على الحادث جاء فيه "لقد كنت مخدوعا حينما ظننت أن أحد أفراد أسرة بونابرت لا يمكن أن يكون إلا قاتلا".

وقد صودرت الجريدة، ولكن جنازة فيكتور نوار أوشكت أن تتحول إلى ثورة. وعاد روشيفور إلى السجن حيث بقي إلى أن سقطت الإمبراطورية. ومنذ هذه اللحظة أخذ عدد الصحف الجمهورية في التزايد دون انقطاع سواء في الأقاليم أو في باريس، وتوالت أوامر القبض والقتل والأحكام بالسجن، ولكن حدة الحملات الصحفية كانت أيضا في تزايد مستمر كلما زادت قسوة العدوان. ولما ضاق الخناق على الإمبراطور عمد إلى تحويل الرأي العام وشغله بالاستفتاء الذي أجراه في شهر مايو، ولكن هذه الوسيلة لم تجد فتيلا في تعزيز مركزه الأدبي.

وزادت الحرب الأمور تعقيدا إذ ما كادت تعلن حتى استصدر "إميل أوليفييه" قانونا من البرلمان يحرم على الصحف نشر أي شيء يتعلق بالعمليات الحربية.

الصحافة أثناء حصار باريس وخلال الفترة التي أعقبت حرب السبعين

كتب "لوي فييو" في صحيفة "لونيفير" أي (العالم) في يوم ٥ سبتمبر ١٨٧٠ مقالا بعنوان "ها هي ثورة الاحتقار!" ثم سقطت الإمبراطورية.

وقد أدى تغيير نظام الحكم داخل باريس المحاصرة بالجيوش الأجنبية إلى تحرير الصحافة من كل ضغط وإلى ظهور عدد كبير من الصحف الجديدة؛ فأسس بلانكي "لاباتري آن دانجيه" أي (الوطن في خطر) وأخذ منذ ١٥ سبتمبر يحاسب الحكومة على تقصيرها في الدفاع عن الوطن. وطالب فيلكس بيان في صحيفة "لوكومبا" أي (المعركة) بقيام حكومة جماعية في باريس، وفي مقابل ذلك قامت جريدة "لوجورنال ديديبا" أي (جريدة الجدل) المعتدلة المحافظة بالحد مما كانت تسميه بالتهريج السياسي وأخذت تدافع عن الحكومة..

وعلى الرغم من حالة الحصار المضروبة تمتعت الصحافة الباريسية بقسط وافر من الحرية فصدر مرسوم ١٠ أكتوبر ١٨٧٠ بإلغاء الضمان المالي بالنسبة للصحف السياسية.

وصدر مرسوم آخر في ٢٧ أكتوبر ١٨٧٠ يعيد للمحلفين أمر البت في القضايا الصحفية. ولم يكن في مقدور الصحف الباريسية أثناء الحصار إلا أن تعرض في إقلال للأمور السياسية وتناولت مشاكل المعيشة والتموين والإيجارات والإجراءات الصحية والمستغلين والجواسيس الذين يصلون أدق أسرار العمليات الحربية وحوادث الحصار ونشر مراسيم حكومة الدفاع الوطني وتصريحات جامبتا التي كانت تصل العاصمة تحت أجنحة الحمام الزاجل. كل ذلك مصحوبا بتحذيرات ونصائح للمحافظة على صحة الجنود المكافحة ولمكافحة الحريق وتعليمات للرماية الخ.

وأما في الأقاليم فإن الألمان كانوا يلقون القبض على الصحفيين. وفي ٢٨ يناير ١٨٧١ دخل المحاصرون باريس فقرر واحد وأربعون من مديري الصحف وهو عدد يكاد يقرب من الإجماع، عدم إظهار صحفهم ما دام العدو في المدينة.

وفي الأسابيع التي تلت ذلك أصبحت باريس مهجورة فقد جرت الانتخابات وانعقدت الجمعية الوطنية في بوردو، وحلت حكومة تيير في ١٧ فبراير محل حكومة الدفاع الوطني واستأثرت مفاوضات السلام بكل رجال أحوال السياسة ونشاطهم..

ثم تفاقمت الخلافات الاجتماعية، وفي ١١ مارس أصدر الجنرال "فينوي" رئيس هيئة أركان حرب الجيش في باريس مرسوما يعطل بجرة

قلم صحف "لوفنجور" أي المنتقم، و"لوكري دوبيل" أي صرخة الشعب، و"لومود وردر" – أي الشعار– و"لوبييردوشن" أي الأب– دوشين– و"لكاريكاتير" و"لابوش دوفير".

وقد زادت حكومة الجمعية الوطنية تشريعات الإمبراطورية الثانية سوءًا بتحريم إصدار صحيفة سياسية جديدة.. وكانت النتيجة وبالا إذ استولت اللجنة المركزية الشعبية في ١٨ مارس على دار البلدية بمساعدة بعض الفرق المنضمة للحرس الوطني، ولكي يصبح لحركة العصيان هذه مبرر قانوني وسند مشروع ادعت رغبتها في حماية حرية الصحافة..

وكان أول عمل قامت به اللجنة المركزية بعد تشدقها بمعاني الحرية أن أوقفت جريدتي (لوفيجارو) و(لوجولوا).. وفسرت عملها في الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٠ مارس على النحو التالي:–

"ترغب السلطات الجمهورية في العاصمة أن تحترم حرية الصحافة كما تحترم جميع الحريات الأخرى، وهي تأمل في أن تدرك جميع الصحف أن أول واجباتها هو احترام الجمهورية والعدالة والواجب وكلها أمانة في عنق الجميع".

ولكن الصحف المعتدلة والمحافظة لم تنثن أمام هذا العصيان الظافر فقدت اتفقت ثمانية وعشرون منها يوم ١٢ مارس على حض الناخبين الذين كانوا سينتخبون اللجنة الجماعية لمدينة باريس على عدم

التوجه لصناديق الانتخاب.. وفي اليوم التالي نشرت اللجنة المركزية تحذيرا لهذه الصحف في جريدة (اوفيسيل) الرسمية جاء فيه: "تعلن اللجنة المركزية للحرس الوطني من مقرها بدار البلدية أنها تحترم حرية الصحافة أي حقوق المواطنين في مراقبة أعمالها ومناقشتها ونقدها، ولكنها تحتم احترام قرارات ممثلي سيادة شعب باريس.. وستأخذ كل من يخالف ذلك بالشدة".

وفي ٣ ابريل بدأ (ليساجراي) هجومه في جريدة (أكسيون) ضد الصحف.

"إننا نطالب بإيقاف جميع الصحف المعادية للحكم الجماعي (لاكومون) دون أدنى تردد فإن باريس في حالة حصار حقيقي، ولا ينبغي أن يكون لأذناب الألمان في باريس مراكز يلتفون حولها وليس لأشياع فرساي أن يحصلوا على معلومات عن تحركاتنا الحربية".

وألغيت في ٤ إبريل ثلاث صحف وآثرت سبع أخرى عدم الظهور من تلقاء نفسها وتقرر إلغاء أربع أخرى يوم ١٨ إبريل، وخرجت حكومة الكومون على الشعب الفرنسي يوم ٢٠ ابريل بإعلان زعمت فيه أن لها وحدها حق "مراقبة وضمان حرية وصحة ممارسة حق الاجتماع والنشر".

وزيادة على ذلك أعلن (أمورو) في جلسة ٢١ أبريل "أنه ينبغي ألا تبقى في زمن الحرب إلا جريدة أوفيسيل وحدها".

والواقع أن هذا لم يكن رأي الجميع فقد طلعت جريدة (لوبيان بيبليك) في ٢٠ إبريل ١٨٧١ بمقال في صدرها لهنري فرينول استهله بنشر المذكرة الإيضاحية التي نشرها جريدة أوفيسيل والخاصة بتعطيل صحف (لوسوار) (أي المساء) و(لاكلوش) (أي الناقوس) و(أوبنيون ناسيونال) أي (الرأي العام القومي) و(لوبيان بيوبليك) (أي الخبر العام) وختمه بالعبارات التالية:

"لقد تجرأت حكومة لوكومون على القيام بما لم تجرؤ الإمبراطورية على القيام به قط، فقد أوقفت الصحف دون أن تتكرم حتى بمجرد إنذارها قبل الإيقاف. ونود أن يعلم الجميع تقريرا لكرامة الصحافة أنها إن كانت قد عانت ظلم الأقوياء فإنها لم تتقبله في أي لحظة من اللحظات ولم تسكت إطلاقا عن الاحتجاج عليه".

وتتابع إلغاء الصحف في خطى سريعة، وقد وقفت إلى جانب حكومة الكومون صحف (لوفينجور – أي المنتقم) لمحررها فيلكس بيا، و(لومودوردر– أي الشعار) لمحررها روشفورو و(صرخة الشعب) لمحررها جول فاليس و(بييردوشن) لمحرريها: فيرمش، ومكسيم فيوم، وهومبير..

ثم غلبت حكومة الكومون على أمرها في ٢٨ مايو إذ دأبت غالبية الصحف مثل (لوجولوا) و(لوفيجارو) و(لوبيان بيبليك) على الإفاضة لقرائها في وصف ما جرى في باريس من مشاهد وما حل بها من

أحداث، ووقفت الصحف كلها على وجه التقريب في صف الغزاة عدا بعض صحف الأقاليم مثل جريدة (لودروا دلوم) أي حقوق الإنسان لمحررها جول جيد التي كانت تصدر في مونبلييه (وليمانسيباسيون – أي البعث) التي كانت تصدر في تولوز و(لوناسيونال) أي الوطني) التي كانت تصدر في لوريه.

وأضحت عمليات القمع بالغة العنف؛ فنفي روشفور إلى جزيرة كاليدوني الجديدة[٣٨] ولكنه هرب منها في ١٨٧٤؛ واضطر فيلكس بايا إلى الالنجاء إلى لندن، ومات ماروتو في كاليدوني الجديدة، وأطلق الرصاص على جاستون كرمييه رئيس الكومون.

---

(٣٨) جزيرة في المحيط الهادي..

الفصل السادس

الصحافة الحديثة من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

تنظيم المهنة

ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى اشتعلت في الداخل معركة سياسية حامية الوطيس؛ فقد أقرت الجمعية الوطنية في الحال يومي ١٥ و٢٢ أبريل ١٨٧١ قانونا خاصا بالصحافة ويبدو أن المسألة كانت لا تحتمل أي تأخير، وهذا ما أكده مقرر المجلس "دوق بروجلي" حين أعلن:

"أن القانون المقترح تقتضيه ضرورة عاجلة، وتطالب الحكومة بإقراره كي تضع من الآن حداً لاستهتار الصحف المناهضة للكيان الاجتماعي في البلاد، والتي تعدت في بعض المدن كل الحدود".

وكانت الحكومة تأمل أن يصدر المحلفون – وكلهم من الطبقة المتوسطة – على الصحف أحكاما تردعها، ولكن البلاد احتفظت بهدوء أعصابها أمام هذا الإجراء ولم تندفع في تيار الملكية وأخيرا برأت ساحة الصحفيين الجمهوريين.

وبات من الضروري البحث عن وسيلة أخرى فصدر قانون ٦ يوليو ١٨٧١ الذي يعيد الضمان المالي. وقد أقرته الجمعية الوطنية بأغلبية ٣١٤ صوتا ضد ١٩ صوتا.. وفي ٤ و١٦ سبتمبر من العام نفسه صدر قانون جديد يفرض ضريبة خاصة على الورق..

وكانت الصحافة الباريسية في الواقع قد أثارت قلق الحكومة من الدور المهم الذي قامت به في تنظيم المظاهرات الانتخابية التي جرت في ٣ يوليو، وكانت الصحف المحافظة والملكية قد تضامنت معا في

"اتحاد الصحافة الباريسية" لكي تتقدم بقائمة موحدة من المرشحين، وعلى الرغم من ذلك لم تنجح، وبات الجمهوريون منذ ذلك الحين من الكثرة بحيث يرغمون منافسيهم على أن يحسبوا حسابهم. وفي ذلك الوقت ألف جامبتا الفريق البرلماني للاتحاد الجمهوري وتعبر عن سياسته جريدة "لاريبيوبليك فرانسيز" أي "الجمهورية الفرنسية" التي كان من بين من ساهموا في تحريرها: سبلر، وشالمل لاكور، وشارل فلوكيه، ووالديك روسو، وفريسينيه، وجاستون تمسون. وأقر جامبتا مبدأ الحصول على الإصلاحات واحدة بعد أخرى دون التنازل في سبيل ذلك عن البرنامج الجمهوري الكلي للإصلاح الشامل، وهذا ما أطلق عليه اسم "الانتهازية"..

ومن أهم صحف هذه الفترة جريدة "القرن التاسع عشر" التي كانت توصف بأنها "جمهورية محافظة"، وقد بدأت في الظهور عام ١٨٧١ وتولى "أدموندابو" إدارتها في مايو ١٨٧٢ وعاونه فيها: عمانويل أرين، وبول لافارج، وجول سيمون، ودوما رسير، وتيرار، وفي المقدمة فرانسيك سارسي الذي تولى الحملة ضد رجال الكنيسة.

وظهر أول عدد من جريدة "ماتان – أي الصباح" يوم ١٠ أبريل ١٨٧٢.. وأعلنت أن اتجاهها جمهوري، وأنها من أنصار قيام جمهورية خالية من الاحتكارات والامتيازات ولخصت برنامجها على النحو التالي: "لنحذو حذو الأمريكيين فلا نهدف إلا إلى غرض واحد هو "التقديم".

وفي العام نفسه أعاد "أدموند مانبيه" إظهار صحيفة "إيفنمان – أي الحدث" لتدافع كذلك عن المبدأ الجمهوري.. وظهرت في المعسكر المضاد عام ١٧٨٢ جريدة "لوسولي" أي الشمس، وهي أول جريدة سياسية كبيرة تباع بخمسين سنتيما. وقد دافع فيها "إدوارد هرفي" عن مصالح أمراء أوليانز[٣٩]..

والواقع أن النظام الجديد لم يكن قد استقر استقرارا متينا، ولهذا أعلن الرئيس تيير في ١٣ نوفمبر ١٨٧٢ عن ضرورة إرساء النظام الجمهوري على قواعد ثابتة. وهكذا أصبح هذا الرجل العدو الأول للمطالبين الشرعيين بالعرش ولأمراء أورليانز ولآل بونابرت. وقد ائتلفوا جمعياً في اتحاد مؤقت وتمكنوا عن طريق ذلك من قلب حكومة تيير في ٢٤ مايو ١٨٧٣.

وهذه الوقائع كلها معروفة تمام المعرفة، ولكن لا محيص عن ذكرها لبيان ما كان لها من أثر سيء على مصير الصحافة. ونذكر كذلك انتخاب مارشال ماك ماهون رئيسا للجمهورية ثم تولى حكومة "بروجلي" السلطة ثم استدعاء "كونت دوشامبور" الذي أصر على استخدام علم الملكية الأبيض ثم مد مدة انتخاب "ماك ماهون" سبع سنوات. وقد كان لتعاقب كل هذه الأحداث أثر طيب في إمداد الصحف بالأخبار، ولكن

(٣٩) أمراء أورليانز: كان منهم البيت المالك في فرنسا، وتولى لويس فيليب حكم فرنسا، وسمى نفسه لويس فيليب الأول (١٧٧٣– ١٨٥٠) وقد تبادلوا عرش فرنسا مع أصحاب الحق الشرعيين ومنهم شارل العاشر ومع سلالة بونابرت.

الصحف عانت من ذلك الأمرين؛ ففي مدى ستة أشهر صدرت ضدها خمسة أحكام بالإيقاف وأربعة عشر بمصادرة البيع. وتذرعت السلطة لكي تطارد "ماك ماهون" باتهامه بالاشتراك في حكومة الكومون، والواقع أنها كانت تخفي وراء ذلك تهمته الحقيقية لديها، وهي عمله الصحفي مما أدى به إلى الهرب إلى بلجيكا حيث استمر في التعاون مع جريدة "لاربيوبليك فرانسيز" وصدر ضده حكم غيابي بالإعدام.

ووقعت الحكومة في ذلك الحين كما كانت الحال بالنسبة للحكومات العديدة التي تلتها بين نارين (بل قل أنها كانت تحاط بالنيران من عدة جهات)؛ فمن جهة كان يقف لها بالمرصاد الجمهوريون الذين كانوا يتطلعون إلى حرية أوسع، ومن جهة أخرى عاداها كل أولئك الذين كانوا يرغبون في عودة نظام معين من النظم السابقة. وقد عبرت الصحافة عن هذه الميول جميعاً.

وكان المطالبون الشرعيون بالعرش، وكذلك آل بونابرت، يعارضون إطالة مدة انتخاب رئيس الجمهورية وجعلها سبع سنوات، وكانوا يرون في ذلك تسويفا طويلا، وربما قضاءً مبرما على آمالهم في الوصول إلى الحكم. وكانت الصحف الناطقة بلسانهم تعبر عن ذلك في شدة ومرارة. وأعلنت جريدة (لونيون أي الوحدة) وهي جريدة ملكية أن نظام السبع سنوات "ضلالة" وأكدت صحيفة "ليبرتيه أي الحرية" ذات الميول الإمبراطورية أن "مبدأ عدم عزل المارشال (رئيس الجمهورية) معناه تنازل الجمعية الوطنية عن سلطاتها".

ثم أخذت هذه النعمة تزداد رويدا مما أدى بوزير العدل إلى أن يوجه في ١٤ أبريل سنة ١٨٧٤ منشورا لوكلاء النيابة يطالبهم فيه بأن يرفعوا إليه المقالات التي تتضمن هجوما على النظام القائم.

ونشرت جريدة فيجارو مقالا حثت فيه المارشال على قلب نظام الحكم للخروج من الحالة التي كانت تراها غير قانونية؛ مما أدى بالنائب كريستوفل من أحزاب الوسط اليساري إلى تقديم استجواب في هذا الشأن. وعلى أثر المنازلات العنيفة وصلت الحال شيئا فشيئا بصحف مختلف الأحزاب إلى تبادل التهديد بالحل والتحريم.

وأخيرً تأسست الجمهورية بشكل نهائي في ٢٧ فبراير ١٨٧٥ وتطلعت الصحافة الجمهورية إلى مصير أحسن، وباتت تستعرض الأزمات التي واجهتها والصعوبات التي مرت بها خلال هذه السنوات الأخيرة. وكان قد صدر ضدها خلال الستة والعشرين شهرا التي تولى فيها تيير الحكومة ٥٢ حكما إداريا.

وكانت الجمعية التشريعية قبل زوالها قد أعدت بالاشتراك مع كل من وزير العدل ونائب رئيس الوزراء قانونا (٢٩ ديسمبر ١٨٧٥) يوكل إلى المحلفين النظر في الجرائم السياسية، ويعهد إلى المحاكم العادية بكل ما عدا ذلك من مسائل.

وظهرت جريدة "لويتي باريزيان" في ١٥ أكتوبر ١٨٧٦ وتولى رئاسة تحريرها جول روش. وكان روشفور قد عاد من منفاه وأعاد إظهار

"لنترن – أي المصباح" بالاشتراك مع هنري ماريه. وفي العدد الأول منها ذكر مصير معاونيه القدامى في جريدة "المارسييز" عام ١٨٦٩ فأحصى خمسة ماتوا واثنين حكم عليهما بالإعدام، وثمانية نفوا، وعقَّب على ذلك بقوله "تلك هي الجوائز التي منحتها الجمهورية لأولئك الذين بذلوا قصارى جهدهم في العمل على إيجادها بعد أن أفنوا أنفسهم في صراع رهيب مع الإمبراطورية".

ثم بعثت من جديد بعض المشاكل الدينية التي كانت كما هو معروف سببا في إثارة بعض الحوادث؛ فقد قام رجال الكنيسة الفرنسية قومة رجل واحد يطالبون البرلمان بإعادة السلطة الزمنية للبابا؛ مما أدى إلى حوادث ١٦ مايو ونعني بها إقالة المارشال لوزارة جول سيمون وتوجيه الدعوة للأمة لإجراء انتخابات جديدة، ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا الإجراء سبب هياجا شديدا.

وقد وقفت الصحافة الجمهورية كلها صفا واحدا أمام أبطال ١٦ مايو وهم دوبر وجلي وفورتو ودوكاز ورفقائهم.. وقد ذكر هنري أفنل عن الفترة بين ١٦ مايو و٤ أكتوبر أنها كانت "أهم فترة في حياة إميل دوجيراردن" ثم امتدح حيويته وإنتاجه وقوته ومرونته وكفاءته وقدرته وإخلاصه للنظم الجديدة. وقد دخل المجلس في صفوف الاتحاد الجمهوري إلى جانب جامبتا.

وشغلت البلاد خلال هذه الأشهر الخمسة بمعركة عنيفة بين الحكومة والمعارضة الجمهورية كانت الصحافة إحدى أسلحتها الرهيبة.

وظنت الحكومة أنه من الحكمة أن يترك أكبر قسط ممكن من الحرية لباريس، ولكنها زادت في أعمال الضغط والإرهاب في الأقاليم. هذا وكان تيير قد قصر معاونته على جريدة "ديبا" مما أذاع صيتها وضمن لها النجاح. وعاجلته المنية بينما كان يعد بيانا دافع فيه دفاعا بليغا عن الجمهورية والحزب الجمهوري. وقد نشرت جريدة "ديبا" هذه الوثيقة التي أحدثت دويا هائلا باعتبارها شهادة من أحد رجال الدولة المخضرمين..

وكان "أدمون أبو" يقود الحملة في جريدة "القرن التاسع عشر" في عبارات لاذعة وفي تهكم يذكرنا بأسلوب فولتير وبول لوي كورييه.

وتجنبت جميع الصحف الجمهورية ومنها "لورابل – أي النداء" و"لاربيبليك فرانسيز– أي الجمهورية الفرنسية" و"لوطان– أي الزمان" موضوعات الخلاف فيما بينها وعملت كلها على إعادة انتخاب الثلاثمائة وثلاثة وستين نائبا الذين أبوا أن يمنحوا ثقتهم لحكومة بروجلي..

أما صحافة أحزاب اليمين فكانت على العكس من ذلك منقسمة على نفسها وباتت الصحف الملكية والبونابرتية والأورليانزية تتقاذف الشتائم..

وكانت الحكومة قد حرمت بيع أو توزيع الصحف الجمهورية في جميع أنحاء البلاد تقريبا، ولذلك التجأت الصحف بعد أن أغلقت في وجهها السبل العامة إلى أصحاب الحوانيت الصغيرة الذين اتخذوا لأنفسهم صفة الوراقين. وتزايدت القضايا ضد الصحف وبلغت خمسا وثمانين قضية أقيمت ست منها فقط في باريس. ونذكر من بين هذه الأخيرة القضية التي رفعت على جريدة "لاريبليك فرانسيز" و"جامبتا" بشأن الخطاب المدوي الذي ألقاه في مدينة ليل يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٧ ودعا فيه إلى مناقشة الحكومة الحساب عن مشروعاتها وعن مسئوليتها في حالة الاضطراب التي أشاعتها في البلاد، و"حينما يتاح للبلاد أن تقول كلمتها العليا فينبغي أن تسمع وتطاع أو فليغرب من ليس له رغبة في الانصياع". ولم تنفذ على الإطلاق الأحكام التي صدرت بالسجن بثلاثة أشهر وبغرامة ثلاثة آلاف فرنك لأن الإجراءات القضائية لم تكن قد انتهت حينما تغير النظام كله.

وانتصر الحزب الجمهوري في الانتخابات النيابية في ١٤ أكتوبر، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى الصحافة وقد اضطر "ماك ماهون" إلى الرضوخ للأمر الواقع. وأمر بتشكيل وزارة يسارية برياسة "ديفور" والتزم في الخطاب الذي ألقاه في ١٤ ديسمبر باحترام الأصول البرلمانية في تصريف الأمور. ثم وافق مجلسا البرلمان: النواب والشيوخ على عدة قوانين تهدف إلى الحيلولة دون تكرر ما حدث في ١٦ مايو من جديد وعلى قانون يزيد في حرية نقل الصحف وعرضها للبيع وعلى إصدار عفو

عام عن كل الجرائم التي ارتكبت عن طريق القول أو الصحافة أو بأي وسيلة أخرى من وسائل النشر.

وبدأ عهد جديد؛ وأيقن "ماك ماهون" أن الرضوخ للأمر الواقع لا يكفي، فقدم استقالته وحل محله جول كريفي في ٣٠ يناير ١٨٧٩.

وظل العمل يجري زهاء ثلاث سنوات لإعادة النظر في جميع التشريعات المتعلقة بالصحافة حتى خرجت المجموعة الخاصة بها في ٢٩ يوليو ١٨٨١ وظل العمل جاريا بمقتضاها حتى القرن العشرين، الأمر الذي يظهر أهميتها وتقدمها على القوانين السابقة التي كانت الحكومات المتعاقبة لا تفتأ تعدل فيها طبقا لمقتضيات الظروف..

وتتضمن التشريعات المشار إليها حرية الطباعة وحرية المكتبات على أن يخرج كل منشور تحت مسئولية متعهد يلتزم بذكر اسمه وعنوانه، وكذلك اسم وعنوان صاحب المطبعة وعنوان المنشور على أن يبلغ الجهات المسئولة. كما تتضمن هذه التشريعات حرية نقل وتوزيع المطبوعات وتحدد حق الرد على المعلومات المنشورة أو تصحيحها. وتعاقب فقط على جرائم الحث على القتل أو السلب أو إحدى الجرائم المنصوص عليها ضد أمن الدولة وسلامتها، وعلى التشهير أو السب أو إهانة رئيس الجمهورية أو رؤساء الدول الأجنبية أو ممثليهم.

وكان فلوكيه قد اقترح تطبيق القانون العام على الصحافة ولكن لوحظ أنه سيصبح أعنف بكثير من هذا النظام الخاص فقد استبعد

القانون الجديد جميع جرائم الفكر مثل مهاجمة الدستور وسيادة الشعب والاستفتاء العام وحرية العقائد والملكية والأسرة والحكومة كما استبعد الجرائم الخاصة بالعرض في أماكن عامة وبيع الشارات والرموز التي تتضمن إغراء والإساءة إلى التقاليد العامة أو الدين..

واستمرت مناقشة هذا التشريع حامية لمدة طويلة والواقع أنه في عالم الصحافة وعلى حد تعبير روييه كولار "ليس ثمة مخرج قانوني على الإطلاق يميز بين هذين التعبيرين: القصاص والاستبداد" وقد اختارت الحكومة الجمهورية طريق القصاص.

ثم وقع حادث جديد لفت الانتباه إلى النتائج التي تترتب على مثل هذا التشريع المتسامح؛ فقد مات جامبتا في ٣١ ديسمبر ١٨٨٢ وألصقت على الحوائط بعد ذلك بخمسة عشر يوما في ١٦ يناير ١٨٨٣ منشورات يمكن أن نتخيل ما ورد فيها. فقد كانت بتوقيع جيروم نابليون وألقت الحكومة القبض على الأمير صاحب المنشور، ولكن قانون الصحافة لم يكن ينص على أي عقوبة في مثل هذه الأحوال؛ فأفرج عنه في الحال، وقضى برفض الدعوى.

وقدم على الأثر مشروع قانون مكمل للنقص الذي رآه الوزراء في القانون، ولكن المشروع رفض وباتت الحرية غير مشوبة. ولكن تصرفات

أنصار بولانجيه[٤٠] سرعان ما جعلت الشك يتسرب إلى النفوس فإن الحرية أضحت مهددة من جديد. وقد وصف أدريان دانست[٤١] هذا الجو في كتابة عن أنصار بولانجيه أو مذهب بولانجيه قال "في عام ١٨٨٦ كان حوالي مائة ألف قارئ يقرأون روشفور كل صباح في جريدة "لانتراتسيجان" ومثلهم يقرأون جريدة لانترن (المصباح) المناهضة لرجال الكنيسة وكلهم من الصناع أو من الطبقة الوسطى الصغيرة وكانت النشوة تغمرهم حينما يطلعون على أن وزير الحرب جنديا من أنصار الجمهورية ومواطنا صادق الوطنية.

"في عام ١٨٨٨ اجتمعت لجنة المعارضة القومية من مديري الصحف مثل روشفور جريدة أنترانسيجان، ومثل يوجين ماير جريدة لانترن، ومثل بورتاليس جريدة القرن التاسع عشر، ومثل لالو جريدة لافرانس، ولا يمكننا أن نتصور على وجه التحديد في الوقت الحاضر مدى تأثير كبار الصحفيين في ذلك الوقت في الحياة السياسية للبلاد".

وكان روشفور كلما تمادى في تعصبه ارتفعت مبيعات جريدة أنترانسيجان حتى بلغت ٢٠٠.٠٠٠ نسخة. وفي أوائل يونيو تولى

---

(٤٠) بولانجيه (جورج): جنرال فرنسي ولد في رين (١٨٣٧- ١٨٩١) تولى وزارة الحرب الفرنسية عام ١٨٨٦ وهو ينتمي للحزب القومي. من الوطنيين المتطرفين وقد خلق حركة قوية فالتف حوله عدد من المتعصبين من الصناع وصغار الطبقة المتوسطة وباتت هذه الحركة تهدد بإحداث انقلاب عسكري (فاشيستي)، ولكن بولانجيه هدد بإلقاء القبض عليه ففر إلى بروكسل حيث انتحر.

(٤١) أدريان دانست: كاتب تحدث عن مذهب بولانجيه (١٨٨٦- ١٨٩٠).

لاجير إدارة جريدة "لابريس" التي أصبحت بطريقة ما لسان حال حركة بولانجيه وكانت تطبع ١٥٠.٠٠٠ نسخة.

وشغلت صحف الفريقين (القوميين المتعصبين والمناهضين لهم) بمعركة حامية الوطيس وصلت آثارها إلى الشوارع حيث كانت المناداة على الصحف أو بيعها يثير شغبا وفضائح عديدة.

وكان عدد الصحف اليومية قد زاد منذ عام ١٨٨١ زيادة ضخمة، وكثير من الصحف التي كنا نقرأها في أوائل هذا القرن نشأت حوالي تلك الحقبة ومنها جريدة "إيكودو باري أي صوت باريس" وجريدة "أوتوريتيه أي النفوذ" وجريدة "كوكارد أي الدليل" وجريدة "لكلير أي البرق" وجريدة "لوجورنال" أي "الجريدة" وجريدة "ليبر بارول" أي الكلمة الحرة.

وأظهرت صحف الأقاليم بدورها نشاطا كبيرا واضطلعت بدور مهم في الصراع ضد تيار بولانجيه.. وأعقبت هزيمة حزب الجنرال بولانجيه وتصدع ائتلاف الأحزاب المناهضة للجمهورية بلبلة ضخمة في الصحافة البونابرتية أو الملكية. وكان عدد ضئيل جدا من الصحف التي تسمى بالمحافظة تعلن صراحة إنها إمبراطورية النزعة، ومن ثم طالبت باستفتاء الشعب. أما عن كونت دوباري فقد أيقن إن الحاجة باتت تقتضي تخفيض المعونة التي يمد بها الصحف الملكية ونفذ ذلك ابتداء من أول يناير ١٨٩٤.

وعلى العكس من ذلك ازدهرت الصحف الاشتراكية، ومن خلال هذا الاتجاه اليساري أخذ المتطرفون يلقون بأفكارهم كما أنهم كانوا يلجئون إلى العمل بشكل مباشر عند الاقتضاء. فقد لوحظ ازدهار بعض الصحف التي تدين بالمذهب الفوضوي في مدينة ليون بصفة خاصة ابتداءً من عام ١٨٨٠ ثم أخذ بعد ذلك كل من كروبوتكين والزبه ركلولوجان جراف في شرح مذهبهم في جريدة "لوريفولتيه – أي المارق". وسرعان ما بدت نتائج هذا الاتجاه إذا ارتكب المتطرفون جرائم أخذت تتوالى وتشتد عنفا بوحي من بعض الصحف المطبوعة في لندن والتي كانت توزع سرا في فرنسا مثل جريدة "إنترناسيونال أي الدولية" ثم جريدة "أنديكاتير أنارشيست أي المرشد الفوضوي".

وفي مايو ١٨٩٢ تقدمت حكومة أميل لوبيه بشروع قانون يتضمن القبض على مؤلفي الكتابات التي تعتبر حضا مباشرا على ارتكاب الجرائم ومصادرة مثل هذه المطبوعات، ولكن مناقشة المشروع ضاعت بين الاستشهاد بالنصوص الدينية والإغراق في البحوث الفقهية..

ولكن وقعت حادثة بصَّرت النواب بالأمر الواقع، ونعني بها القبلة التي ألقاها "فايان" على البرلمان في ٩ ديسمبر ١٨٩٣. وانتهزت حكومة كازيمير – برييه فرصة انفعال الرأي العام لتنال الموافقة بعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث على قانون شبيه إلى حد بعيد بما ورد في مشروع لوبيه، مع زيادة عدد الجرائم التي تدخل تحت طائلة القانون وتشديد في العقوبة على مرتكبيها..

وبعد مضي ستة أشهر أو في ٢٤ يونيه ١٨٩٤ على وجه التحديد اغتيل سادي كارنو رئيس الجمهورية الفرنسية في مدينة ليون؛ فوافق البرلمان على قانون ٢٨ يوليو دون أدنى تأخير ويهدف إلى حظر الدعاية للمذهب الفوضوي بطرق النشر المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون عام ١٨٨١ وبذلك بات القانون الجديد جزءًا من التشريعات الصحفية المعمول بها منذ أكثر من عشر سنوات. ومهما يكن من أمر فقد عاد الهدوء بعض الوقت إلى أن أثيرت قضية دريفوس.

قضية دريفوس:

في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ حكم على الكابتن دريفوس بتجريده من رتبة العسكرية وبالسجن مدى الحياة في قلعة عسكرية، وباتت القضية تشغل الصفحات الأولى من الجرائد وعناوينها الضخمة دون أن تثير مناقشات بين الصحف في أول الأمر أو تستدعي قيام الجدل والنزال بينها حتى مضت ثلاث سنوات ثم هبت العاصفة في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ عندما وجه أخ المحكوم عليه الاتهام إلى إستر هازي.

وفي ١٣ يناير ١٨٩٨ تردد الصدى العنيف للقنبلة الصحفية التي ألقاها أميل زولا حينما نشر مقاله الشهير تحت عنوان "إني أتهم" في جريدة "أورور" التي أسسها في ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ "أرنست فوجان" بالاشتراك مع جورج كليمنصو، وأوربان جوهيه، وفرنسيس دوبريسنسيه.

وسرعان ما انقسمت الصحف إلى معسكرين متعاونين من جديد ففي جانب وقفت مع جريدة أورور الصحف التي دافعت عن براءة المحكوم عليه، وهي صحف "لوسيكل أي الجيل" "وبيتيت ريبوليك" أي "الجمهورية الصغيرة" وهي جريدة اشتراكية و"فيجارو" و"ماتان أي الصباح" وغيرها وفي الجانب الآخر وقفت الصحف المسماة بالمناهضة لدريفوس، والتي كانت تدافع عن وجهة نظر القيادة العامة وتذهب إلى تأكيد إدانة دريفوس وإلى القول بأنه لا مبرر للعودة إلى قضية صدر الحكم فيها، وأن من الخطر على كل حال تعريض الأمة لفقدان ثقتها في قادة جيشها في سبيل إنقاذ مصير فرد واحد. وكانت الصحف التي تدين بهذا الرأي هي "ليكلير – أي البرق" و"ليبر بارول – أي الكلمة الحرة" وهي جريدة مناهضة لليهودية، وكان يصدرها إدوارد درومون وجريدة "أكودي باري – أي صوت باريس"، وجريدة "كوكارد – أي الدليل" وجريدة "أنترنسيجان". وهكذا عادت فرنسا إلى الانقسام من جديد إلى معسكرين يتحفز كل منهما للآخر، وكانا يفرغان ما لديهما من حجج في محصول وفير تخرج به الصحف على الناس كل صباح.

وكان القرن التاسع عشر قد أوشك على النهاية، وبدت تباشير القرن الجديد أو القرن الجميل كما كان يحلو للمخضرمين أن يسموه وكانت الصحافة مزدهرة، وذلك أن سعرها المتواضع كان يجتذب العديد من القراء. وكان العامل المميز في الصحف حتى نهاية القرن التاسع عشر هو شخصية المحررين، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر

أسماء: كليمنصور، وروشفور (الثوري الذي تحول إلى اليمين)، وبول دي كازانياك، ودرومون، ومن إليهم.

أما "لو فيجارو" تلك الصحيفة الباريسية الأدبية الاجتماعية، فكان يديرها "فيلليمسان"، وكانت مرغوبة لما تنشره من مقالات افتتاحية بقلم "فرانسيس مانيار"، وكان "آرثر مبير" يحرر جريدة "جولوا" الملكية للطبقة الارستقراطية. وكانت صحيفة "جيل بلاس" تمتاز بأدب غزل في حين أن "جورنال دي ديبا" كانت تستخدم الأدب الأكاديمي الدسم. وكان "أدريان هبرار" الكاتب الساخر المتشكك ينشر في "لوطان" التي تمتاز بمصادرها الوثيقة بعض الأسماء التي تمثل الصحافة في نهاية القرن التاسع عشر.

ولكن كان هناك إلى جانب مقالات هؤلاء الكتاب الكبار، عامل جديد غيَّر من الصحف تغييرا كاملا. وكان إدوارد لوكروي قد أدرك هذا العامل الجديد منذ عدة سنوات حين نوه عنه في المقدمة التي كتبها لمجلة "أنيوير دولابريس – أي حوليات الصحافة" عام ١٨٨٩ حيث قال: "إن الإعلام أو الخبر الدقيق أو غير الدقيق بات يحتل مركزا متزايد الأهمية بين أعمدة الصحف؛ كما أن أسلوب البرقيات أخذ أيضاً يحل محل أسلوب الأدباء. إننا نتتبع السبل الأمريكية يوما بعد يوم وتسير الصحافة في طريق تغير شامل فالقراء على وجه الخصوص يرغبون في الإيجاز قبل كل شيء.. وأصبحوا يعزفون عن عرض المذاهب والمبادئ!.. وأصبح جمهور القراء متعطشا لقراءة الفضائح أكثر من أي

وقت مضى" ويبالغ "لوكروي" في ذكر مساوئ هذا "التغيير الشامل" وإن كان محقا في ملاحظة حدوثه.

والواقع أن الصحافة قد أفادت عند نهاية القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين من حالة الاستقرار السياسي النسبي والرخاء الاقتصادي؛ مما سمح بتطور في التحرير وفي الأساليب الفنية والتجارية على نحو لم تدركه من قبل.

وعلى أثر الأزمتين الكبيرتين الأخيرتين اللتين مرت بهما فرنسا وأعني بهما حركة بولانجيه وقضية دريفوس فاقت الصحف الإخبارية الصحف السياسية الخالصة التي أخذ توزيعها يقل وينحصر في دائرة محدودة. واستهدفت الصحف الكبرى كسب جمهور متزايد على الدوام، وأيقن أصحابها بسرعة أنه لا بد لإدراك هذا الهدف من إرضاء جميع الأذواق على الدوام وعدم إغضاب أحد باتخاذ موقف صريح حول المسائل السياسية الشائكة والعمل على تزويد القراء بأكثر عدد من الأنباء المستفيضة السريعة.

ومن أجل إدراك هذا الهدف بلغ التنظيم الفني درجة يحسن أن توضح أهميتها للقراء الذين قد لا يقدرون أثناء تقليب الجريدة بين أيديهم كل صباح مدى الجهود التي بذلت في إخراجها..

التحرير:

كانت كل صحيفة من الصحف الأربع أو الخمس الرئيسية تستخدم حوالي مائة محرر عدا مندوبي الأقاليم والمراسلين في العواصم الأجنبية الذين يوافون الصحيفة يوميا بالأنباء. وكان يمثل الصحيفة الإخبارية في كل مكان محررون معتمدون في مقر رياسة الجمهورية وفي كل وزارة وفي مجلس النواب والشيوخ وفي دار القضاء العالي سواء في قاعات المحاكم أو في مكاتب قضاة التحقيقات، وفي كل مركز بوليس، وفي المسارح والنوادي الرياضية الخ.. وفضلا عن ذلك كانت توجد تحت إمرة كبير المندوبين مجموعة منهم على استعداد دائما للتوجه إلى أي مكان لإجراء التحقيقات الصحفية عن كل شاردة وواردة تحدث دون سابق إنذار..

ولم يكن للمندوبين الذين يخرجون لإجراء التحقيقات الصحفية بمصاحبة المصور من غرض سوى إحراز السبق على زملائهم من مندوبي الصحف المنافسة، أو كما يقال بلغة المهنة "حرقهم" أي الوصول إلى تفاصيل تجعل رواية الآخرين تافهة..

هذا وقد تعوَّد أحد المخبرين الممتازين أن يردد القول بأن "المخبر ينبغي أو يكون واسع الأفق وإني أعزو إلى هذا الاتساع في الأفق الفضل الكبير في أني أفرض نفسي على السكرتيرين كما أفرض نفسي على رؤسائهم. والواقع أن الشخص الضعيف لا يخيف مخلوقا ويتوارى خلف

الكواليس"[٤٢] ولقد كانت مهمة هؤلاء الصحفيين ضربا من الرياضة بما فيها من مخاطرات وملذات.

وحينما يتم جمع الأنباء ينبغي تسليمها أو إبلاغها على الفور بأقصى سرعة ممكنة؛ ولذلك تستخدم أحدث الوسائل كالخطوط التليفونية أو التلغرافية المباشرة الخاصة، وما إلى ذلك من أجهزة خاصة مركبة بدور الصحف للخدمة الليلية يتولاها موظف من مصلحة التليفونات والتلغرافات ليتلقى البرقيات ويرسلها دون أدنى تأخير، وكانت النتيجة أن مكاتب باريس كانت تعلم ما يجرى في لندن وبرلين وفينا ونيويورك في نفس الوقت الذي يلم به سكان هذه العواصم بالأنباء، بل وربما كانت الأنباء تصل باريس قبل ذلك.

وكان رجال الصحافة يتابعون الجلسات البرلمانية في باريس كما كانوا يوالون القضايا المهمة في المحاكم وينقلون أنباءها كل ربع ساعة أو في فترات تقل عن ذلك إذا اقتضت الضرورة..

وبمجرد تلقي الأنباء ترسل للمراجعة والإيجاز إذا اقتضت الحال، أو لإعادة صياغتها عند الاقتضاء أو لإعطائها أسلوبا أدبياً إذا لزم الأمر أو غير ذلك من الأمور التي لا تسمح زحمة العمل للمندوب أن يوفرها..

---

(٤٢) الصحافة في عشرين درسا: بوبير دو جوفنل.

ثم ترسل كل هذه المواد إلى سكرتير التحرير، وهو الشخص "الفني" في الجريدة؛ فيجمع تحت إشراف رئيس التحرير مختلف المواد التي يقدمها المحررون والمراسلون، ويختار لها ما يناسبها من حروف الطباعة والعناوين ومواضعها من الصفحات. وهو من أجل ذلك يعمل فيها بمنتهى الحرية مقصه أو قلمه الأحمر بالحذف أو الإضافة، وذلك لا يعني أن سكرتير التحرير إنسان غليظ القلب بل الواقع أن عليه تقع مهمة شاقة هي إخراج تلك المادة المتعددة الألوان داخل إطار الجريدة على نحو يسر القارئ ويجذب نظره..

"فعمل سكرتير التحرير يتطلب إذن الكثير من الخبرة الفنية وقوة الإرادة والحزم كما يتطلب إلى جانب كل ذلك أيضا صحة قوية إذ أن السهر الطويل بجوار المطبعة لمراقبة خروج جريدة الغد في ثوبها الأخير يتطلب حماسا كافيا وتوقدا ذهنيا وقدرة ضحية"[٤٣] وسكرتير التحرير هو حلقة الوصل بين العمل الذهني في الجريدة والتنفيذ الآلي لإخراجها، وسنرى مدى الكمال الذي بلغه هذا التنفيذ..

الشروط الواجب توافرها في الصحفي:

إن لدى الجمهور – ونعني جمهور قراء الصحف – فكرة غريبة إلى حد ما عن الصحفي وعن الروح التي يعمل بها، ولن نعرض هنا لتفصيل هذه الآراء المتحاملة، وإن كان من الممكن تلخيصها في كلمتين

([٤٣]) مدرسة الصحافة العملية.. المهن الصحفية ٣٠٠ شارع دنفير– روشرو.

هما أنه "غير جاد"، والأمر على النقيض من ذلك فالصحفيون على جانب كبير من الإدراك الصحيح لمهنتهم..

وحتى لو كانوا لا يعشقون مهنتهم، فكيف يمكن أن ينسوا أنهم يعملون تحت رقابة آلاف القراء وفي منافسة دائمة مع جميع زملائهم؟. كل هذا يضطرهم أن ينحوا على الدوام نحوا بالغ الدقة بعيدا عن التحيز. كل ذلك ورجل الشارع الذي لا يتورع عن الادعاء بأنه لا يتأثر بكل هذه "المهاترات" يصدق في الواقع في براءة كل ما يطالعه "على صفحات الجرائد". والصحفي المحترف يكون في الواقع محايدا، وإن كان ذلك لا يعني أنه عديم الإحساس فهو لا ينفعل بصفة عامة من المناقشات السياسية أو القضايا أو التحقيقات البوليسية التي يكتب عنها: فقد شاهد الكثير منها.. وهذا لا يعني أنه لا يهتم بهذه المسائل بل هو يكتفي بمتابعة الحوادث دون أن يدلي بدلوه فيها مع تركيز اهتمامه في سردها في أفضل صورة ممكنة..

على أن الأمر ليس على هذا المنوال بالنسبة لرئيس التحرير؛ إذ لديه من المبررات ما يدعوه لأن ينحاز إلى جانب معين؛ فيرى لزاما عليه في بعض الأحوال أن يصدر توجيهاته بناء على ما اتخذه من رأي. ولكن ليس من سلطته مع ذلك اختراع الحوادث أو تشويه الحقائق لأن مجرد الاطلاع على الصحف المنافسة سوف يجعله في وضع سيء إن هو فعل ذلك، ولكن أقصى ما يمكنه فعله هو شرح المسائل أو التعليق عليها من

وجهة نظره. (ولا جدال في أن المعلقين على الحوادث والمعقبين السياسيين يكتبون ما يعن لهم).

وقد كتب "روبير دو جوفنل" في عام ١٩٢٠ وهو أحد الصحفيين الذين لم تعرف عنهم صفات الملق حتى لزملائهم، يقول "أن الصحفيين المحترفين يؤمنون برسالتهم، ويحبون مهنتهم، وهم أن بدا عليهم التردد، إلا أنهم على استعداد للاندفاع في الحماس إلى أقصى حد، وإن كان ظاهرهم النفع إلا أنهم قادرون على التزام جادة الحياد بكل دقة، وهم بصفة عامة يسمون بشرف المهنة سموا عظيما".

الصحف السياسية:

وفيما عدا الصحف الأربع الكبرى، وهي أكثرها انتشارا: لوبتي باريزيان، ولو ماتان، ولو جورنال، ولوبتي جورنال، ثم جريدة "لوطان" اليومية المسائية الكبرى، كانت توجد الصحف التي لا تخدم إلا المبادئ السياسية عن طريق المقالات الرئيسية، وكان يهتم بهذه الصحف عدد كبير من القراء الذين يتابعون المشاكل السياسية، ولكنهم في الوقت نفسه في حاجة إلى التنوير والإرشاد لإدراك ما تنطوي عليه الحوادث اليومية من دلالة. وهناك عدد من الصحف السياسية الخالصة والتي لم تكن تهم إلا جمهورا خاصا مثل جريدة "لومانيتيه" الاشتراكية وجريدة "أكسيون فرانسيز" الملكية وجريدتا "أوفر" و"لوراديكال" الراديكاليتان، وجريدة "رابل" المناهضة لرجال الدين.

أما في الأقاليم فقد تطورت الصحف بشكل ملحوظ بعد عام ١٨٨٠ وتحررت في هذه الحقبة نهائيا من وصاية الصحف الباريسية عليها، واشتهرت من بينها "لابوتيت جيروند" التي كانت تصدر في بودرو، وجريدة "لاديبش" التي كانت تصدر في تولوز، وجريدة "لوبروجريه" التي كانت تصدر في ليون. كما اشتهرت غيرها كثير، وأصبح لها من التأثير ما لا يقل عن صحف العاصمة، وينبغي ألا ننسى أن صحف الأقاليم كانت بالنسبة لأحزاب اليسار أداة فعالة في الدعاية والتأثير.

وينبغي أن نشير كذلك إلى ما تميز به القرن التاسع عشر، وهو ظهور الصحافة النسائية مثل "لاسيتولين" في (١٨٨١) و"لافان كوربيه" في (١٨٩٣) و"لافروند" في (١٨٩٧).. وكانت مطالبها تتمشى ومقتضيات العصر؛ إذ أن الفرنسيات لم يكن قد منحن بعد حق الانتخابات أو النيابة أو تولي المناصب الوزارية، وإن كن قد حصلن في ذلك الحين على حق الاشتغال بالمحاماة ومزاولة مختلف المهن الأخرى.

وأما المجلات الأدبية أو السياسية فكانت شهرية بصفة عامة وكانت كثيرة العدد ومقبولة لدى الجمهور، وكان للدوريات المصورة نجاح لا مراء فيه، وقد اتفقت جميعها في أن تبرهن على صدق ما قاله جول سيمون من أن "الصحافة هي الفكر المعزز بكل ما للروح من إبداع ولمحات"

التنظيم الفني:

ينبغي أن نقرر أن الذي سهَّل انتشار الصحافة إلى هذا الحد الكبير وكان أثره أكبر من أثر تطور العادات والتقاليد، هو اكتمال الوسائل الآلية للطباعة التي تقارن في نتائجها بالوثبة التي وثبتها الغازيتات عندما اخترعت المطبعة.

ففي عام ١٨١٨ تمكن "بيير لوريللي" – الذي كان يعمل بالمطبعة الأهلية – من تحسين حبر الطباعة، ولكن الثورة الحقيقية في الصحافة تحققت بصفة خاصة حينما كشف "هيبوليت ماريتوني" في عام ١٨٦٧ عن أول آلة اخترعها للطباعة وهي آلة (الروتاتيف). وتبع ذلك اكتشاف لا يقل عنه أهمية وهو إدخال اللينوتيب في فرنسا عام ١٨٩٠ وهي آلة بها معدن منصهر يسيل حروفا؛ سطرا بسطر حسب الحاجة اليومية. والمعروف أن العدد الواحد المكون من ست صفحات يحتاج في إخراجه لأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ حرفا! واللينوتيت آلة "جمع" الحروف أما الروتاتيف فهي آلة "الطبع"، وهي تقوم إلى جانب ذلك بتجميع الأعداد وتطبيقها نصفين وعدها عن طريق قذف العدد الخمسين إلى مسافة تبعد قليلا عن باقي الأعداد على نحو يسهل لفها بعد ذلك في لفافات تحتوي كل منها على خمسين نسخة. وإلى جانب كل هذه التسهيلات تطبع آلة الروتاتيف ٩٦.٠٠٠ نسخة في الساعة.

وهكذا تقدمت الجريدة بسرعة في كل الميادين، ونكتفي بإيراد مثلين لإظهار هذا التقدم فنذكر أن صحيفة "لوماتان" كانت تطبع في سنة

١٨٩٩ حوالي ٧٨.٠٠٠ نسخة بينما وصلت في سنة ١٩٠٢ إلى طبع ٢٨٥.٠٠٠ نسخة وفي سنة ١٩٠٥ إلى ٤٨٣.٠٠٠ نسخة وإلى مليون نسخة في عام ١٩١٤. أما جريدة "لوبتي باريزيان" فقفزت من ٧٧٧.٠٠ نسخة في عام ١٨٩٩ إلى ١.٥٥٠.٠٠٠ نسخة في عام ١٩١٣. وبلغ مجموع ما تطبعه إحدى وأربعين صحيفة يومية تظهر في باريس في عام ١٩١٤ ما يقرب من ستة ملايين نسخة.

التقدم التجاري للمؤسسات الصحفية:

أدى تحسن وسائل الإعلام واكتمال أساليبه الفنية على النحو الذي عرضناه إلى زيادة حتمية كبيرة في ميزانية المؤسسات الصحفية، وقد كتب مسيو دسترم[٤٤] في ذلك يقوم "أن إخراج مثل هذه الجريدة يتطلب رأسمال يصل إلى عدة ملايين" (في ١٩٠٢) مما أدى بكبرى المؤسسات الصحفية إلى أن تدخل بعضها مع البعض في منافسات حادة. وأخذ مديروها يتسابقون في ابتداع الأفكار لنشر التحقيقات الصحفية المثيرة أو تنظيم المسابقات أو اليانصيب أو توزيع الجوائز أو إعداد المفاجآت؛ مما جذب انتباه الجمهور بشكل دائم وأدى بالتبعية إلى تزايد الإقبال على الإعلان. ولكي تفسح الصحف صدرها لهذا الإعلان زاد عدد صفحاتها من أربع إلى ست إلى ثماني إلى عشر ثم إلى اثنتي عشرة صفحة.

---

(٤٤) هـ. دسترم: الأحوال الاقتصادية في عالم الصحافة (١٩٠٢).

وأدى هذا التضخم إلى جعل حياة الصحف متوسطة الموارد، شاقة غير يسيرة مما دعى مسيو "دستروم" – الباحث في الظروف الاقتصادية للصحف – أن يقول "أنه على الرغم من حرية الصحافة، أو قل أنه بسبب هذه الحرية غير المقيدة، أصبحت الأخطار المأمول في تجنبها بإصدار قانون ١٨٨١ – ونعني بها زيادة تكتل المؤسسات الصحفية وسيطرة رأس المال على هذه الصناعة – أصبحت هذه الأخطار أشد وقعا مما كانت عليه فيما مضى"..

تطور الصحافة الأجنبية في القرن التاسع عشر:

يذكر "جورج فيل" أن "العوامل التي أدت إلى تحول شامل في الصحافة الدورية تجمعت بين عام ١٨٣٠ وعام ١٨٦٠" ويجد الدليل على ذلك فيما يجرى خلال تلك الفترة سواء في فرنسا أو في البلاد الأوروبية الأخرى وفي أمريكا؛ ففي نيويورك تمكن داي وهو من عمال الطباعة السابقين بعد عدة محاولات فاشلة من إظهار جريدة "صن" بسنتيمين. وكان يعمل على اجتذاب جمهور القراء برواية الجرائم والمآسي والقصص الإنسانية على نحو مفصل مخاطبا أنصاف المتعلمين؛ فأحرز نجاحا سريعا إذ بلغ عدد قراءة خمسة آلاف قارئا بعد أربعة أشهر ثم وصل إلى ١٩.٠٠٠ قارئا في سنة ١٨٣٥.

وفي العام نفسه وبالسعر نفسه أخرج "جوردن بنيت جريدة" "مورننج هيرالد" مخاطبا رجال المجتمع والعمال في الوقت نفسه، مهتماً

بمعالجة المسائل المالية لدوائر "وول ستريت" فضلا عن أنباء المسرح أو الاجتماعات الدينية، وكان له مراسلون في العواصم الأوروبية، وكان العدد الواحد من جريدة هيرالد يتضمن في عام ١٨٤٨ عشرة أعمدة من الأنباء البرقية فقط.. وبلغ عدد ما تطبعه في عام ١٨٤٩ ثلاثة وثلاثون ألف نسخة، وباتت تحتاج إلى مساحة متزايدة على الدوام من أعمدتها لاستيعاب كل إعلاناتها.

وكان لثورة عام ١٨٤٨ أثر كبير على الصحافة في كثير من الدول الأوروبية الكبرى تشابه فيها جميعا؛ فقد حظيت في أول الأمر بحرية مطلقة أعقبها ازدهار ضخم أورث الصحف طريق الغواية، وتلا ذلك كبت عنيف أعاد أصحاب الأقلام إلى الحظيرة من جديد دون حاجة إلى الالتجاء إلى الرقابة الوقائية التي باتت وسيلة مكروهة من الجميع وثقيلة على السلطة نفسها. وهذا هو ما حدث في النمسا وفي بروسيا كما حدث في فرنسا.

وفي برلين حدث هذا التكاثر نفسه، وتدخل "بسمارك" بشخصه فلم يتوان عن الاهتمام بجريدة "نيوبروسيش زيتونج" التي جعل اسمها "كروز زيتونج" نظرا لشعار الصليب الحديدي المنقوش فوق اسمها..

وكان تولي "غليوم الأول" الحكم في عام ١٨٦١ بشيرا بنشر الحرية في بروسيا، ولكن جاء بسمارك الذي عرف للصحافة قوتها ولكنه كان يحتقر الصحفيين، فأخذ يسن القوانين ذات الإجراءات التعسفية

مما أدى إلى عزوف الصحف عن تناول السياسة الداخلية إلى حد دعا "فرديناند لاسال" الداعية الاشتراكي الكبير لازدرائها..

وأما في بريطانيا العظمى فقد استمرت الصحافة في حياتها الآمنة الزاهرة، وبلغت "ذي تايمز" ذروة مجدها، وكانت تطبع بآلات ذات طراز حديث تخرج ١٠.٠٠٠ نسخة في الساعة. وكان للنجاح الذي أحرزته هذه الصحيفة الفضل في أن تظل مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين..

ونظرا لأن الضرائب التي طالما عاقت انطلاق الصحف قد ألغيت؛ تمكنت الصحف التي تباع ببنس واحد (مثل: الديلي تلغراف، وذي ستاندارد) من الازدهار.. وأصبحت كما يقول جورج فيل: "قوة من قوى المملكة المتحدة مثلها مثل الفحم أو الأسطول أو بنك إنجلترا مما سمح للورد "بولوير ليتون" الروائي والسياسي من أن يصرح في أحد الأيام تحت قبة البرلمان بقوله:

"أيها السادة، إذا كان عليَّ أن أقدم للأجيال القادمة دليلا على مدى ما بلغته الحضارة الإنجليزية من تقدم في القرن التاسع عشر فإني لن أختار لذلك موانينا ولا طرقنا الحديدية ولا مؤسساتنا العامة ولا هذا البرلمان العظيم الذي نوجد فيه، بل يكفيني لتقديم هذا الدليل عدد واحد من جريدة "ذي تايمز"

وسرت عدوى الأنباء المثيرة البعيدة عن السياسة إلى الصحف اللندنية والإقليمية، كما كانت الحال في صحافة الولايات المتحدة.. وبدأت صحف المساء في نشر الأنباء ذات الصدى البعيد والتحقيقات الصحفية الجريئة والأحاديث المكشوفة ونتائج الرياضة، كل ذلك بعناوين ضخمة وقد نجحت جريدة "بال مال" في ذلك الميدان بصفة خاصة..

ويمتاز عام ١٨٨٨ بتولي "ألفريد هارمزورث" عرش الصحافة، وهو الذي كان يسمى بحق (نابليون الصحافة)، وقد أصبح فيما بعد لورد "نورثكليف"، وهو صحفي موهوب اشترك في عام ١٨٩٦ مع "كيندي جونز" في إنشاء جريدة "ديلي ميل" التي برز فيها الخبر اليومي واحتل منها مكان الصدارة مع غيره من الأخبار المختلفة من سائر أنحاء العالم.. ويبدو أن هذا العرض للأخبار نال إعجاب الجمهور، إذ أن هذه الصحيفة بدأت عند نشأتها بطبع ٣٩٥ ألف نسخة، وظلت تسير قدما حتى بلغ ما تطبعه بعد خمس سنوات مليون نسخة..

وفي عام ١٩٠٨ اشترى لورد "نورثكليف" جريدة "ذي تايمز" واضطر إلى إدخال كثير من التجديدات عليها بعد أن اكتسحت الصحافة الجديدة كل وسائل الصحافة القديمة وقضت عليها..

وكذلك في سائر الدول الأوربية الأخرى كنا نلمس نفس هذه السمات العامة، أي تزايد عدد الصحف وعدد القراء وارتفاع أرقام

المصروفات وازدياد خطورة الإعلان الذي كان يغطي هذه المصروفات ثم المنافسة التي تزداد شدة على الدوام بين الصحف..

الفصل السابع

الصحافة أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ ١٩١٨)

ظلت الصحافة تتمتع بحريتها، ويطرد ازدهارها حتى وافت سنة ١٩١٤ وكانت الصحف تتبع الحوادث وتضاعف على الدوام في معداتها الفنية وتواصل التنافس في سبيل اجتذاب مزيد من القراء ومزيد من الإعلانات المجزية حتى وقعت كارثة سراجيفو[٤٥] وتلاها على الفور إعلان الحرب.

وكان للحكومات في جميع الدول المحادية هدفان: مراقبة الصحافة باعتبارها أداة لنشر الأنباء، واستخدامها كأداة للدعاية.

وقد تبدلت الحالة الاقتصادية للصحف بسبب اختفاء الإعلانات وأزمة الورق، وصعوبة النقل في بعض المناطق.

وأما في فرنسا فقد خول المرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية في ٢ أغسطس السلطة العسكرية حق إلغاء الصحف الخطرة. وصدر منذ الأيام الأولى للمعركة قانون خاص "لمنع تسرب الأنباء عن طريق الصحافة في زمن الحرب"، وحدد لذلك عقوبة بالسجن تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وبغرامة تتراوح بين ألف وخمسة آلاف فرنك. وأنشئ في الحال مكتب للصحافة وفي ٤ أغسطس أذاع وزير الحربية بلاغا جاء فيه:

---

(٤٥) سراجيفو: عاصمة إقليم البوسنة بيوغوسلافيا حيث اغتيل أرشيدوق النمسا فرانسوا فرديناند. وكان هذا الحادث هو الشرارة التي اندلعت على إثرها نيران الحرب العالمية الاولى (١٩١٤- ١٩١٨)..

"على جميع الصحف الدورية أن ترسل أصولها إلى مكتب الصحافة أولا ثم تشرع بعد ذلك في عملية الطبع والبيع في الأماكن العامة دون الحصول على إذن خاص بذلك ولكنها تتعرض للمصادرة المباشرة إذا ثبت من فحص الأصول تضمنها لأنباء حربية وصلت من غير طريق مكتب الصحافة". وعانت الصحافة في الأقاليم من الرقابة المزدوجة التي فرضها كل من الحاكم العسكري للمنطقة ومدير الأقاليم.

وفي ١٢ أغسطس عينت الوزارة لجنة مؤلفة من خمسة وأربعين صحفيا يمثلون جميع الاتجاهات وتربطهم القضية المقدسة. وسادت الرغبة الصادقة والنظام وأظهر الصحفيون الفرنسيون من آيات الوطنية ما لا يرقى إليه الشك؛ فقد كانت تحدوهم جميعا الرغبة في المساهمة لإحراز النصر الذي طالما تمناه جميع الفرنسيون. ولكن سرعان ما شاب هذا الصفاء بعض الظلال، فقد كانت السلطة العسكرية تعمد إلى إذاعة بيانات عرفها الجمهور عن طريق الصحافة وتقلل فيها من الفشل وتضخم الفوز وتحل فيها أسباب الأمل محل عوامل القلق. وربما كانت الضرورة تقتضي هذا الإجراء إذ أن جميع القيادات قد سلكت نفس السبيل، ولكن الأمر كان ينتهي دائما بأن يعرف المدنيون الحقيقة، وهؤلاء بدورهم اعتبروا الصحف هي المسئولة عما عانوه من تضليل فسخروا من كلامها ودمغوها بالتهويل والمهاترة.

وكان الصحفيون يؤمنون بأن رسالتهم تقتضي رفع الروح المعنوية في الأمة، فكانوا يعلقون على البلاغات الرسمية تعليقات تدعو إلى

التفاؤل ويسردون أنباء الجبهة على نحو موات ويمتدحون بطولة المحاربين ومجهودات القيادة التي تستحق كل تقدير الخ.. وحينما كان يصل هذا الكلام إلى الخنادق في الجبهة كان الجنود يقرأونه على مضض ويعلقون عليه بقولهم "إن كانت الحال على هذا النحو من النعيم فلماذا لا يحضرون ليستمتعوا معنا!!!".

وقد زار "روديارد كبلنج" خطوط القتال الفرنسية فوصف حال الجنود وصفا لا يخلو من طرافة قال: "وجدت احتقارا حقيقيا من جانب المحاربين للشخص الذي ذهب إلى الجبهة ليقص على الناس رواية بدمائهم".

وسرعان ما ساد الهدوء هذه المبالغات الأولى، ولما كانت الأخبار السياسية نادرة خلال المعركة وكانت الأخبار الحربية خاضعة للرقابة أفسحت الأنباء مكانها للمقالات والكلمات التوجيهية والتعليقات على الأنباء والبلاغات الرسمية، وأخذ كل من "ألبير دومو" و"موريس باريس" في جريدة "أيكودي باري" و"كليمنصو" في "أوم ليبر" و"جوستاف هرفيه" في جريدة "لاجيرسوسيال" التي أصبحت فيما بعد تسمى "لافيكتوار" واشترك معهم بعض القواد المتقاعدين والمدنيين الأكفاء في سرد الأسباب التي تدعو للاطمئنان واستتباب الهدوء والمثابرة، وإن كان كل ذلك لم يمنع البعض منهم بين الفينة والفينة من الحكم على إدارة دفة الحرب وتوجيه النقد للمسئولين عن عملياتها.

وفي ٦ أغسطس سنة ١٩١٥ أصدر مجلس الدولة مرسوما يعلن أن قانون عام ١٨٤٩ الخاص بالإجراءات الوقاية مازال قائما؛ فعطلت جريدة "لوجورنال دي بوبيل" إحدى عشرة مرة خلال ستة أشهر، كما عطلت جريدة "لوبونيه روج" في عدة مناسبات. وكانت جريدة "كليمنصو" "ارم ليبر"– أي الرجل الحر– قد عطلت لمدة ثمانية أيام في ٣٠ سبتمبر ١٩١٤ وحلت محلها جريدة "أوم أنشينيه" أي الرجل المكبل..

ولم يلغ "كليمنصو" الرقابة بطبيعة الحال حينما تسلم مقاليد الحكم، ولكنه جعلها أكثر تسامحا وخاصة فيما يتصل بالمسائل الشخصية وبالرسوم الكاريكاتير التي يمكن أن تتناول شخصه..

وحينما أوشكت الحرب على النهاية تحسنت العلاقات بين الصحافة والرقابة على نحو واضح فقد كان القائد "توسيلار" – مدير الرقابة – يتبادل والصحفيين الأحاديث التليفونية بروح الزمالة والتعاون..

وأخذ بعض المراسلين الحربيين يتتبعون العمليات الحربية فكان ينظر إليهم في أول الأمر بعدم الارتياح من جانب القيادة، وتلك مسألة مفهومة؛ فما من شيء يزعج من يقوم بعملية دقيقة أكثر من عين الرقيب، وخاصة إذا كانت مهمة ذلك الرقيب هي إذاعة ما يرى. ثم تعوَّد كلا الجانبين رويدا رويداً التعاون على تأدية هذه المهمة الوطنية، واندمج

بعض المراسلين الحربيين غير المسلحين في عملهم فشاطروا المحاربين المخاطر نفسها وكان منهم من خر صريعا في ميدان البطولة والشرف.

وأما المشروع الذي أذاعه "رينيه فيفياني" الخاص بإنشاء "مكتب الصحافة" فلم يتحقق إلا في يناير ١٩١٦ تحت إشراف "إرستيد بريان". وكان المكتب يضم عدة أقسام سياسية وحربية وأقسام للدعاية تغذيها المصادر الحكومية والصحافة الأجنبية بالمقالات والأنباء التي تترجم وتناقش، وأصدر المكتب منشورات للدعاية ألقيت على صفوف الألمان.

وقد عمد الألمان من جانبهم إلى إصدار صحف في المناطق التي كانوا يحتلونها نخص بالذكر منها جريدة "لاجازيت ديزاردن" التي كانت تعد في مدينة شارلفيل على مطابع جريدة فرنسية، وكانت الطبعة الألمانية منها مشحونة بالأنباء الموجزة المعدة على نحو خاص يجعل تجرع الكأس مستساغا..

وهناك دليل جديد على خطورة شأن الصحافة التي تحولت إلى سلاح من أسلحة الحرب، ولكن هذه المهمة الأخيرة قد تكون خداعة إلى حد كبير، إذ لم تكن مثل هذه الدعاية لتنطلي على قارئ فرنسي واحد، بل أنهم كانوا يقرأون – في كثير من الشغف – الصحف السرية مثل "لاباسيانس"– أي الصبر– أو "لوازو دو فرانس"– أي الطائر الفرنسي– التي كانوا يخفونها تحت المعاطف في إقليم ليل، كما كان

يقرأ البلجيكيون في كثير من الحماس جريدة "لاليبر بلجيك" أي بلجيكا الحرة

ولم يحرم المحاربون أنفسهم من الصحف؛ فقد خصصت صحيفة "لوبرلتان ديزارميه دو لاريببليك"- أي نشرة الجيش الجمهوري- لمعسكرات الجيوش، وأمر وزير الحربية أن توزع هذه النشرة (وكانت تطبع في مطابع الجريدة الرسمية) بمعدل نسخة واحدة لكل ضابط ونسخة لكل عشرة جنود. وبين أيدينا العدد رقم ٣١١ من هذه النشرة الصادر يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر ١٩١٦- وفي موجز هذا العدد ترد العناوين التالية:

دليل الجندي، المسرحون والمرقون والتوابع - معركة المارن (بمناسبة الذكرى الثانية لوقوعها) - حديث لمستر لويد جورج على إثر زيارته لميدان فردون - بحث في الغليون - قصاصات من صحف الجبهة - صفحة التسلية (ألغاز- أحاجي- مسائل) - العمليات الحربية..

ونلاحظ في هذا الثبت الباب الخاص باستعراض ما يرد في "صفحة الجبهة". والواقع أن الجبهة كانت تخرج صحفا خاصة؛ فقد كان من بين الجنود كتاب وصحفيون ورجال ممتازون من جميع المهن استغلوا قدرتهم في سبيل الترفيه عن زملائهم بتحرير صحف تحل محل الصحف الأخرى التي تصدر بعيدا وقد لا تصل إلى الصفوف الأمامية للجبهة.

وكان في مقدور الجنود الاستغناء عن كثير من الأشياء ولكن لم يكن في مقدورهم على الإطلاق الاستغناء عن الصحف، لذلك كانوا يعدونها بأنفسهم..

وقد أعد في "مكتب الصحافة" الذي كان يديره "مارسيل بريفو" قسم خاص برياسة "بول رينو" بقصد الإفادة من صحف الجبهة في الدعاية لفرنسا في الخارج، وهي وسيلة لم تكن في الحسبان لإظهار العالم على الروح المعنوية العالية للجيوش الفرنسية. والواقع أن صحف الجبهة كانت عديدة، وكانت كلها تفيض بروح الدعاية والأمل في المستقبل على نحو يستحق الإرشاد والتقدير لمن كانوا يقومون بتحريرها..

وفي إنجلترا كان نظام الصحافة خلال الحرب يشبه إلى حد بعيد النظام الفرنسي، وقد أخذ بطريقة الرقابة الوقائية على الصحف باعتبارها وسيلة سهلة لتوفير الاطمئنان، وإن لم تكن ملزمة قانونا.. وفي نوفمبر ١٩١٤ حصلت الحكومة على حق تفتيش ومصادرة المطبوعات التي يتبين خطرها، وقد استخدم حق المصادرة في أيرلندا بصفة خاصة، وكذلك في جلاسجو ضد جريدة "فروارد" – أي إلى الأمام – التي كانت توجه للعمال مقالات تشيع فيهم روح الهزيمة..

وأما عن العقوبات الرادعة فقد خلا القانون من كل نص يحددها، ومع ذلك سار العمل بهذا النظام بفضل تعاون الجميع وتوفر حسن النية،

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا لورد نورثكليف الذي كان يعيب على الحكومة بطئها ورخاوتها..

وكان مركز الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب العالمية الأولى مضطربا على الرغم من النهضة التي هيأتها لها الحوادث؛ فقد وضعت شركة الصحافة التي أسسها "همرلتج" عام ١٩٠٨ نفسها في خدمة ألمانيا، وأذاعت نداءً وجهه أربعمائة وخمسون من مديري الصحف للشعب الأمريكي مطالبين فيه بتحريم صناعة الذخيرة الحربية أو تصديرها، هذا في الوقت الذي هاجمت فيه صحافة "هيرست" بمنتهى العنف كل محاولة تدعو إلى اتباع سياسة تنتهي بالصلح مع الألمان. ولكن بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب وحدت الحكومة الرأي العام وجذبته إلى صفها ولم تعد في حاجة إلا إلى إقامة رقابة احتياطية خفيفة على البرقيات فقط.

الفصل الثامن

الصحافة في فترة ما بين الحربين تقدم التضامن المهني

الصحافة المتكلمة

كان من الطبيعي أن تلغى الرقابة بعد أن وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩١٨ فاستعادت الصحافة حياتها الطبيعية، ولم تكن هناك حاجة إلى حدوث انقلاب للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم خاصة وإن الجزء الأكبر من الأراضي الفرنسية لم ينكب بالاحتلال.. ولم تكن الصحف قد انقطعت عن الظهور بل كان الكثير منها قد زاد في عدد النسخ التي تطبعها بسبب ما أوجدته الحوادث من اهتمام غير عادي بمختلف الشئون..

وكانت الصحف الخمس الكبرى في باريس تعتمد في حياتها اعتمادا كبيرا على الإعلانات الوفيرة التي مكنتها من العودة إلى قطعها العادي. وكان كل شيء في ذلك الوقت بثمن حتى أن النشرة المسرحية ذاتها – فيما عدا نقد المسرحيات – لم تعد بالمجان في بعض الصحف اليومية

وأضحى التنافس شديدا وعادت الحال إلى ما كانت عليه فيما قبل الحرب على وجه التقريب.. وأما الصحافة البريطانية فإنها كانت تتميز من غير شك في تلك الفترة بما تضمه بين أعطافها من فيض هائل من الأخبار الخارجية يعز نشره على أية صحيفة أخرى في العالم.

وبين عامي ١٩٢٢– ١٩٢٨ تأسست ثلاثة احتكارات كبيرة؛ فكان لورد روذرمير الذي خلف نورثكليف يدير صحف "الديلي ميل" و"الديلي ميرور" و"صنداي بكتوريا" و"صنداي ديسباتش" و"إيفننج

نيوز". وكان لورد "بيفربروك" يسيطر على صحف: "ديلي إكسبريس" و"صنداي إكسبريس" و"ديلي سكتش" و"صنداي جرافيك" و"إيفننج ستاندارد". وكان إخوان بيرري وهم من رجال الأعمال الذين لا يهتمون بالسياسة يملكون جريدة ديلي تلجراف.

وكانت الحالة في أمريكا شبيهة بما كانت عليه في فرنسا، إذ أن الرغبة المتزايدة في الحصول على إعلانات كثيرة كانت تستلزم زيادة عدد النسخ وملئها بالأخبار المثيرة.

ولكن الصحافة امتحنت بالأزمة الاقتصادية التي حلت في عام ١٩٢٩ إذ إننا لم نر حتى الآن حدثا سياسيا أو اجتماعيا أمكن للصحافة أن تقف حياله غير مبالية أو غير شاعرة به. وحتى ذلك الوقت كانت الصحف قد عرفت الازدهار، ونذكر أنه في أول يناير من عام ١٩٢٧، كان عدد الصحف ٢٠٧٦٦ صحيفة منها ٢٣٣٣ جريدة يومية تطبع ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ نسخة..

ولتحديد طبيعة الفارق بين القارئ الأمريكي والقارئ الإنجليزي في الذوق وكيفية استخدام الصحيفة يقولون أن الإنجليزي يقرأ صحيفته بينما ينظر الأمريكي إليها أو يتصفحها، ومن هنا غلبت على القارة الأمريكية استخدم العناوين الضخمة مقرونة بأكثر من ملخص وبالصور الكبيرة بغية اجتذاب نظر القارئ..

ومن هنا أيضا ساد دون شك ذلك التقليد الذي يقضي بوضع بداية كثير من المقالات في الصفحة الأولى وإحالة القارئ على أية صفحة أخرى في الداخل لإتمام قراءتها (البقية صفحة...) وتهدف الصحيفة من وراء هذا التقليد إلى إعطاء القارئ من أول نظرة، فكرة عن الحالة العامة والأحداث الجارية.. (وكلنا نعلم أن هذا التجديد قد انتقل من أمريكا إلى مختلف أنحاء العالم)..

وعرفت الولايات المتحدة ما عرفته أوروبا من تجمعات صحفية فنشأت دارهيرست للصحافة، وكان "وليم راندولف هيرست" يملك عشر دوريات كما كان يسيطر على حوالي خمسين أخرى ترتبط به بروابط مختلفة..

وانفردت أمريكا بنوع خاص من التنظيم يقضي بأن تقوم الصحف الكبرى بتبادل نشر المقالات والبرقيات والتحقيقات الصحفية، وكانت النسخة منها تباع إلى خمسين أو ستين أو مائتي صحيفة مما جعل الأمر يبدو في وضوح أنه نوع من التجارة الغريبة في إنتاج الصحفيين..

أما البلاد التي فيها النظام الفاشي فسرعان ما قضى على الحرية؛ ففي سنة ١٨٢٨ تحدث موسوليني إلى الصحفيين فقال "في ظل النظام الموحد لا يمكن للصحافة أن تكون غريبة عن هذه الوحدة، ومن أجل هذا كانت الصحافة الإيطالية بأسرها صحافة فاشية وهي لا بد فخورة بالكفاح تحت راية الفاشية، وليس من شك في أن أكثر صحافة العالم

تمتعا بالحرية هي الصحافة الإيطالية" وقد خوَّلت القوانين التي صدرت عامي ١٩٢٣ – ١٩٢٤ سلطات واسعة لحكام المقاطعات على هذه الصحافة "الحرية".

وفي ألمانيا ألغت الحكومة الاشتراكية الوطنية الصحف الاشتراكية والشيوعية وطردت اليهود وغير الآريين من الصحف وأحلت محلهم من كانوا يدينون بالولاء لجوبلز وزير الدعاية. وبعد مضي عام واحد على النظام الديكتاتوري تقلص عدد الصحف اليومية الألمانية من ٢.٧٠٠ إلى ١.٢٠٠ كما تقلص عدد الصحفيين والعمال والموظفين والمشتغلين بالصحافة من ١٩.٠٠٠ إلى ٥.٢٠٠.

وفي روسيا كان النظام القيصري في مستهل القرن يفرض سيطرته الديكتاتورية على الصحافة بمختلف وسائل الضغط مما سبب انتشار عدد كبير من الصحف السرية، ثم طرأت في عام ١٩٠٥ فترة قصيرة من الحرية النسبية..

وعمدت ثورة ١٩١٧ إلى زيادة الصحف الاشتراكية وإلى القضاء على الصحف الملكية ثم قضى التشريع الذي صدر عام ١٩١٨ قضاء مبرما على الصحف البورجوازية ثم قضى بعد ذلك بستة أشهر على الصحف الاشتراكية المعارضة.

تقدم التضامن المهني.

في الفترة بين الحربين أي في المرحلة التي بدأ العالم يستعيد أنفاسه بالتدريج من أثر التقلبات التي عاناها من الحرب الأولى، وكان ما يزال بعيدا عن التنبؤ بوقوع الثانية عادت الصحف الباريسية الكبرى إلى تنافسها الشديد في المجال التجاري كما استأنفت صحف الرأي صراعها في المجال السياسي.

وكان جميع مديري الصحف قد أصبحوا أعضاء في نقابة الصحف الباريسية التي تأسست عام ١٨٨٢ وإن كان ذلك لا يعني أن التضامن بينهم كان تضامنا وثيقا، ثم اتحدت هذه النقابات نفسها بتجمعات أخرى داخل اللجنة العامة لرابطات الصحافة الفرنسية. ولم يعد من مهمة هذه الهيئات مواجهة الأخطار التي زالت بل كان الهدف من إنشائها الدفاع عن النظام الجمهوري الذي لم تكن أقدامه قد ثبتت بعد.

ولكن سرعان ما لحق الأزمة الاقتصادية بالمشروعات الصحفية وأزعج مديري الصحف ارتفاع أسعار الورق بصفة خاصة. وفي عام ١٩٢٠ عادت نقابة الصحف الباريسية إلى الوجود برئاسة جين ديبوي مدير جريدة "بوتي بارزيان" وضمت جميع الصحف بما في ذلك صحافة الرأي. ولما كانت الأزمة شاملة وكانت تهدد الصحافة بأكملها فقد تجمعت الصحافة الأسبوعية في المناطق والأقاليم داخل نقابات وتألف منها عام ١٩٢٣ الاتحاد القومي للصحف الفرنسية تحت رئاسة هنري سيمون مدير "إيكودي باري".

وأخذ الاتحاد على عاتقه إيجاد حلول للمشاكل ذات الطابع المشترك كمشاكل الحصول على الورق ومشاكل النقل والأجور وما إليها، فألف لجنة خاصة لتوفير الورق كما ألف في داخل كل نقابة لجنة فنية ترعى كل المسائل المتصلة بنقابات الصحفيين وموظفي الصحف وعمالها..

وفي عام ١٩٣٧ عقد الاتحاد اتفاقا مع المكتب الفرنسي لورق الصحف، كان من مميزاته القضاء على التفرقة بين الصحف إذ كان كبار المستهلكين من أصحاب الصحف حتى ذلك الوقت مميزين جداً على صغارهم.

ثم جد نزاع ذو طابع جديد كل الجدة كان حافزا لوضع نظام لم تعهده الصحافة من قبل ونعني به مسألة جريدة "لافي دي بيبيل". ذلك أن أحد تجار العطور الأثرياء وهو مسيو كوتي أسس هذه الجريدة وفكر في بيعها بنصف ثمن الصحف الأخرى في سبيل ترويجها.

وناضله الاتحاد نضالا صريحا وخاصمه أمام القضاء ولكن المدعى عليه كان قد عول كثيرا على ملايينه ولكنه اضطر إلى التخلي عن جريدته أثر فداحة الخسائر التي منى بها..

وجدير بالتسجيل أنه منذ تلك الفترة ومديرو المؤسسات الصحفية لا يقدرون على السماح لأنفسهم باتخاذ قرارات تتعارض والتقاليد

المهنية، وكذلك كان الحال فيما يتعلق بالعلاقات بين المديرين والمحررين.

وظلت المنافسات وحدها تلعب دورها وكانت تقوم في بعض الأحيان منازعات حول استخدام المحررين المشهورين وكبار المخبرين الذين كانوا قد عرفوا كيف يسيطرون على عقول الجماهير وذلك عن طريق إغرائهم بزيادة مرتباتهم، وقد تنبه بعض مديري هذه "المنشآت" الصحفية الكبيرة لمدى الفائدة التي قد تعود عليهم من وراء عقد اتفاق ودي لوقف تيار هذه المنافسة الباهظة الثمن؛ فقرروا باتفاق فيما بينهم عدم قبول توظيف أي محرر في المستقبل ما لم يتمكن من تقديم ما يثبت أن رئيس تحريره السابق قد استغنى عن خدماته.. ولم يعد من المباح تغيير "الدار" إلا بإذن من صاحب العمل "وكان ذلك مثلا للصحفيين في فوائد التضامن المهني".

وأما عمال المطابع فقد كانوا منذ أمد طويل متحدين اتحادا قوية وقد طالبت نقابتهم بعد عام واحد من إعلان الهدنة بزيادة الأجور (خمسة فرنكات يوميا) ورفضت الزيادة "لعدم إمكان النظر فيها إلا بشرط رفع سعر الصحف".

وتقرر الإضراب في ١٠ نوفمبر ١٩١٩ وتعاونت خمسون جريدة لإظهار صحيفة.. "لابريس دوباري" التي خصصت العدد الأول منها لذكرى توقيع الهدنة. وفي هذا العدد ظهرت العناوين التالية: زيارة لمدينة

الهدنة – مرور عام على فرنسا بعد استرداد الألزاس– لندن تستقبل بوانكاريه استقبالا منقطع النظير – تعطل غالبية مصانع الضواحي أمس لعدم وجود الفحم– إضراب المحال الكبرى– تم أمس رفع صفارات الإنذار من فوق أبراج كنيسة نوتردام..

ولم يشارك الصحفيون على أي نحو في هذه الحركة التي كانت لا تعنيهم وكانوا هم أنفسهم غير منضمين إلى منظمات مهنية.. وكان بعض الصحفيين قد انضموا إلى جمعيات نقابية مهنية هدفها كما نصت عليه لائحة إحداها هو "إيجاد العلاقات المتبادلة وتأكيد روابط الزمالة"، ولم يكن تكتلهم يهدف إلى تكوين جماعة تناهض أي فكرة أو أي منظمة، ولكنه اتحاد أخوي مسالم.. وأخيرا كانت هذه المنظمات "تحظر كل مناقشة سياسية أو دينية في الاجتماعات"

وكان أقدم هذه الجمعيات "الاتحاد النقابي المهني للصحفيين الجمهوريين الفرنسيين" الذي تأسس في ٩ ابريل ١٨٨١ وكانت هناك رابطة لكل فرع من فروع التخصص المهنية الصحفية ثم انضمت الرابطات الرئيسية منها لتكوين "اللجنة العامة لرابطات الصحافة الفرنسية" وهي التي عيَّنها وزير التجارة لتكون اللجنة العليا للصحافة في المعرض الذي أقيم عام ١٩٠٠..

وكان الصحفيون الذين ينضمون إلى هذه الجمعيات في مستهل هذا القرن وحتى وقوع الحرب العالمية الأولى يشتركون فيها لتناول وجبة

العشاء من وقت لآخر مع زملائهم (بسعر لا تزيد تكاليفه عن ستة فرنكات) ولكي يجدوا ما يسد فراغهم عند الحاجة، ولم يفكروا إطلاقا في التكتل للحصول على شروط أفضل للعمل أو لتحسين أحوال أعضاء المهنة.

ولكن سرعان ما تغيَّر الأمر عندما تضافر مديرو الصحف وتجمعوا في رابطة كما عرفنا وكانوا يجيبون على كل طلب أو التماس بعبارة: "هذا هو الموجود" ولما كان "باب النجار مخلعا" على حد تعبير المثل الشائع، لم يكن للصحفيين أي منبر يعرضون عليه مطالبهم..

وعم الاستياء في سرعة مما جعل نقابة الصحفيين التي أسسها جورج بوردون عام ١٩١٨ تصادف نجاحا مضطردا إذ انضم إليها ١٢٠٠ عضو عام ١٩٢٧ وزاد عددهم إلى ١٨٠٠ عضو عام ١٩٣٤. وفيما يلي ما كان عليه نص ميثاق الصحفيين المنضمين للنقابة:

"إن كل صحفي جدير باسمه ف "مين بان" يتحمل مسئولية كل كتاباته حتى ولو كانت غير موقعة باسمه، وأن يعتبر الافتراء والتشهير والاتهام بغير دليل من أكبر أخطاء المهنة ولا يقبل إلا المهمات اللائقة بشرف المهنة ويمتنع عن اتخاذ أي لقب أو أية صفة وهمية في سبيل الحصول على الأنباء ولا يتقاضى مالا من خدمة عامة أو من مؤسسة أهلية حيث يمكن استغلال صفته الصحفية أو نفوذه أو علاقاته لصالح هذه الهيئات، ولا يوقع باسمه مقالات لها صفة إعلانية بحتة سواء

أكانت تجارية أو مالية ولا ينتحل أي قول ولا يلتمس مكان زميله ولا يسعى إلى عزله مقترحا أن يحل محله بشروط أدنى ويحافظ على سر المهنة ولا يسئ إطلاقا استخدام حرية الصحافة في هدف مغرض".

ومما يجدر التنويه به قانون ٢٩ مارس ١٩٣٥ المتضمن في الجزء الأول من الباب الثاني من مجموعة قانون العمل، إذ نص للمرة الأولى في التاريخ على تحديد دستور الصحفي المحترف، فتضمن تعريفا لهذا التعبير ومدة الإنذار في حالة تحرير العقد والمكافأة في حالة الاستغناء وإلغاء العقد فورا في حالة تغيير الصحيفة لاتجاهها والأجازة السنوية بالأجر الكامل وحمل بطاقة شخصية صحفية وحسب لكل شيء حسابه ونظمه تنظيما!..

وقامت النقابة بطبيعة الحال بدور مهم في سبيل إعداد هذا التشريع، أما الصحفيون البرلمانيون الذين كانوا في حالة تؤهلهم لمعرفة وسائل تقصير الإجراءات والإسراع بها فقد أجروا اللازم وتمت الموافقة على القانون في أقصر مدة ممكنة، وكان هناك صحفيون مرخص لهم بدخول مجلس الشيوخ فتمكنوا من الحصول على موافقة المجلس في اليوم التالي..

وجدير بالذكر أن تصرفات النقابات الصحفية والاتحاد العام من حيث الروح الجماعية كانت دقيقة إلى حد لم يكن معهودا إلى ذلك الحين؛ فكانت العلاقات بين الأجراء وأصحاب العمل سليمة تماما

والواجبات والالتزامات مرعية تمام المراعاة، وعند ظهور أي خلاف كانت الوسيلة الوحيدة لتسويته هي الرجوع إلى نص القانون، ولذلك كانت الصحافة الصناعة الوحيدة التي لم يضطرب نشاطها أثناء الفترات الحرجة من عام ١٩٣٦..

هذا وقد رأينا أن الصحافة في تقدمها في كل البلاد كانت منذ أمد طويل تتبع طريقا يكاد يتشابه فيها جميعا على وجه التقريب، ولذلك لم يكن من الغريب تحقيق فكرة هيئة دولية للصحافة في وقت قصير؛ ففي عام ١٨٩٦ اجتمع ممثلو ثلاثمائة صحيفة من كل البلاد لعقد مؤتمر دولي في بودابست، ووافق المؤتمر على اللائحة الأساسية في جو من الحماس لتسجيل "فجر عهد جديد"..

وفي المؤتمر الذي عقد عام ١٨٠٠ في باريس ذكر رئيس المكتب المركزي الدولي مسيو غليوم سنجر برنامج الاتحاد الدولي لاتحادات الصحافة فقال:

"لقد عقدنا العزم على تأليف هيئة دولية كبرى تكون بمثابة صليب أحمر أدبي وتقوم على الاحترام المتبادل وعلى الروابط الوثيقة التي تؤلف بينها مصالحنا المهنية المشتركة.. الأمر الذي لا يستدعي بحال من الأحوال التضحية بالعقيدة الثابتة في حب الوطن".

وفي عام ١٩٢٦ تأسس الاتحاد الدولي للصحفيين، وكان يضم خمسة وعشرين اتحادا. وكان كل اتحاد من هذه الاتحادات يعترف ضمنا عند انضوائه تحت لواء الاتحاد العام بمبادئ تلك المؤسسة النقابية..

وفي سنة ١٩٣١ افتتحت في لاهاي محكمة الشرف الدولية وتتألف هيئة المحكمة من صحفيين محترفين.. ثم توالت الاجتماعات الدولية مرة في جنيف في مقر عصبة الأمم ومرة في كوبنهاجن عام ١٩٣٢ وأخرى في مدريد عام ١٩٣٣ ونوقشت في هذه الاجتماعات وسائل محاربة الأنباء الكاذبة ووسائل تنمية المعرفة المتبادلة بين الشعوب عن طريق استكمال وسائل الإعلام..

وفي العام نفسه اجتمعت في بودابست اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصحفيين واتخذت قرارا فضحت فيه المحاولات العدوانية التي قامت بها الحكومة الألمانية ضد حرية الصحافة ووجهت اللوم إلى اتحاد الصحافة الألمانية الذي لم يقم بأي عمل لمعارضة مثل هذه الإجراءات أو على الأقل لعدم الموافقة عليها.

الصحيفة المتكلمة:

في اليوم الخامس من نوفمبر عام ١٨٩٨ ألقى دوكريتيت باللاسلكي رسالة من برج إيفل موجهة إلى البانثيون.. وكانت معجزة حقا.. ولكن كان لابد من الانتظار عدة سنوات أخرى حتى يمكن وضع هذا الكشف موضع التنفيذ.

وبعد خمس وعشرين سنة أي في عام ١٩٢٣ فكر "موريس بريفا" الروائي والصحفي في الاستعانة بالتلغراف اللاسلكي في إنشاء جهاز للأخبار الشفوية، وقد أطلق عليه اسم "الجريدة المتكلمة".. والتمس من الحكومة التصريح له بأن يلحق بالمحطة العسكرية في برج إيفل جهازا صحفيا، ودام انتظاره لهذا الترخيص مدة طويلة لأن السلطات لم تدرك بوضوح أهمية الاقتراح..

وما أن تمت الموافقة الرسمية في عام ١٩٢٤ حتى شيدت على الركن الشمالي من برج إيفل حجرة ركب فيها ميكروفونا، وبدأت الجريدة المتكلمة العمل يوميا.. وكان نصرا مبينا فقد تهافت رجال العصر من الحائزين على الجوائز الأدبية والحاصلين على الرتب الرياضية والسياسيين وغيرهم على ذلك الميكروفون المتواضع المركب في البرج. أما المصروفات والإيجار ومرتبات المحررين (التي لم تكن مرتفعة) فكانت تدفع من مالية جمعية أسسها "موريس بريفا" تحت اسم "أصدقاء برج إيفل". ثم ساهمت إدارة البريد والتليفون والتلغراف في إعانة الجريدة المتكلمة تمهيدا لاحتكارها في المستقبل.

وبعد ذلك اختلف "موريس بريفا" مع الإدارة المذكورة لأنه كان يود الاحتفاظ بحريته المطلقة واضطرت جماعة "الأصدقاء" إلى التخلي عن مكانها "للاتحاد القومي لبرج إيفل".. وهجرت الحجرة التي أقيمت في أعلى البرج، وانتقلت الجريدة المتكلمة إلى السراي الكبرى بالشانزليزيه

تحت إدارة جورج ديلامار وبقيت هناك من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣٦.

ويبدو أن جورج ماندل كان أول من أدرك خطورة هذه الإدارة من الناحية السياسية وأهمية إخضاعها للحكومة، ولم يكن يتحرج من دعوة محرري الجريدة المتكلمة إلى مكتبه بوزارة البريد والبرق والتليفون لإرشادهم وتزويدهم بالتعليمات وتوجيه اللوم إليهم إذا اقتضى الأمر..

وقد أخذت إذاعات "راديو باريس" منذ عام ١٩٢٧ صورة الجريدة.. ويرجع الفضل في ذلك إلى بيتيتو- كارتلييه.. وكانت أبواب الجريدة منتظمة ومرتبة ويكمل كل منها الآخر على وجه السرعة..

ضربت طبول الحرس لحنا مميزا يطبع في ذاكرة المستمعين في ذلك الحين جريدة حقيقية متنوعة الأبواب يقوم فيها كل محرر ومستحدث بباب خاص، وتعد الجريدة المقروءة التي تقدمها الإذاعة الفرنسية الآن صورة مصغرة لما كان يسمى بجريدة الإذاعة الفرنسية رد ولم تبق التجديدات من أبواب الجريدة القديمة إلا بابا واحدا هو "رسالة الأقاليم" الذي ابتدعه دلتيل- كلوزو في عام ١٩٢٨..

وكان في مقدور المستمعين حتى عام ١٩٣٩ الإنصات لمحطات الإذاعة الأهلية فوق التي تشرف عليها الدولة مثل: راديو سيتي، وإيل دوفرانس، وبوست باريزيان، وراديو ترانت ست، هذا عدا المحطات

الإقليمية التي لا حصر لها؛ فكان أمام المستمع فرصة كبيرة للاختيار بينها..

وجدير بالذكر أن هذه الإذاعات بلغت في الواقع مرتبة الصحف الحقيقية بأنبائها وتعليقاتها ومقالاتها الدعائية وأبوابها المسرحية وأخبارها الرياضية والإعلانات، وعندئذ أخذ الخوف ينتاب مديري الصحف من خطر منافستها لصحفهم وحاولوا التدخل كي يجعلوا أخبار الإذاعات موجزة، أو يؤخروا موعد النشرات الإخبارية حتى تصدر صحفهم..

الفصل التاسع

خلال حرب ١٩٣٩ـ ١٩٤٥

ها نحن نعود مرة أخرى إلى الحديث من جديد عن الصحافة خلال فترة مؤلمة من فترات الحرب فمنذ سبتمبر سنة ١٩٣٩ عادت الرقابة إلى الوجود وخضعت الصحافة من جديد للحجر الذي فرضته عليها السلطات المدنية والحرية.. وقد نص المرسوم بقانون الذي استصدرته حكومة دلادييه في ٢٤ مايو ١٩٤٠ في المادة الأولى منه على أنه "خلال أعمال العدوان يتحتم إصدار جريدة يومية أو دورية الحصول على ترخيص يمنحه وزير الداخلية ووزير العدل ووزير المالية"..

ومنذ توقيع الهدنة التي فاجأت البلاد في قسوة في يونيو ١٩٤٠ بدأت بعض صحف باريس وبعض صحف الأقاليم المحتلة في العودة إلى العمل رويدا رويدا، وفي الظهور من جديد، وكان من الطبيعي أن تكون خاضعة مطيعة للسلطات العسكرية الألمانية ولما تفرضه من رقابة وتنشر أوامرها وتخضع لها ما يتبقى عندها من أنباء.

وفوق ذلك كان ممثلو الصحف الباريسية يدعون إلى مؤتمرات صحفية في السفارة الألمانية حيث كانوا يزودون بالتعليقات التي ترمي إلى استكمال مهمة مكتب الدعاية الألماني، وكانت تقدم إليهم بالشطائر والنبيذ الفاخر طبقا للطريقة التقليدية في لف اليد الحديدية في قفازات من حرير..

ولم تكن الصحافة في المنطقة غير المحتلة تتمتع بحرية تزيد على ذلك كثيرا، وكان الفارق الوحيد هو سهر حكومة فيشي على ألا يظهر في

الصحف الفرنسية ما يسيء إلى الفاتحين.. ولكن هذه الحكومة كانت ترغب في الوقت نفسه في إيهام المحيطين بها والفرنسيين القاطنين في المنطقة التي كانت تسمى بالمنطقة الحرة أنها ليست مستعبدة بالدرجة التي كان عليها الخاضعون للاحتلال في باريس والمناطق الأخرى، ولذلك كان على الحكومة أن تراقب أيضاً الصحافة الواردة من المناطق المحتلة ومن العاصمة بصفة خاصة..

ومن ثم قام بعض الصحفيين بصفة غير رسمية طبعا، بمهمة البقاء في باريس والاتصال بزملائهم لإرشادهم إلى الحدود التي يكتبون فيها حتى لا يتخطوا المدى الذي قد يتعارض مع المناورات الحرجة يقوم بها رجال فيشي. وكانت الصحف الباريسية التي لا تراعي هذه التوصيات تصادر على خطوط الهدنة ولا يسمح لها بالدخول إلى المنطقة.

وفي الوقت الذي تم فيه نزول القوات الفرنسية في إفريقيا في (نوفمبر ١٩٤٢) وامتد فيه الاحتلال حتى شمل فرنسا بأسرها توحدت الرقابة على الصحف في البلاد كلها بحيث أصبحت جميع مكاتب الرقابة التي ظلت فرنسية حتى ذلك الحين تحت إمرة موظف ألماني.

ولم يكن الفرنسيون ليقنعوا بوسائل الإعلام المشتبه فيها التي كانت مصدرا للصحافة في بلادهم فتحولوا في الحال لاستقاء الإخبار من الإذاعات الأجنبية، وكان الاستماع لهذه المحطات ممنوعا بصفة رسمية، ولكن عددا كبيرا من الفرنسيين كانوا يخالفون هذا الأمر

ويواظبون على سماع جميع نشرات الأخبار المذاعة من لندن ونيويورك وسويسرا؛ فكانت العبارات الروحية: "هنا لندن، فرنسيون يتحدثون إلى فرنسيين" لا تغيب عن ذاكرة كثير من المستمعين الذين امتنعوا خلال أربع سنوات عن قراءة الصحف..

وكانت موجات من الطائرات تمر بين الفينة والفينة لتمطر المنطقة بسيل من منشورات الدعاية الإنجليزية أو الأمريكية.. ثم انتظمت المقاومة السرية شيئا فشيئا في فرنسا، وكان من أسلحتها الصحافة التي كانت تحرر وتطبع وتوزيع وتقرأ في الخفاء.. وقد بلغ المطبوع من هذه الصحف في بعض الأحيان مائة ألف نسخة شهريا، ويقدر عدد قرائها في نهاية عام **١٩٤٣** بمليون ونصف مليون فرنسيا كانوا يتبادلونها تحت المعاطف..

وعلى قدر زيادة الأمل في قرب ساعة التحرير أخذت الصحافة السرية تزداد قوة، وتألف لها في سبتمبر **١٩٤٣** اتحاد بات يعمل في اتفاق مع المجلس القومي للمقاومة، وضم في أبريل من عام **١٩٤٤** ثلاث عشرة صحيفة سرية..

ومنذ ١٨ أغسطس وهو اليوم السابق لثورة الشعب الفرنسي على الاحتلال لم تظهر صحيفة واحدة في العاصمة الفرنسية، وكان المحررون قد تقاضوا مكافآتهم عن الخدمة السابقة بواقع مرتب ثلاثة أشهر. وفي مساء يوم ١٩ توجه صحفيو ما قبل الحرب إلى دور الصحف القديمة

ولكن حدثت غارة أعاقتهم عن مواصلة العمل، كما كانت مصفحات تيجر قد توجهت إلى حي الصحافة..

وفي اليوم التالي الموافق ٢٠ أغسطس أخذ الصحفيون طريقهم إلى شارع مونمارتر بينما كانت معارك الشوارع آخذة في الشدة على الرغم من الهدنة المزعومة، وحررت في المساء بعض الصحف، ولكن انقطاع التيار الكهربائي وانعدام المواصلات ووجود عقبات فنية أخرى حالت دون خروجها من المطابع وبقيت في صورة سلخ. وقد ظهرت مع ذلك في يوم الاثنين ٢١ أغسطس في فترة بعد الظهر أعداد من الصحف الممنوعة منذ ١٩٣٩ ومنذ ١٩٤٠ أو التي اختفت بعد ذلك.

"وفي يوم ٢٢ أغسطس ظهرت الصحف علانية عند التحصينات في أيدي الثوار الوطنيين، وقد لاحظ جمهور القراء والدهشة تملؤهم أن عددا من رؤساء التحرير والمحررين حلا لهم توقيع مقالاتهم تحت سمع الألمان الذين كانوا لا يزالون مسيطرين على باريس، وذلك بإضافة أسمائهم الحقيقية إلى الأسماء المستعارة التي انتحلوها خلال المقاومة السرية، وتعد هذه الفترة بمثابة العصر الذهبي للصحافة الفرنسية. ثم توجه الصحفيون في جماعات إلى دور الصحف ومكاتبها ومصانعها واحتلوها دون استئذان.."[٤٦].

---

(٤٦) نوبل جاكمار: أربع سنوات من تاريخ الصحافة الفرنسية..

الفصل العاشر

صحافة الجمهورية الرابعة

ظهر في ٢٦ أغسطس من عام ١٩٤٤ غداة تحرير باريس منشور لتنظيم الصحافة، وقد اهتمت الحكومة المؤقتة كل الاهتمام بمنع الصحف من أن تستغل للمآرب الشخصية، ولذلك حتمت نشر أسماء مديري الصحف، واشترطت ألا يكونوا من التجار أو رجال الصناعة. كما اشترطت أن يكون أصحاب الصحف والمساهمون فيها وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون والممولون من الفرنسيين، ومنعت منعا باتا إخفاء كل ما له صفة الإعلان وحرمت قبول مساعدات من دول أجنبية وكتابة الإعلانات المالية في صيغة أخبار.. ويعتبر القرار الصادر في ٢٠ أغسطس والقانون الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٤ بمثابة الخطوات الأولى لما سمي "بالتطهير"..

المادة الأولى– محظور في الحال والمستقبل نشر:

١– كل صحيفة أو دورية ظهرت بعد ٢٥ يونيو ١٩٤٠.

٢– كل صحيفة أو دورية كانت موجودة قبل ٢٥ يونيو ١٩٤٠ واستمرت في الظهور أكثر من خمسة عشر يوما بعد إعلان الهدنة في الأراضي التي كانت تتكون منها المنطقة الشمالية خلال أيام احتلال الأعداء للبلاد، وكذلك تلك التي استمرت في الظهور أكثر من خمسة عشر يوما بعد ١١ نوفمبر ١٩٤٢ في أراضي المنطقة الجنوبية.

المادة الثالثة: يسري التحريم على استخدام الأسماء القديمة، ويحرم كذلك على أصحاب هذه الصحف ووكلائها ورؤساء تحريرها

وأعضاء مجالس رقابتها استخدام مبانيها وأدواتها وكل ما عدا ذلك من وسائل تدخل في تكوين المنشأة..

المادة الثامنة: ابتداء من أول يوليو ١٩٤٥ يحرم على كل صحفي محترف، المساهمة على أي نحو من الأنحاء في نشر أي صحيفة أو دورية سواء أكانت مطبوعة أو مذاعة أو الاشتراك في نشاط أي وكالة أنباء إلا إذا كان حاصلا على بطاقة صحفية جديدة..

وقد صدرت مواد تكميلية للقانون في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٤ على هذا النحو:

المادة الأولى: يعهد بالممتلكات المعينة في قانون ٣٠ سبتمبر إلى مصلحة الأملاك والتسجيل..

ثم توالت القوانين والمراسيم والأوامر؛ ففي ٧ يناير سنة ١٩٤٥ أنشئت اللجنة الاستشارية للصحافة وعهد إليها بإبداء الرأي في حصص الورق وكمية المطبوع وشروط التوزيع وفي تقليل حجم الصحيفة أو زيادته. وفي ١٧ فبراير حرم على نحو بات استخدام أسماء الصحف المغلقة..

وتعقب القانون الصادر في ٥ مايو ١٩٤٥ المؤسسات الصحفية ودور النشر والإعلام والإعلان المتهمة بالتعاون مع الأعداء؛ فعرفها وأحصى بالتفصيل الدقيق ما قامت به من أعمال تدخل في حدود هذه

الجريمة، كما حدد بدقة وسائل القمع، وكانت عقوبة هذا العمل هي الحل ومصادرة الأموال لصالح الدولة..

وفي ١٥ يونيو ١٩٤٥ ألغيت الرقابة السابقة للنشر. والواقع أن هذه القوانين على أهميتها كانت تنسحب على ماضي الصحافة الفرنسية أكثر مما تنسحب على مستقبلها. ومن ثم بدت الحاجة لتشريع جديد كامل، وهو ما تناوله القانون الصادر في ١١ مايو ١٩٤٦.. فقد نظم هذا القانون قواعد نقل ملكية المؤسسات الصحفية التي مارست نشاطها أثناء الاحتلال إلى الدولة.. ونص الباب الثالث من القانون المذكور على إنشاء مجلس أعلى للمؤسسات الصحفية..

والحق أن الحكومات المتعاقبة التي سنت هذه القوانين وعرضتها أو لم تعرضها على البرلمانات (المؤقتة أو غير المؤقتة) كانت تستجيب لأمرين: أولهما القضاء على الصحف التي ظلت طوال أربع سنوات منبرا لنشر دعاية العدو، وثانيهما تهيئة سبل العيش للذين لاقوا الصعوبات في القيام بالخطوات الأولى خلال العمل السري فاستحقوا بذلك أن يحتلوا مكان أولئك الذين اختفوا..

وكان لا بد لهذه الإجراءات من أن تتخذ حتى لا تعود الصحافة الجديدة فتقع تحت سيطرة ممثلي الدوائر المالية الذين طالما أفادوا في ظل الجمهورية الثالثة، وكانت هذه نظرية حكومات اليسار التي كانت تسيطر على الحكم حينذاك، ولكن معارضيهم من السياسيين ردوا على

هذه النظرية بأن الأمر قد تعدى مجال القانون إلى مجال الاستبداد، وأن مبدأ رجعية القوانين الجنائية مبدأ غير عادل، وأن المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية مسألة مستحدثة جديرة بالمناقشة وأن الهدف من وراء هذه السياسة كلها هو تأميم الصحافة..

وقد عقد اتحاد الصحافة[٤٧] في أكتوبر ١٩٤٤ مؤتمراً عاماً في جو من الحماس. وقررت الجمعية العمومية بالإجماع ضرورة "اتخاذ إجراءات في أقرب فرصة للحيلولة دون السماح لأي جماعة من الرأسماليين أيا كانت أن تعرض للخطر كيان الصحافة الوطنية ولضمان توفير الأمكنة والأدوات التي تحتاج إليها هذه الصحافة".

وحلت كتلة الصحف الفرنسية (التي سميت فيما بعد باسم مساجيري فرانسيز دولابريس) محل (مساجيري هاشيت) وقامت وكالة فرانس بريس (وكالة فرنسا للأنباء) بتداول الأنباء الطيب منها والسيئ..

وظهرت الصعوبات المادية مع مطلع عام ١٩٤٥ واشتدت أزمة الورق؛ فكانت جملة المستهلك منه في فبراير ٢.٩٠٠ طنا بدلا من ٤٠.٠٠٠ طنا كانت تستهلك شهريا عام ١٩٣٨.. وقد عمدت

---

(٤٧) اتحاد الصحافة السرية وكان يضم خمس نقابات تمثل أكبر مجموعة للصحف الفرنسية. وقد أسس جماعة من مديري الصحف رابطة الصحافة المستقلة لينضم إليها كل من لا يرغب في الانضواء تحت لواء الاتحاد القومي للصحافة..

الحكومة إلى تخفيض حجم الصحف إلى النصف مع تخفيض سعر النسخة من فرنكين إلى فرنك ونصف فرنك..

ثم عاد الورق إلى الظهور قليلا، ولكن مديري الصحف لم يستطيعوا الحصول على الكميات الكافية بالسعر الرسمي فكانوا يدفعون من ٨٠ إلى ١٠٠ فرنكا للكيلو بدلا من ٤٠ فرنكا، كما كانوا يدفعون في ديسمبر..

وشنت الصحافة حملة ضد إساءة استخدام السلطة، ودعا اتحاد الصحافة إلى عقد مؤتمر في يومي ٢١ و٢٢ أغسطس وعلم المؤتمرون بمزيد من الارتياح أن الوزير لن يكون بعد ذلك الحكم الوحيد في منح أو رفض الترخيص للصحيفة وسيكون للاتحاد رأيه في هذا الشأن.

وفي عام ١٩٤٦ احتج البعض من فوق منبر الجمعية الوطنية على طريقة منح التراخيص في حين أن الوزير كان قد منح أكثر من مائتي ترخيص خلال عدة أسابيع، ولكن قلة الورق دعت وزيراً آخر إلى إلغاء تراخيص حوالي عشر صحف لأنها تخطت الكميات المخصصة لها من الورق بأكثر من خمسين في المائة.

وينبغي أن نذكر أن مجرد الحصول على ترخيص بالصدور لم يكن وحده يكفي لأن يهب الصحيفة حياة رغدة.. فقد تضاعفت أسعار الورق وزادت أعباء الحياة الاجتماعية زيادة ملحوظة وارتفعت أثمان الطباعة ارتفاعاً كبيراً وتضاءلت حصيلة الإعلان تبعا لهبوط الحالة الاقتصادية،

وكان من نتيجة رفع سعر الجريدة ذات الأربع صفحات إلى أربعة فرنكات، أن قلت المبيعات بنسبة ٥%..

وفي يناير سنة ١٩٤٧ سقطت أكثر من ثلاثين صحيفة وزادت إضرابات العمال في خطورة الموقف فاختفت خلال شهري أبريل ومايو حوالي أربعين صحيفة..

وفي عام ١٩٤٨ استمرت موجة الارتفاع في أسعار الورق والأجور والتوكيلات وفي سعر البيع، الأمر الذي ترتب عليه فقدان عدد من القراء لأن نمو صحافة الأقاليم كان يؤثر بشكل ملحوظ في نشاط الصحف الباريسية.

وأما المشكلة الأخرى التي ما فتئت ماثلة أمام السلطات فهي تصفية ممتلكات وديون الصحف التي ظهرت خلال فترة الاحتلال، وكان الاهتمام بهذه المسألة قد بدأ حتى قبل أن يتم التحرير ووضعت التنظيمات السرية مشروعا في هذا الصدد.

وقد حددت النشرة المسماة "كاييه بلو – الكراسة الزرقاء" التي وزعتها في مستهل عام ١٩٤٤ السكرتارية السرية العامة للإعلام، الإجراءات التي ستتخذ لإنشاء صحافة جديدة خلال اللحظات الأولى للتحرير..

وقد مكنت من هذه الإجراءات تلك القوانين المختلفة التي سنتها الحكومة المؤقتة في بادئ الأمر في الجزائر ثم بعد ذلك عند استقرارها في باريس، وسمحت بنقل ملكية المنشآت الصحفية القديمة لصالح المؤسسات الجديدة.

على أن هذه العملية لم تسر في طريقها دون أن تثير صعوبات كبيرة حاول وضع حد لها ذلك القانون الصادر في ١١ مايو ١٩٤٦ ولم تتم الموافقة على هذا القانون إلا بعد مضي ثلاثة أيام في نقاش عنيف. ويؤكد القانون مبدأ زوال الصحف التي كانت موجودة قبل الحرب ثم وضعت نفسها تحت تصرف العدو.. واستولت الدولة على ممتلكات هذه الصحف بشرط تعويض أصحابها غير المدينين بهذه التهمة، وبشرط أن تبيع هذه الممتلكات على آجال قصيرة أو طويلة للذين يستخدمونها.. "وهنا يمكن القول أن قانون ١١ مايو ١٩٤٦ ضرب من التأميم"[٤٨].

أما الرد على النقد الذي يمكن أن يوجه إلى القانون فهو أن المشرع حين وضعه رغب في تنظيم مرحلة الانتقال بين الماضي والمستقبل دون إيجاد نوع من الاحتكار لحرية الرأي والتعبير.. هذا وقد تم إعداد كثير من مشروعات القوانين الخاصة بالصحافة، ولكن نظرا لأنه لم تتم المصادقة بعد على أي من هذه المشروعات وبالتالي لم يدخل

([٤٨]) ريمون ميليه (لوموند).

أحدها كما نقول في ذمة التاريخ، الذي نعني به ونسجله في هذا الكتاب، فمن العبث أن نتناولها بالتعليق..

غير أنه يمكننا القول أن هذه المشروعات المختلفة كانت تهتم كبير الاهتمام بمنع الصحافة الفرنسية من أن تخدم المصالح المالية الخاصة أو الأجنبية ومن أن تحيد عن جادة الصواب أو تسيء استخدام الحرية. وسوف يكشف لنا المستقبل عن مدى النجاح الذي يستحقق في محاولة التوفيق بين هذه الرغبة الملحة في تدعيم المثل وبين الصعوبات المادية التي تواجه وتصارع المؤسسات الصحفية الحديثة..

وفي انتظار صدور التشريع الذي سيحل محل التشريع المؤقت عهد إلى الدولة في إدارة أموال وممتلكات الصحف القديمة، ثم نص قانون ١١ مايو على إنشاء الشركة الأهلية للمؤسسات الصحفية لإدارتها، وقامت هذه الشركة بالعمل على نقل وتحويل الممتلكات إلى المؤسسات التي تستخدمها، ولكنها لم تستطع عمل شيء بصفة نهائية قبل أن تتم الموافقة على القانون.

والواقع أن الصحافة الفرنسية في عام ١٩٤٨ كانت في حالة احتضار للأسباب الآتية:

في عام ١٩٤٨ زادت أجور نقل الورق والصحف والجرائد غير المباعة (المرتجعة) بالسكك الحديدية أربعة وعشرين مرة عما كانت عليه في سنة ١٩٤٠ وزادت الأجور والالتزامات الاجتماعية إحدى عشرة مرة

عما كانت عليه في ١٩٤٠، وذلك من خلال "الإكراميات" وساعات العمل الإضافية.

وزاد سعر لفات الورق اثنتي عشرة مرة في عام ١٩٤٨ عن عام ١٩٤٠ وأصبح إخراج جريدة يومية تطبع ٨٠.٠٠٠ نسخة من أربع صفحات يزيد في التكاليف ثلاثين مرة في عام ١٩٤٨ عن عام ١٩٤٠ بينما كان يطبع نفس العدد منها في ست صفحات. وأصبحت الجريدة اليومية تباع بسعر يزيد ست عشرة مرة عما قبل؛ فبات سعرها ثمانية فرنكات بدلا من نصف فرنك. وقلت حصيلة الإعلانات على أثر قانون حكومة فيشي بمنع الإعلان عن المستحضرات الطبية وبعض أنواع السيارات بنسبة ٨٠% عما كانت عليه في سنة ١٩٤٠ والمعروف أن حصيلة الإعلان تؤلف نصف ميزانية الجريدة على الأقل.

وكانت هذه هي الأسعار الرسمية، وكان على الصحافة ليس مجرد قبولها فحسب بل وعقد اتفاقات أخرى باهظة الثمن مثل إطالة مدد الأجازات المدفوعة ودفع الشهر الثاني عشر من المرتبات مضاعفا وما إلى ذلك..

وقد أدت كثرة المصروفات وقلة القراء إلى زيادة خطورة حالة الصحافة مما أدى بمديريها إلى التوجه إلى الحكومة لمطالبتها بتخفيض سعر الورق والمداد والنقل والبريد، ولكن الحكومة أجابت على هذا

الطلب بقولها أنه يعني تقديم معونة للصحافة مما يتناقص مع مبدأ استقلال الصحافة الذي ووفق عليه بالإجماع.

ولئن كنا قد أطلنا الحديث عن الظروف المادية للصحافة الفرنسية في السنوات التي أعقبت التحرير والتي جاءت بعد الحرب؛ فلأن هذه الظروف كان لها أثرها الواضح على تطور الصحافة والتحرير وفنون التقديم..

وتقدم الإذاعة الفرنسية مثلا لذلك في المناقشة التي أذاعتها في أكتوبر ١٩٤٨ على مستمعيها حول الصعوبات التي تعترض القيام بتحقيقات صحفية على نطاق واسع. وقد اشترك في المناقشة عدد كبير من "كبار" المحققين الصحفيين، وكان مجرد وجودهم جميعا في باريس يدل على أنهم يعانون أزمة حقيقية، وقد اتفقوا جمعيا على أن ضيق حيز الصحف وارتفاع تكاليف السفر وصعوبة الحصول على التأشيرات اللازمة للمرور عبر الحدود وصعوبة تحويل النقد تقف حائلا دون تأديتهم لواجبهم على نحو مرض.. وقد حاولت بعض الصحف التغلب على هذا النقص في التحقيقات الصحفية إرضاءً لنهم قراءها وإشباعًا لفضولهم وإرضاءً لحب المسائل المثيرة، عن طريق العناوين الضخمة والصور الكبيرة وتنظيم الصفحات على نحو مبتدع، ولكنها في كل هذا كانت تخلو من الروح..

هذا، ولا ينبغي الاعتقاد بأن الصحافة الفرنسية كانت هي وحدها التي تعاني من هذه الصعوبات، بل كان ثمة صحف أخرى تمر بالمرحلة نفسها وهذا هو الدليل:

"نيويورك في ١٣ أبريل ١٩٤٨ (رويتر) صرح لورد "روذرمور" صاحب الصحف الإنجليزي المعروف عند وصوله على ظهر السفينة "كوين إليزابيث" للصحفيين بقوله: "إن ما لدى بريطانيا من ورق الصحف بلغ درجة من القلة لم يبلغها في أي وقت مضى.. ونأمل في استيراد كميات كافية منه في العام المقبل حتى تتمكن الصحف من الاستمرار في الظهور بصورتها الحالية أي في أربع صفحات، ونحن لا نفكر حاليا في ظهور الصحف في أكثر من هذا العدد من الصفحات".

وثمة دليل من مصدر آخر، فقد أعلن رئيس تحرير إحدى المطبوعات النمساوية أن مجلس الإدارة عمد إلى شراء غابة في المنطقة الروسية على أمل إنتاج الورق الذي تحتاج إليه في المستقبل..

ولما كان أمر هذه الغابات غير ميسور في يد معظم مديري الصحف فقد اتجهوا جميعا نحو كندا. والمعروف أن كندا تقدم أكثر من نصف إنتاج العالم الكلي من ورق الصحف، وإليك الأرقام، فقد أنتجت كندا في عام ١٩٤٦ ٤.١٤٣.٠٠٠ طنا من الورق، وفي عام ١٩٤٧ أنتجت ٤.٤٠٠.٠٠٠ طنا..

وكان ما لدى بريطانيا في يوليو ١٩٤٧ من مخزون الورق ١٢.٠٠٠ طنا، وفي يوليو ١٩٤٨ كان لديها ٨٠.٠٠٠ طنا، وكانت الصحف البريطانية قبل الحرب تشتري من كندا وجزر إسكنديناوة ورقا قدره مليون و٢٤٥.٠٠٠ طنا في السنة. وقد هبط هذا الرقم عام ١٩٤٨ إلى ٣١٥.٠٠٠ طنا..

ويعتبر هذا التخفيض الملحوظ في حجم الصحف الإنجليزية، التغيير الوحيد الذي جاء نتيجة طبيعية لما جرى من أحداث، وقد ظلت الصحف الإنجليزية الكبرى ملكا لكبار أصحاب رؤوس الأموال أو سلالتهم.

وتستأثر باهتمام جمهور القراء من الانجليز أربع صحف شعبية هي: "الديلي ميل، والديلي إكسبريس، والنيوز كرونيكل، والديلي هيرالد".. وتتنافس كلها للاحتفاظ بقرائها عن طريق طرافة التحرير والتجديد في التبويب، ومع ذلك هناك صحف أخرى محافظة على طابعها القديم مثل "التيمز" التي تملأ صفحتها الأولى بالإعلانات الصغيرة دون عناوين مثيرة أو صور كبيرة. و"المانشستر جارديان" التي تحرص كل الحرص على الاحتفاظ بقرائها، وهي تبدأ بصفحتين من الإعلانات وهو ما يوازي ربع حجمها، ثم تستمر بعد ذلك في صف أخبارها ومقالاتها الواحدة تلو الأخرى دون أي مجهود أو تنسيق فني. ولم يعد يصدر في لندن الآن سوى ثلاث صحف مسائية بدلا من ست..

وقد نشأت في حي الصحافة "فليت ستريت" في لندن الذي حظي كغيره بنصيب وافر من القنابل أثناء الحرب، روح عالية في التضامن، إذ أفسحت دور الصحف التي لم تصبها القنابل صدرها للذين حطمت دورهم حتى تسمح لصحفهم باستمرار الظهور..

ولم تبلغ الحال في الولايات المتحدة هذه الدرجة وإن كانت أزمة الورق قد أصابت المؤسسات الصحفية ولكن على نحو يقل في الخطورة، ويقدر العجز في أوائل عام ١٩٤٨ بحوالي ٢٣٥.٠٠٠ طنا في العام، وكذلك ارتفعت أسعار الورق على نحو ملحوظ.

ومع ذلك نجد في الولايات المتحدة صحفا تصدر في ٣٦ صفحة، وهو رقم يداعب أحلامنا. كما تصدر بعض المجلات في يوم الأحد في مائتين وثلاثمائة صفحة.. وتتناسب الإعلانات مع هذه الحجوم الضخمة حيث نرى عشر صفحات مخصصة للإعلان عن إحدى المؤسسات الكبرى.

وهناك ظاهرة جديرة بالذكر هي تركيز الصحافة بين أيدي مديري الكتلات الصناعية وهم الذين دأبوا على شراء المؤسسات مما ترتب عليه نقص عدد الصحف.

وأخيرا يجب أن ننوه عما عرف عن الصحفيين الأمريكيين من حياد كبير، ومع هذا فإن ذلك لم يشفع لهم في التأثير على الرأي العام في المجال السياسي على الأقل، إذ المعروف أن ٩٠% من الصحف

كانت مناهضة للرئيس "روزفلت" عند انتخابه، وعارضت ٨٥% منها في ترشيح الرئيس "ترومان"..

هذا ويبدو أن مشاكل الصحافة العالمية قد تزايدت في عصرنا هذا؛ فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا يوم ٢٣ مارس ١٩٤٨ في جنيف لحرية الإعلام، وبعد مضي ثلاثة أشهر، أي في ٢٣ يونيو اجتمع في باريس ممثلو الهيئات القومية لرؤساء تحرير الصحف وأصحابها من عشر دول أوربية ومن الولايات المتحدة في هيئة مؤتمر تأسيسي لتأليف اتحاد دولي لناشري الصحف والمطبوعات..

وفي ٢٥ أغسطس تألفت ثلاث لجان لدراسة ما تحتاج إليه الصحافة والإذاعة والسينما في النواحي الفنية ولتقديم "المساعدة للدول التي عانت من الحرب والتي ليس لديها من المعدات ما يكفي لتوفير التربية للجماهير"

كل هذا يوحي بمستقبل عظيم للصحافة في العالم ويبشر بدفعها في طريق تطور جديد وذلك عندما تتحقق لها في كل دولة الظروف المواتية لحياة مستقرة.

خاتمة

نحن موقنون أن الصحافة ليست مهددة بالفناء ولن تفنى على الرغم من أنها قديمة العهد وعلى الرغم من موجات التشاؤم الناشئة عن الظروف العصيبة التي عانت منها. والواقع أنه لا يمكن أن نتصور الإنسانية بدون صحف على الرغم من أن "سانت بوف" قد قرر أنه كان يشاهد عهد انهيار الصحافة..

بل على النقيض من ذلك فإننا نتوقع ازدهار وسائل الإعلان وتطورها بصورة هائلة إذ أن شواهد الماضي تسمح لنا بالاعتقاد بأن كل تقدم في المجال العلمي أو الصناعي سوف يخدم وسائل الإعلام ويساعد على تقدمها كما يؤدي إلى انتشار الصحف..

ولعلنا قد اقتربنا جدا من مرحلة سيتمكن خلالها البشر في كل بقعة على سطح الأرض من تلقي رسائل يومية من القمر والكواكب الأخرى وسوف يرى الناس ذلك أمرا طبيعيا في وقت قريب..

وثمة كلمة أخيرة يجدر بنا قولها وهي أننا رأينا كثيرا من الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية تعلن حرية الصحافة وتطالب بها في صورة تشعر بسمو الهدف وقدسية المبدأ.

والحق أن الصحافة كأغلب الهيئات الأخرى مرتبطة ارتباطا قويا بضرورات معينة تفرض عليها دون أن تكممها حدودا وتطالبها أحيانا بالصمت.

فهل من المعقول أن يشعر الصحفي بحرية مطلقة إزاء مصادر أنبائه! إنه حر من الناحية النظرية البحتة، ولكن محرر الصحيفة الحكومية مثلا هل يفكر في التعليق بالنقد على بعض الأنباء فيطيح بمصادر أخباره! ومن ناحية أخرى، ألن يتردد الصحفي المعارض في مدح إجراء قامت به الوزارة التي يناهضها!. سوف يخشى فقدان ثقة قرائه..

وليس من شك في اضطرار رئيس التحرير إلى التفكير في الحرص على قرائه، وإن كان هذا لا يعني أن الصحف اليومية أو الدورية ليست إلا ثبتا للأكاذيب المغرضة، ولكن من المستحيل في الوقت نفسه أن تكون لمحررها من حرية الفكر ما يستوي مع تلك التي يتمتع بها الكاتب الروائي أو المسرحي..

والمعروف أن كل جريدة تقوم عليها مجموعة من المحررين، ولا مراء في أن روح الجماعة ومقتضيات النظام حتى في حالة مراعاتها عن طيب خاطر تقتضي بعض القيود التي تحد من الحرية المطلقة لكل محرر على حدة؛ فالجريدة التي تحرر في الأقاليم وتوزع في الأرياف لا يجب عليها أن تشير إلى ما يسيء إلى عادات الفلاحين وتقاليدهم. أما الجريدة التي يقبل على قراءتها العمال القاطنين بالمدن فينبغي الاحتجاج على صفحاتها ضد ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية..

هذا عدا الإشارة إلى الصحف التي تنطق باسم الأحزاب السياسية التي تتبع خطوطا سياسية مرسومة دون أن تحيد عنها قيد أنملة..

وقد رأينا عند مناقشة تشريعات الصحافة مدى التمسك بإبعادها عن سيطرة رأس المال، وهو الأمل الذي يتمنى كل فرد تحقيقه.. والمسألة هي كيف يمكن أن نضمن للصحافة حياتها التي تكلف غالياً دون أن تصبح بطريقة أو بأخرى أداة لرؤوس الأموال؟.

وبالاختصار نرى أن المشكلة تنحصر في أن تعيش الصحافة بعيداً عن الإعانات الحكومية التي تجعل منها أداة شبه رسمية وعن تمويل أصحاب رؤوس الأموال الذين سيحاولون استخدامها في سبيل مصالحهم الذاتية وعن رفع سعرها للجمهور على نحو يجعله ينفر من شرائها.

وتاريخ الصحافة سلسلة من المعارك المتصلة ضد السلطات العامة التي كانت تخشى الصحافة حينا وتخذلها حينا أو تستخدمها في بعض الأحيان. وقد أدى هذا النضال في القرن العشرين إلى حق كل شخص في إصدار جريدة بشرط حصوله على ترخيص من الوزير باستهلاك كمية من الورق في حدود التعليمات وإخراجها في صورة معينة وبسعر محدود.

وتاريخ الصحافة كذلك عرض للتطور الدائم للآلات والوسائل الصناعية والفنية التي مكنت الصحافة من أن تصبح من أقوى أدوات البشرية وأكثرها شيوعا.

الفهرس

الفصل الخامس

بين عامي ١٨٤٨ و١٨٧١م

الفصل السادس

الصحافة الحديثة من ١٨٧١ إلى ١٩١٤